وضع المرأة العربية ٢٠٠٥

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية
لغربي آسيا (الاسكوا)

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ECW/2005/1
29 November 2005
ORIGINAL: ARABIC

تأريخ الحركات النسائية

في العالم العربي

06-0280

E/ESCWA/ECW/2005/1

06-0280

تمهيد

تسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ضمن إطار عملها، إلى تسليط الأضواء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء، من خلال أبحاث ودراسات تحلل هذا الواقع وتستخلص العِبر بهدف تحسين الوضع والمساعدة على تبني رؤية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية الحقيقية في الدول العربية. وتُعد كل من الدراسة والبحث والتدقيق والتحليل، من الأمور المهمة والضرورية لدى بلورة ملامح التطور التاريخي ومحاولة فهم الحاضر وتحدياته والسعي لتخطيط مستقبل أفضل.

منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام ١٩٩٥، دأبت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على إصدار تقارير دورية حول التطورات في أوضاع المرأة العربية من خلال نشر البيانات والإحصاءات وتطوير المؤشرات لقياس التقدّم المحرز، مع التركيز في كل إصدار على موضوع من المواضيع المحورية والملحة للنهوض بالمرأة العربية. وضمن هذا الإطار يصدر تقرير أوضاع المرأة العربية ٢٠٠٥ الذي يدور حول "الحركات النسائية في العالم العربي".

يؤكد البعض أن المرأة العربية حققت إنجازات كثيرة منذ مؤتمر بيجين. وأصدرت الإسكوا في بداية عام ٢٠٠٥ تقرير المرأة العربية: بيجين + ١٠، الذي يوثق أهم الإنجازات التي حققتها المرأة العربية وأهم العقبات والتحديات التي واجهتها خلال السنوات العشر التي تلت مؤتمر بيجين، ويطرح إطاراً إقليمياً لتخطي العقبات والتحديات خلال العقد المقبل، وفقاً لما ينص عليه "إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام". ومن أهم الإنجازات إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة، وإنشاء آليات جديدة تهتم بقضاياها من وزارات ومجالس وهيئات ولجان، وحصول المرأة على حقوقها السياسية في بعض البلدان، وتخصيص حصص لزيادة مشاركتها في المجالس النيابية في بعض البلدان الأخرى، وتصديق سبع عشرة دولة عربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشمل أهم العقبات الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي السائد وآثار الاحتلال والحروب، وقلة الموارد المالية المتاحة، وشح البيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس في التقارير الرسمية التي تصف واقع الفجوة بين الجنسين والمستوى الحقيقي لمشاركة المرأة

ودورها في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وضعف آليات التنسيق والرصد والمتابعة والمساءلة. ومن أهم التحديات الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، والفقر والبطالة، والعنف ضد المرأة، واستمرار التمييز في بعض التشريعات، وخاصة قوانين العقوبات، ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج النهوض بالمرأة، وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية.

وتُعدّ الحركات النسائية من الحركات الاجتماعية الفاعلة التي أدت - ومازالت تؤدي - إلى تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي في عدد من دول العالم، خاصة في القرن العشرين. وينطبق الأمر على الحركات النسائية العربية التي تناضل منذ زمن للنهوض بالمرأة العربية وإدماجها بشكل فاعل في جميع نواحي الحياة. من هذا المنطلق، طلب مركز المرأة في الإسكوا من عدد من المتخصصات في مجال تنمية قضايا المرأة في البلدان العربية المختلفة بتحضير دراسات حالة تسلط الضوء على مختلف المراحل التي مرت بها الحركات النسائية والنسائية الجديدة من جهة، وتحلل الرؤى الاستراتيجية التي حملتها والتحديات التي واجهتها في نضالها من أجل تحقيق المساواة من جهة أخرى.

ويقرّ التقرير الحالي بأن الوضعين الفكري والثقافي اللذين يخيمان على الحياة العربية، يشكلان أهم المعوقات التي واجهت الحركات النسائية في المنطقة العربية، حيث هما القاعدة الصلبة التي يجب تطويرها، بغية تطوير الأوضاع الاجتماعية والعلاقات التي تنظمها، ومن ضمنها تطوير أوضاع النساء. إذ أنه من الصعب بمكان تغيير الوضع القائم في ظل استمرار الهيمنة التقليدية والعقلية الفكرية والثقافية المحافظة.

ونحن نأمل أن يساهم هذا التقرير بتوثيق مرحلة نمو الحركة النسائية في القرن العشرين والاستفادة من الدروس المختلفة في سبيل التخطيط السليم لمستقبل يتسم بالمشاركة الفعالة للمرأة في التنمية ويساهم في تحقيق المساواة الحقيقية والفعلية للمرأة العربية.

استند هذا التقرير بصورة أساسية إلى ثمان دراسات حالة لدول مختارة من العالم العربي، ألا وهي الأردن ولبنان وفلسطين والعراق ومصر والجماهيرية العربية الليبية والسودان واليمن بالإضافة إلى دراستي حالة لمجموعة دول المغرب العربي ودول الخليج. ولقد أعدّ هذه الدراسات كأوراق خلفية للتقرير، عدد من الخبراء والمستشارين لدى الإسكوا وهم فهمية شرف الدين وشهيدة الباز، وإيلين كتاب، وسميرة البياتي، وأمل العبيدي، وأسماء النقر، وأحمد القصير، وسهير التل، ومنيرة فخرو، وربيعة الناصري. بالإضافة إلى ذلك، أعدت فهمية شرف الدين ورقة أساسية حددت فيها الإطار النظري للتقرير. وقد أشرفت هدى عسيران، أمينة سر لجنة الإسكوا (سابقا)، على مراجعة مضمون هذه الأوراق الفنية قبل إصدارها وتوزيعها، إذ ستقوم الإسكوا لاحقاً بإصدار كل دراسة على حدة.

كما أعدت السيدة نبيلة حمزة وروضة الغربي المسودة الأولى للتقرير والتي تمت مراجعتها ومناقشتها من قبل عدد من الخبيرات والخبراء في قضايا المرأة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبموجب الملاحظات التي قدمت في الحلقة الدراسية، تم وضع المسودة الثانية والثالثة التي وزعتها الإسكوا/مركز المرأة على عدد من القراء المستقلين تم انتقاؤهم بعناية. وضم فريق الخبيرات والخبراء معالي الوزيرة معصومة المبارك وإصلاح جاد ونداء ابو عواد وسهير حبيب وهيثم المناع والسيد هاني فحص والأب يونس مونس وخولة مطر وفريدة العلاقي وعائشة المانع ومنيرة الناهض وثريا التركي ويحيى الحداد. أما فريق القراء فضم نجلاء حمادة وناديا رمسيس فرح وناديا حجاب وحليم بركات وروز حنا دباس ونبيل النواب وكاميليا فوزي الصلح وعاطف قبرصي.

وفي المرحلة النهائية، قامت السيدة فريدة بناني بدور المحررة الثانية للتقرير النهائي الحالي. كذلك نفذت السيدة هناء خلف تصميم الغلاف وعملت على الإعداد لإصدار التقرير.

وتم إعداد التقرير بتوجيهات قيّمة ومتابعة دؤوبة من الأمانة التنفيذية للإسكوا، وتحت الإشراف المباشر لفاطمة سبيتي قاسم، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، بالتعاون مع فاطمة المانع، مسؤولة شؤون المرأة في المركز.

وأخيراً، نشكر جميع الذين ساهموا في إعداد وإصدار هذا التقرير، متمنّين أن يساهم هذا التقرير في دعم قضايا المرأة العربية.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي

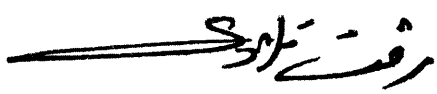

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج

ملخص تنفيذي ١

مقدمة ٥

ألف. واقع الحركات النسائية في العالم العربية ٧

باء. السياق التاريخي للحركات النسائية في العالم العربي ٨

جيم. أشكال الحركات النسائية في العالم العربي ١١

دال. الحركة الاجتماعية والحركات النسائية في العالم العربي ١٢

هاء. موضوع النساء العربيات يتحول إلى حركة اجتماعية ١٤

الجزء الأول: الحركات النسائية العربية: الجذور والامتدادات ١٧

أولاً. جذور الحركات النسائية العربية ١٩

ألف. حركة الإصلاح الديني ٢٠

باء. حركات التنوير ٢١

جيم. الإصلاح السياسي والإداري ٢٣

دال. المرأة في فكر النهضة ٢٤

ثانياً. الحركات النسائية العربية في مرحلة التحرر الوطني ٢٧

ألف. دور النساء في الحياة االفكرية والشأن العام ٣٠

باء. دور النساء في والنضال الوطني ٣٦

جيم. السمات العامة للحركات النسائية في مرحلة التحرر الوطني ٣٩

ثالثاً. الحركات النسائية في مرحلة الاستقلال الوطني ٤١

ألف. الحركات النسائية في المشرق العربي ٤٢

باء. الحركات النسائية في المغرب العربي ٥٥

جيم. الحركات النسائية في الخليج العربي ٥٨

رابعاً. الحركات النسائية العربية الجديدة ٦٥

ألف. ظروف تشكل الحركات النسائية الجديدة ٦٦

باء. العمل التنموي والعمل النسائي: الاتصال والانفصال ٨٤

جيم. المشهد التعددي للحركات النسائية الجديدة ٨٦

الجزء الثاني: الحركات النسائية العربية الجديدة بين الطموح والتحديات ٩٥

أولاً. الحركات النسائية العربية الجديدة والطموح الى التغيير ٩٧

ألف. التراكمات الفكرية والنظرية المؤسسة للرؤية والخطاب ٩٧

باء. تجليات الحركات النسائية الجديدة ٩٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

جيم. السمات المميزة للحركة النسائية الجديدة ١١٤
دال. الحركات النسائية الجديدة باعتبارها حركات اجتماعية ١١٩
هاء. الحركات النسائية الجديدة: الطاقات التغييرية والمحدودية العملية ١٢٣

ثانياً. الحركات النسائية الجديدة: الرهانات والتحديات ١٢٥
ألف. الرهانات ١٢٥
باء. التحديات ١٢٦

خاتمة ١٣٦
ألف. الإستنتاجات ١٣٧
باء. التوصيات ١٤٢

قائمة الجداول

١. الدول العربية التي انضمت الى اتفاقية السيداو ٧١
٢. البنود التي تحفظت عليها الدول العربية ٧٢
٣. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ٧٤
٤. المشاركة السياسية للنساء العربيات ٧٦
٥. معدل الأمية للبالغين في البلدان العربية لعام ٢٠٠٣ ..... ١٢٦
٦. معدل الأمية لدى النساء في البلدان العربية ١٢٧
٧. مشاركة المرأة في سوق العمل ١٢٩
٨. توزيع النساء العاملات بحسب القطاع الاقتصادي ١٢٩
٩. مؤشرات المساواة في التعليم بين الرجال والنساء ١٣٤
١٠. معدل الخصوبة ١٣٥

قائمة الرسوم البيانية

١. المشاركة السياسية للنساء العربيات ٧٦
٢. معدلات الأمية في المنطقة العربية ٢٠٠٣ ..... ١٢٦
٣. مشاركة المرأة في سوق العمل ١٢٩
٤. العمر المتوقع عند الولادة وفقاً للجنس ١٣٥

قائمة الأطر

١. التحفظات في البلدان العربية على اتفاقية سيداو ٧١
٢. العقبات التي تواجه تمكين النساء في الدول العربية ١٢٨
٣. الإنجازات ١٣٣

المرفق. إعلان بيروت للمرأة العربية ١٤٥

المراجع العربية ١٤٩
المراجع الأجنبية ١٥٢

ملخص تنفيذي

يدرس تقرير مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لسنة ٢٠٠٥ موضوع الحركات النسائية في العالم العربي، ويخضعها لعملية تقييم شاملة عبر استشراف ملامحها الأساسية، وتحليل الآليات التي تحكّمت في سيرورة تشكلها ومراحل تطورها، ومقاربة مدى تأثيرها في محيطها.

شهد العالم العربي تنامي عدد من الحركات النسائية التي أصبحت تحتلّ حيزاً هاماً من المشهد العام الاجتماعي والثقافي والسياسي. وحظيت هذه الحركات باهتمام مطّرد حيث أثارت مسيرتها ردود فعل عديدة ومتنافرة، تراوحت بين الإشادة والشجب. إذ رأى البعض فيها حمّالة رؤية تحوّل وإصلاح وتمكين للنساء، في حين اعتبرها البعض الآخر عامل تفكيك لأواصر الأسرة والمجتمع، ونسفاً لخصوصياته الثقافية.

وينطلق هذا التقرير من مجموعة أسئلة، تتعلق بظروف نشأة هذه الحركات النسائية، ومراحل تطورها، والرؤى والخطاب اللذين وجها ممارساتها، إضافة إلى الخطط العملية التي اعتمدتها في نضالها. كما تناول هذه القضايا في إطار العلاقة الوثيقة التي تربطها بالسياقات الاجتماعية التي انطلقت منها الحركات النسائية، وتفاعلت معها تأثراً وتأثيراً.

وتمت صياغة هذا التقرير، بناء على إطار مفاهيمي، يقارب الحركات النسائية باعتبارها حركات اجتماعية، أي كفاعل اجتماعي مدرك للرهانات والتحديات التي تواجهه، وساعٍ إلى تحقيق مطالب استراتيجية، كفيلة بإزالة التمييز واللامساواة بين الرجال والنساء، في مختلف مجالات الحياة، وتهيئة بيئة تمكينية، تساهم في بناء قدراتهم الإنتاجية والإبداعية على حد سواء. ويتميز هذا الفاعل بقدر من التنظيم والاستمرارية والقدرة على إدخال التغيير المنشود. وقد اعتمد هذا التحليل مقاربة تاريخية، ساعدت على رسم المراحل التي مرّت بها هذه الحركات، وذلك بهدف تبيان عوامل التواصل والقطيعة فيما بينها؛ بدءاً بمرحلة التأسيس الفكري والنظري، التي كانت النهضة إطارها التاريخي، والتي تمت خلالها بلورة المقولات الأساسية التي قادت الحركات النسائية العربية حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، مروراً بمرحلة بناء الذات التي وفرت الأطر البشرية،

واستقطبت أدوات التعبئة والتنظيم، لتنقل هذه التشكيلات النسائية من حركات فكرية نخبوية إلى حركات نسائية جماهيرية، قادرة على تعبئة النساء، وخوض النضالات الوطنية والاجتماعية وصولاً إلى مرحلة الإنجاز التي شهدت تحقيق المطالب الأساسية لتلك الحركات النسائية والمتعلقة بإلغاء مظاهر الظلم الصارخة في مجال الأحوال الشخصية والحياة العامة. ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق هذه المكاسب تزامن مع إنجاز الاستقلال الوطني وقيام الدولة الوطنية.

كما سعى التقرير إلى تحليل المسارات التي عرفتها الحركات النسائية العربية، من خلال ربطها بالسياقات الاجتماعية، مبرزاً التحديات والرهانات التي واجهتها في كل محطة تاريخية.

ويبيّن تحليل مسارات الحركات النسائية، كيف ارتبط نشوؤها وتطوّرها، بالتحولات الكبرى التي عرفتها البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية، متسبّبة بتصدع البنى العشائرية، وتفكك الأسرة الممتدّة، وتشكّل العائلة النواتية، وبروز الفرد كمعطى حضاري واجتماعي جديد. كما أرست أطر انتماء جديدة، وشكّلت فضاءات للمشاركة وتحقيق الذات، وهو ما يعرف بالمجتمع المدني. وارتبطت هذه التحوّلات بإرساء قيم العقلانية والحداثة والديمقراطية.

يقوم هذا التقرير على جزأين رئيسيّين يتناوبان على تناول "الحركات النسائية" و"الحركات النسائية الجديدة" ويتوزّع كل منهما على عدّة فصول فرعية:

١. **الجزء الأول، الحركات النسائية في العالم العربي: الجذور والامتدادات**، تناول هذا الجزء تسلسل السياقات الاجتماعية والفكرية التي انبثقت منها الحركات النسائية العربية مواكباً التطورات التي لحقتها عبر حقب تاريخية وسياسية محددة إلى أن أمست حركات اجتماعية متميّزة برؤاها وخطاباتها ووسائل عملها. وقد تم توزيع هذا الجزء على أربعة فصول على النحو التالي: الفصل الأول: جذور الحركات النسائية العربية، ويحلّل هذا الفصل البوادر الأولى للحركات النسائية، التي ابتدأت برجال يمثلون النخبة السياسية والثقافية المتأثرة بإيديولوجيا النهضة في مواجهتها تحديات خطر الاستعمار وجمود النظم الاقطاعية واستبدادها؛ والفصل الثاني: الحركات النسائية العربية في مرحلة التحرر الوطني، ويتناول تشكّل الحركات النسائية أثناء مرحلة التحرر الوطني ورصد أنشطتها في مجالات الحياة الفكرية والشأن العام والمشاركة في النضالات الوطنية مع استجلاء سماتها المميزة؛ والفصل الثالث: الحركات النسائية العربية في مرحلة الاستقلال الوطني ويرصد التحولات التي طرأت على أوضاع الحركات النسائية العربية في سياق استرجاع السيادة الوطنية وقيام الدولة الوطنية وما نجم عن ذلك من تحديات جديدة؛ والفصل الرابع: الحركات النسائية الجديدة، ويتطرّق إلى المشهد العام للحركات النسائية التي تنامت مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ملقياً الضوء على انخراطها في الحركة الفكرية والإيديولوجية المستجدة، إضافة إلى علاقتها بالدولة العربية والمجتمع الدولي بما يشمله من مواثيق دولية ومفاهيم مستجدّة.

٢. الجزء الثاني، الحركات النسائية العربية الجديدة بين الطموح والتحديات، يتناول هذا الجزء "الحركات النسائية الجديدة" التي عملت على تكريس مفهوم النوع الاجتماعي في الرؤى والخطابات في الأنشطة النسائية العربية، وهو مؤلّف من فصلين: الفصل الأول: الحركات النسائية الجديدة والطموح إلى التغيير، ويعالج هذا الفصل ظروف بروز الحركة النسائية العربية الجديدة في شكلها العصري، باعتبارها حركة اجتماعية تحمل مشروعاً مجتمعياً تبلور حديثاً في سياق ظهور حركات تميّزت بخطاب جديد ومرجعية عصرية في عدد من البلدان العربية في المشرق والمغرب بدءاً من الثمانينيات؛ والفصل الثاني: الحركات النسائية الجديدة: الرهانات والتحدّيات، ويعالج هذا الفصل الرهانات التي طرحتها الحركة النسائية العربية الجديدة، والتحديات التي واجهتها أثناء عملية بناء ذاتها وتحقيق طموحاتها من خلال تفاعلها مع مكوّنات "الحركات النسائية العربية" و"المجتمع المدني" و"القوى الديمقراطية" و"الدولة العربية" و"الحركات الأصولية".

وأتى هذا التقرير مرفقاً بجداول ورسوم بيانية توضيحية.

وركّز التقرير في كل مرة، على تحليل النتائج المعرفية والعملية التي حققتها هذه الحركات وعلى تقييم مدى تأثيرها في محيطها الاجتماعي.

وبما أن التقرير يسعى إلى عرض خصائص هذه الحركات وسماتها المشتركة، بأكبر دقة ممكنة، ارتأى تناول هذه الحركات ضمن نطاق ثلاث مناطق جغرافية عربية، تتمتع كل منها بأكبر قدر من التشابه في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وفي مستوى تطور حركاتها النسائية، ألا وهي المشرق والمغرب والخليج.

ولهذه الاعتبارات، أولى التقرير أهمية خاصة، لتحليل الحركات النسائية الجديدة التي شكلت التتويج الطبيعي لهذه الحركات وذلك لحملها رؤية استراتيجية تهدف إلى التغيير الجذري لأوضاع النساء، وتمكينهن من تحقيق المساواة الحقيقية والمواطنة الفعلية.

توقّف التقرير عند العقبات والحواجز التي تحول دون تنامي الحركات النسائية واتساع دائرة تأثيرها والرفع من أدائها، ليثبت أن شروط تخطي تلك العقبات تكمن في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي يتطلّبها استكمال تحديث هذه المجتمعات.

وينتهي التقرير بالتأكيد على أن هذه التحدّيات الموضوعية، التي تواجهها الحركات النسائية، لا تفعل مفعولها الحقيقي، إلا من خلال تضافرها مع النواقص الذاتية، التي تطبع الحركات النسائية على أصعدة عدّة: الرؤية والخطاب والأهداف والخطط العملية وغيرها. وهي بدورها تشكّل تحدّيات جمة، يتعين على هذه الحركات تخطّيها حتى تستطيع التأثير في الواقع بفاعلية أكبر.

مقدمة

يندرج هذا التقرير في نطاق الجهود الحثيثة التي تقوم بها النخبة العربية المثقفة أفراداً ومجموعات، سعياً وراء تسليط الأضواء على الواقع العربي في أبعاده المختلفة، بهدف بلورة تصوّرات متكاملة حول هذا الواقع للتمكّن من فهم إشكالاته وقضاياه، ومن ثم البحث عن السبل الكفيلة بتغييره وتطويره لينسجم مع التحولات العميقة التي يشهدها العالم على المستويات كافة.

وقد تولّى هذا التقرير رصد وجه محدد من أوجه الواقع العربي ألا وهو "الحركات النسائية" باعتبارها مظهراً من مظاهره ومكوّناً جوهرياً من مكوّنات حركيته الجديدة.

وأنجز هذا التقرير بالاعتماد على المادة التي تضمّنتها الأوراق القطرية التي أعدت لهذا الغرض، والتي تناولت ظروف نشأة الحركات النسائية وأهم مراحل تطورها.

وقد تمت معالجة هذه البيانات بناء على الإشكالية والإطار النظري اللذين تم تحديدهما، إضافة إلى الملاحظات المنهجية التي أبداها الخبراء المشاركون في الاجتماع الذي خصّص لمناقشة مسودّة هذا التقرير من جهة، وفريق القرّاء والقارئات من جهة ثانية. وبغية إنجاز هذا المؤلف، تم التركيز على السمات المشتركة التي ميّزت الحركات عبر تطوّرها التاريخي: النهضة والتحرر الوطني والدولة الوطنية.

وهكذا تم تقسيم الحقب التاريخية إلى أربع مراحل تاريخية كبرى تتمثل في:

١. مرحلة التأسيس التي شكّلت النهضة إطارها الفكري، وتبلورت فيها المقولات الأساسية التي قادت هذه الحركات، وقد استمرّت حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي.

٢. مرحلة بناء الذات التي شهدت التحوّل من حركة فكرية قوامها أفراد من النخبة، رجالاً ونساء، إلى حركات نسائية قاعدية تخوض غمار النضال الجماهيري الاجتماعي والوطني بمختلف الوسائل المتاحة. وقد وفر النضال من أجل التحرر الوطني الإطار التاريخي لهذه النقلة.

٣. مرحلة الإنجاز التي شهدت تحقيق عدد من المطالب التي رفعتها الحركات النسائية، كتلك المتعلقة بالأحوال الشخصية والمشاركة في الحياة العامّة.

٤. مرحلة التجديد التي تميّزت بظهور حركات نسائية من نمط جديد، أعادت صياغة الرؤية والخطاب النسائيّين لتجسّد الانتقال من العمل الخيري إلى العمل الاستراتيجي جاعلة من تكريس مفهوم النوع الاجتماعي وتوزيع الأدوار الاجتماعية وتلبية حاجات النساء الاستراتيجية ومقاومة التمييز الجنسي وكل أشكال الإقصاء، محور اهتمامها.

يعيش العالم العربي في الزمن الراهن حركية غير مسبوقة تمس مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولمّا كانت هذه الحركية وليدة استفحال الأوضاع الاجتماعية المرتبطة بالتدهور الاقتصادي والفساد السياسي والركود الفكري، وناجمة عن توسّع دائرة الوعي ضمن فئات عريضة من المواطنين والمواطنات العرب مؤدّية إلى المطالبة بالإصلاح والتغيير انطلاقاً من مقاربات تتراوح بين السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية (التنمية) والاجتماعية (التنمية البشرية)، فإنها في الوقت نفسه محكومة بالمناخ الدولي المتأجج الذي يسعى إلى صياغة علاقات دولية جديدة، وإنتاج تنظيمات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا تتعارض مع مصالح القوى الدولية المهيمنة، مستثمرة في ذلك آليات تقليدية (عسكرية) واقتصادية (عقوبات متنوعة) وإعلامية (وسائل الاتصال الحديثة) وتحفيزية (قروض ومساعدات) ومؤسساتية دولية (المنظمات الدولية المختلفة) وإقليمية ومحلية (مراكز البحث وتنظيمات المجتمع المدني)، حتى أصبح فصل الحركية الداخلية عن الضغوط الخارجية عصياً. وتنعكس الصعوبة نفسها على المستويات الداخلية كافة، لتصبح المقاربات المذكورة التي تستهدف الإصلاح والتغيير بمنطلقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية متداخلة إذ يستحيل معالجة أحدها دون الآخر. مما يعني حكماً أن الوضع الاجتماعي الذي يشكّل هدف كل عملية إصلاح وتغيير، لن يستقيم دون مراعاة جدلية بعديْه الاقتصادي والسياسي. كما يستحيل تفكيك مكوّنات الوضع الاجتماعي المستهدف أفقياً (التعليم - الصحة - السكن - العمل - الترفيه - الضمان الاجتماعي الخ) وعمودياً (الأطفال - المرأة - الشباب - الشيخوخة الخ). مما يعني أنه يستحيل فصل موضوع "النساء" عن المكوّنات المذكورة ضمن البعديْن الأفقي والعمودي، وبالتالي يمثل موضوع النساء "قضية خاصة" ضمن "قضية عامة" تتعايشان ضمن جدلية مستمرة بحيث ينعكس كل إنجاز لإحداهما على الأخرى. ويبرّر ما ذكر الإحباط الذي يكتنف بعض الحركات الاجتماعية - وضمنها الحركات النسائية - لاعتقادها بإمكانية تحقيق الأهداف الخاصة دونما إدراجها ضمن السياق العام، بالرغم من بعض النتائج التي قد تطفو بين الفينة والأخرى، ولكنها سرعان ما تواجه بعقبات كأداء راسخة في البنية الاجتماعية الراكدة. لذلك يتمحور هذا التقرير "الحركات النسائية في العالم العربي" على مكونين أساسيّين:

(أ) الحركات النسائية: المؤطّرة لجهود النساء العربيات في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة؛

(ب) العالم العربي: بتعدّد إشكالاته وجدليّة قضاياه.

بيد أن هذا التعدّد والجدلية لا يمنعان من إخضاع إحدى الحركات الاجتماعية في العالم العربي للدراسة والتحليل في سبيل توضيح الرؤى وتحديد السبل للمساهمة في التغيير الشامل المنشود. وذاك هو الهدف من إنجاز هذا التقرير.

ألف. واقع الحركات النسائية في العالم العربي

أضحت الحركات النسائية مظهراً من مظاهر الحراك التي يعيشها العالم العربي على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأمست عنصراً مكوّناً من العناصر المكوّنة للمجتمع المدني العربي الهادف إلى إنتاج مجتمع جديد يتجاوز السلبيات القائمة والموروثة ليتيح ممارسة أشكال جديدة من المواطنة.

يكشف الرصد الموضوعي لواقع الحركات النسائية في العالم العربي عن أنها حركة متعددة التنظيمات والعلاقات والمرجعيات والاهتمامات.

تتجسّد هذه الحركات في نوادٍ وهيئات وقطاعات وجمعيات ومنظمات قد ترقى إلى اتحادات وطنية أو جهوية أو عربية، تحكمها قوانين ولوائح داخلية تنظم العلاقات وتضبط المسؤوليات، بالرغم من التفاوت في الصعوبات التي قد تواجه هذه التنظيمات من دولة عربية إلى أخرى، وفقاً لتوجهاتها الفكرية ونوعية مطالبها، إضافة إلى المشاكل الناجمة عن الإدارة والتمويل وتداول المسؤوليات القيادية.

تخضع هذه التنظيمات لأشكال متعددة من العلاقات سواء بالحكومات أم بالأحزاب السياسية. حيث أنه هناك تنظيمات رسمية أو شبه رسمية تربطها علاقة وثيقة مع الحكومات والمؤسسات الرسمية، كما أن هناك تنظيمات تابعة للأحزاب السياسية العربية. في حين حافظت تنظيمات أخرى على استقلاليتها واكتسبت - تبعاً لذلك - مصداقيتها من صفتها التمثيلية للمجتمع إضافة إلى قدرتها على تحريك مكوّنات البعديْن السياسي والمدني لهذا المجتمع، بهدف تحقيق بعض المطالب، كما تستمد مصداقيتها من تحالفاتها الوطنية والإقليمية والدولية.

يُبرر تعدّد هذه التنظيمات باختلاف علاقاتها، بتنوع المرجعيات النظرية التي تستند عليها في أنشطتها ومطالبها. فهي مرتبطة بالتيارات الفكرية والسياسية التي تزخر بها الساحة الثقافية العربية، والتي تتراوح بين المحافظة والتقليد والتجديد والتحديث وما بينها من تداخلات.

أما الاهتمامات والأنشطة العملية لهذه الحركات فهي متنوّعة بتنوّع العلاقات وتعدّد المرجعيات. فمنها الحركات التي تخصّصت بتلبية الحاجات الآنية المباشرة لشرائح نسائية معينة، متمثلة في

الأعمال الخيرية والرعوية والتنموية، في حين أنه هناك حركات ترتكز على المطالب الاستراتيجية للنساء، من قبيل: مناهضة كافة أشكال التمييز ضد النساء والإقصاء الاجتماعي والمطالبة بالمساواة الكاملة والمواطنة الفعلية.

وقد استتبع هذا التنوّع في الاهتمامات والأنشطة اعتماد تنوّع في الأدوات والوسائل العملية المناسبة التي تراوحت بين تقديم العون إلى فئات النساء ذوات الحاجة وبين صياغة العرائض الاحتجاجية وتقديمها للجهات المسؤولة والمهتمة وتنظيم المظاهرات والمسيرات والاعتصامات وتنظيم اللقاءات والتجمعات الهادفة إلى تعميم الوعي.

بيد أن الواقع الذي تعيشه الحركات النسائية في العالم العربي وفقاً للرصد الأولي المذكور لا يمثل طفرة في تاريخ العمل النسائي بل إنه مرتبط بسياق تاريخي سيتم توضيحه في الفقرة التالية.

باء. السياق التاريخي للحركات النسائية في العالم العربي

لم يكن تصاعد الحركات النسائية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وليد طفرة في التاريخ الاجتماعي العربي المعاصر بل نجم عن سلسلة تحولات شهدها العالم العربي منذ انخراطه في عالم الحداثة. ولقد دأب الباحثون في التاريخين الاجتماعي والسياسي العربيين على إرجاع هذا النمو إلى عاملين جوهريين:

١. يكمن أولهما في رموز الحداثة والنهضة القانونية والعلمية وقيم الثورة الفرنسية التي أتت بها حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨[١]، وما استتبعها من اجتياح الغرب بقوّته وقيمه لمختلف المناطق العربية على امتداد القرن التاسع والعقود الأولى من القرن العشرين.

٢. ويكمن ثانيهما في الحراك الاجتماعي والفكري والسياسي نتيجة هذا الاحتكاك بالمفاهيم النهضوية، على مستوى الأوضاع العربية الداخلية، مما أدّى إلى ظهور حركات جمعية ودعوات فردية إليا الإصلاح والتغيير، بهدف مقاومة الأجنبي المستعمر من جهة، والنهوض بالأوضاع الداخلية من جهة ثانية.

بيد أن جذوة هذين العاملين لم تخب بمجرد نزوح الاستعمار المباشر عن الأوطان العربية، بل استمر تأثيرهما بوسائط متعددة لمدّ الجسور بين الغرب والشرق، مما تسبّب بزعزعة البنيان الاجتماعي والسياسي والفكري لهذا الأخير في أفق انسجامه مع المصالح الغربية. وفي الوقت نفسه، ازدادت حدة الحراك الداخلي تجنّباً لكارثة استعمارية جديدة، من خلال تعزيز الذات العربية عبر إرساء إصلاحات هيكلية تمس مختلف مظاهر الحياة، ومن أهمها "الأسرة" العربية باعتبارها - بحسب

---

(١) http://www.zakirat-akka.com/makal5.html، (ص ١ من ١٣).

علم الاجتماع الوضعي - أساس المجتمع، وكون كل إصلاح اجتماعي لابد أن يشمل إصلاح الأسرة العربية. ويستحيل إصلاح الأسرة العربية دونما تحقيق توازن بين مكوّناتها. وفي مقدّمتها "المرأة العربية" التي تعيش أوضاعاً بائسة والتي تشكّل في نهاية التحليل مظهراً من مظاهر تدهور الأوضاع الاجتماعية عامة. وهكذا، يتجلّى السياق التاريخي الذي فجّر الاهتمام بقضية النساء بدءاً من العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين، حيث أثمرت العقود الأخيرة للقرن العشرين "حركات نسائية" عربية حوّلت المرأة من "قضية اجتماعية" إلى "حركة اجتماعية". إذ أن موضوع المرأة كان في المرحلة الأولى مرتهناً لمقاربات ذكورية كونه كان يدرج من قبل الأحزاب السياسية والحكومات العربية ضمن برنامج الإصلاح الاجتماعي الواسع الذي بقي مراوحاً مكانه. في حين صمّمت النساء في المرحلة الثانية أن يرفعن لواء قضيتهن بأنفسهنّ في نطاق تنظيمات مطلبية استطاعت أن تبرز الموضوع النسائي ضمن الموضوع الاجتماعي دون إلغائه، ليدفعن بالحكومات والأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والمجتمع العربي عامة إلى الإقرار الواسع بشرعية مطالبهن وإلى العمل على تلبية قسم منها وفقاً للشروط الداخلية لكل دولة عربية، وانسجاماً مع المواثيق الدولية. فانبرت الحركات النسائية تتفاعل مع الداخل والخارج لانتزاع الحقوق الأولية في أفق استكمال رفع كافة مظاهر التمييز ضد النساء العربيات. وتلك حركية أخرى ترتبط بالحركية العامة التي تشهدها الساحة العربية، والتي لن يؤثر في محتواها إلا مستوى الحراك الاجتماعي ونوعيته ونمط العلاقة التي تربط بين الحركات النسائية في العالم العربي ومجتمعاتها وإمكانية تجاوز المعوقات التي ما زالت تعترضها.

يتطلب السياق التاريخي للحركات النسائية في العالم العربي التوقف عند أبرز التحوّلات التي عرفتها المجتمعات العربية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ ما تم التعارف عليه بـ "عصر الحداثة العربية". فحينها سعت الحركات الوطنية والدول الوطنية على امتداد العالم العربي -وإن بصورة متفاوتة- على "تحديث" مجتمعاتها عبر "التنمية" مما أدّى إلى انتقال المجتمع العربي - ولو بشكل نسبي - من مجتمع زراعي رعوي إلى مجتمع تجاري- صناعي تمثل في إطراد عمليات التصنيع والعمران وتطوير وسائل الإنتاج. كما ساهم في العمليات المذكورة كل من الطفرة النفطية والبرامج التنموية العربية والعمالة العربية الخارجية والبرامج المقترحة من قبل الدول والمؤسسات الغربية وبمساعدة منها، مما أنتج واقعاً اقتصادياً جديداً اخترق البنيانيْن السياسي والاجتماعي، وأطلق الحريات السياسية ولو بشكل نسبي ومتفاوت عن طريق تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والقطاعات وتنظيمات المجتمع المدني وإقرار دساتير وطنية تنص على حقوق المواطنين وفي مقدمتها حق الانتخاب والترشيح والانتماء إلى التنظيمات السياسية والمهنية والمدنية. كما تم تنظيم "السلطات التقليدية" وفي مقدمتها السلطة التشريعية التي يناط بها وضع التشريعات المختلفة وفي مقدمتها التشريعات الاقتصادية التي قد تنعكس إما سلباً أو إيجاباً على المستويين السياسي والاجتماعي. وانتشرت وسائل الإعلام المختلفة عاكسة المناخ السياسي الجديد وإسهاماً فيه، بالرغم من القيود التي تثبط مساعيها.

وقد انعكست هذه التحولات الاقتصادية والسياسية على الوضع الاجتماعي، حيث تبلورت معالم طبقة اجتماعية نافذة ومستفيدة من التحول الاقتصادي ومستثمرة للحراك السياسي ومتحكمة فيه، مقابل طبقات وفئات اجتماعية وسطى أو فقيرة تلهث أولاهما نحو السلطة والرفاه الاجتماعي في حين تسعى الثانية نحو لقمة العيش والحياة الكريمة. وكان طبيعياً أن تؤدّي هذه التحوّلات إلى صراعات اجتماعية تطوّرت في كثير من الأوقات إلى صدامات دامية، تمخّضت عنها تسويات اجتماعية تقر ببعض مطالب المتضررين من الوضع الاجتماعي الجديد، كنشر التعليم وتعميمه، وضمان الحد الأدنى من التغطية الصحية ومعالجة بعض مظاهر الفقر بدعم المواد الاستهلاكية الأساسية ومحاربة السكن العشوائي وغير اللائق، وتوفير البنى التحتية.

ويبدو أن التحوّل الجوهري الذي طال الحياة الاجتماعية العربية أثناء مخاض هذه التغيّرات قد مسّ بناء الأسرة العربية التي بدأت تتخلص من الولاءات العشائرية والعائلية التقليدية، متجهة نحو الأسرة النووية المكوّنة قصرياً من زوج وزوجة وأبناء. وفي الوقت الذي بدأت فيه العلاقة بالعشيرة والعائلة الكبيرة تفقد أهميتها، ظهر الولاء للأطر الاجتماعية الجديدة المجسّدة في التنظيمات الاجتماعية الحديثة، مما فسح المجال لبروز "المجتمع المدني" في صيغته الحديثة، باعتباره نطاقاً جديداً من التنظيم الاجتماعي ينأى عن العلاقات القبلية والعشائرية والعائلية التقليدية. وضمن هذا التحوّل الأسري، اكتسب "الفرد" أكان رجلاً أم امرأة أو طفلاً، استقلالاً نسبياً ضمن البنية الأسرية، مما ساهم في إنتاج تكتلات اجتماعية جديدة منادية بـ "حقوق الإنسان" بصورة عامة، و"حقوق النساء" و"حقوق الطفل" بصورة خاصة. فنجم عن كل هذه التطوّرات ظهور ثقافة جديدة معتمدة على القيم الفردية بدلاً من القيم القبلية والعشائرية والعائلية مما أملى على الأسرة العربية في تركيبتها الجديدة أدواراً ووظائف مستجدة، خاصة في المدن. إلا أن ذلك لا يعني تجذّر هذا التحول في المناطق والبلدان العربية كافة، حيث تفاوت هذا التحول من دولة عربية إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة العربية الواحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجب إغفال التحليلات الاجتماعية التي تؤكد أن البنيتين القبلية والعشائرية ما زالتا متمكّنتين من الأسرة العربية، بالرغم من تطوّرها الظاهري واستقرارها في المدن وانفتاحها على تكتلات وتنظيمات جديدة[٢].

وقد شكّلت هذه التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتسارعة التي عرفها العالم العربي منذ بداية النهضة الحديثة، التربة المناسبة لاستنبات دعوات "تحرير المرأة العربية" باعتبارها قضية اجتماعية، كما كانت المهاد التاريخي الطبيعي لنمو الحركات النسائية العربية منذ سبعينيات القرن الماضي.

---

(٢) متروك الفالح، "المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

وإذا كانت "لأوضاع العربية الداخلية" المنطلق الأساسي لهذه الحركات، فإن "التطوّرات الدولية"، قد لعبت دوراً كبيراً في التأثير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العربية عامة، وعلى نشاط "الحركات النسائية العربية" من ضمنها، حيث استفادت هذه الحركات من "ثقافة العولمة" التي رفعت شعارات عدّة منها: المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق النساء. وهي شعارات تعتبر مترابطة تسعى إلى ترسيخ الإصلاحات الاجتماعية والسياسية وضمان المشاركة الواسعة لمختلف الفئات الاجتماعية، والنساء من ضمنها، في الشأن العام بما يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين والمواطنات. كما ارتبطت "الحركات النسائية العربية" بالحركات النسائية العالمية بهدف تجذير التصوّرات واستمداد الدعم. وبنت على التجمّعات والمؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة بدءاً بمؤتمر مكسيكو ١٩٧٥[٣] إلى مؤتمر بيجين ١٩٩٥[٤] من أجل حث الحكومات العربية على الالتزام بمقرراتها وتوصياتها، مما أكسب الحركات النسائية العربية زخماً جديداً يؤهلها مواصلة عملها مستثمرة حركية الوضعين الداخلي - وطنياً وعربياً - والدولي ومستفيدة من تكنولوجيا الإعلام والاتصالات التي تجاوزت الحدود ويسّرت سبل التواصل والتنسيق بين مختلف الفاعلات في الحقل النسائي.

جيم. أشكال الحركات النسائية في العالم العربي

لدى العودة إلى الحركات النسائية في العالم العربي، موضوع هذا التقرير، يتبادر السؤال التالي: هل يمكن اعتبار الحركات النسائية العربية المعاصرة "حركات اجتماعية"؟ ويتيح واقع الحركات النسائية العربية منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تصنيفها وفقاً للأشكال الأساسية التالية:

١. التنظيمات النسائية الرعائية

وهي تسعى إلى إحداث تغييرات وترتيبات آنية في الوضع القائم من خلال الحد من سلبياته، دون أن يمس نشاطها البنية الذكورية وآلياتها التي تفرض التمييز الجنسي. وينم العمل الجمعي لهذه التنظيمات عن رغبتها في تحسين أوضاع النساء دون أي إرادة للتغيير الجذري. ويندرج ضمن هذا النطاق جمعيات ومنظمات واتحادات تتبنى العمل الخيري والرعائي، وهي في أغلب الأحيان امتداد للتنظيمات النسائية التي إما ظهرت أثناء مرحلة النضال الوطني، أو تأسست مباشرة بعد الاستقلال الوطني. وقد لعبت هذه التنظيمات أدواراً في مواجهة الآثار السلبية لبعض الخطط الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاساتها على أوضاع النساء العربيات في ميادين التعليم والصحة والأوضاع الاجتماعية المختلفة.

---

(٣) الأمم المتحدة. "استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة"، نيروبي، كينيا، ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليو ١٩٧٥.

(٤) الأمم المتحدة. "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة"، بيجين، الصين، ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢. الحركات النسائية

وتتميز عن "التنظيمات النسائية" المذكورة أعلاه، بكونها لا تهدف إلى "تحسين أوضاع النساء" من خلال معالجة الخلل المرتبط بالسياسات الحكومية في مجالي الاجتماع والاقتصاد، وإنما تسعى إلى تمكين النساء ومنحهن حقوقهن المدنية والإنسانية كافة وفقاً لمنظومة فكرية محددة تطالب بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء، انطلاقاً من خطة عملية كفيلة بتحقيق هذا التغيير وفقاً لمفهوم "النساء في التنمية" مع الحفاظ على الأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء حيث تسعى إلى تلبية حاجات النساء الآنية.

٣. الحركات النسائية الجديدة

من هنا، يرى بعض الباحثين أن مفهوم الحركة النسائية الجديدة لا يقتصر على المطالبة بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء، بل يتعداه ليشمل الوعي الجمعي الذي يكرّس "مفهوم النوع الاجتماعي للتنمية" والتي تسائل المجتمع عبر المصالح والحاجات الاستراتيجية للنساء، كما يدل على خيار تغيير المجتمع عن "طريق الإنتاج الفكري والعمل العلمي المنظّم" بغية تحقيق المساواة بين النساء والرجال. إنه خيار أساسي للتقدّم لا يقف عند حدود العلاقة بين الرجال والنساء، ولكنه يشمل اتخاذ مواقف من قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتساوي الفرص.

أما من حيث الوسائل والأدوات، فهي تعتمد على برامج واستراتيجيات متنوعة ومتفرّعة تهدف جميعها إلى التعبئة والتأثير لتلبية الحاجيات الاستراتيجية للمرأة.

دال. الحركة الاجتماعية والحركات النسائية في العالم العربي

لقد اختلف علماء الاجتماع في تعريفهم للحركة الاجتماعية، حيث حدّدها "غولد" Gold و"كولب" Colbe بأنها "تلك الجهود المستمرة لمجموعة من الأفراد الهادفة إلى تحقيق مصالح مشتركة لكافة أعضائها"، في حين عرّفها "هس" Hess بأنها المحاولات المنظمة لإحداث تغيير اجتماعي أو الحيلولة دونه، وهي جميعها محاولات لتجميع الأفراد حول وجهات النظر هذه، أو تشكيل تنظيمات رسمية لتحقيق تلك الأهداف أو عقد تحالفات مع تنظيمات أخرى لهذا الغرض[٥]. في حين يذهب "هيربرت بلومر" Herbert Blumer إلى "أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين، وهي غالباً ما تأخذ في البداية شكل ردة فعل تلقائية ومشاعر غير منظمة، لتتحول تدريجياً إلى أشكال جديدة من الاعتقاد والسلوك الجماعي، التي لا تجد منفذاً للتعبير عن مطالبها من خلال الردود العفوية، فتتحول إلى حركة منظمة تعمل

---

(٥) هام جميل أبو رومي، "الحركة النسائية كحركة اجتماعية"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مركز الدراسات أمان، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، http://amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=188، (ص ١ من ٣).

على هدم الأنماط الاجتماعية السائدة واستبدالها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية. وبهذا المعنى تمثل الحركات الاجتماعية نوعاً من الفعل الاجتماعي الذي يستمر فترة طويلة نسبياً، ويتسم بقدر من التكامل والتماسك يتجاوز تحرّكات الغوغاء أو الجمهرة، كما أنها ليست منظّمة مثل الأندية السياسية أو الجمعيات الأخرى، وإن كانت قد تحتوي بداخلها على هذه الأطر أو المؤسسات»[٦].

ويرى "غاندر فرانك" Gunder Frank أن "الحركات الاجتماعية تنمّ عن تنوّع وقدرة على التغيير إلا أنها تملك قاسماً مشتركاً ألا وهو تعبئة الفرد من خلال الحس الأخلاقي، وحس العدالة والظلم والسلطة الاجتماعية من خلال التعبئة الاجتماعية ضد الحرمان ومن أجل البقاء والهوية»[٧].

أما "ألان توران" Alain Touraine الذي يعتبر من أبرز دارسي الحركات الاجتماعية الطلابية والعمالية والنسائية، فإنه يعرّف الحركة الاجتماعية من خلال المزاوجة بين ثلاثة مبادئ أساسية: مبدأ هوية الحركة ومبدأ خصومة الحركة، ومبدأ رؤية الحركة أو غايتها الاجتماعية[٨]:

(أ) **مبدأ الهويّة:** وهو يمثل "المجموعة المطلبية" أي المصالح التي تسعى الحركة الاجتماعية للدفاع عنها مثل الحركات النسائية المناضلة من أجل تحرير النساء، والحركات المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام أو تحريم بعض المنتوجات إلخ. ويمكن تغيير هذه المجموعة مع تطور الحركة.

(ب) **مبدأ الخصومة:** وهو مبدأ رئيسي لكل حركة اجتماعية، ويتمثل في تحديد قوى الخصم أو تلك المناهضة لأهداف الحركة الاجتماعية. وقد يتم تعديل هذه القوى في سيرورة الحركة وفقاً لأهدافها العامة وخططها العملية.

(ج) **مبدأ الرؤية:** وهو يشير إلى مجموعة القيم والمرجعيات الإيديولوجية أو الدينية أو الإثنية التي تستند إليها الحركة الاجتماعية في نضالها لتحقيق أهدافها ومطالبها إضافة إلى أن كل تغيير يطرأ على توجّهات الحركة الاجتماعية يرافقه تعديل في مجموعة القيم والمرجعيات المعتمدة.

كما يرى "توران" أن الحركات الاجتماعية[٩] تقوم بثلاث وظائف أساسية:

(أ) وظيفة الوسيط: بين الأفراد والمجموعات من ناحية، والمؤسسات من ناحية أخرى؛

(ب) وظيفة التوعية: بالاستناد إلى الضمير الجمعي واستهدافه؛

(ج) وظيفة الضغط: على المؤسسات والمجتمع لتلبية المطالب.

إن الاستفاضة في الحديث عن مفاهيم "آلان توران" توحي بإمكانية الاستفادة من تحليلاته المسهبة والدقيقة للحركات الاجتماعية، لا سيما لدى مقاربة واقع "الحركات النسائية في العالم العربي" حتى يتم إبراز القصد من "الحركات النسائية" ضمن التنظيمات المتعددة المعنية. ويسعى البحث

---

(٦) هربرت بلومر، "مبادئ علم الاجتماع"، منشورات بارنز أند نوبل، نيويورك.

(٧) أندريه غندر فرانك ومارتا فونتس، "الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث"، ترجمة عصام خفاجي، دار الفارابي، بيروت، ص ١٣٨ http://www.rrojasdatabank.org/socmov.html

(٨) الآن توران، "نقد الحداثة"، ترجمة أنور معيث، المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٨، ص ٣٠٥.

(٩) آلان توران، "علم اجتماع التحرّك"، ١٩٦٥ http://www.hypothesis.it/nobel/eng/bio/touraine.html

-كما ذكر آنفاً- إلى بلورة منظومة المعايير المميّزة للحركة الاجتماعية والحركات النسائية في العالم العربي ضمنها، وذلك من خلال استلهام المفاهيم العامة لعلم الاجتماع لا سيما مبادئ "آلان توران" من ناحية، والملاحظة المباشرة لواقع الحركات النسائية في العالم العربي في ارتباطها بالسياق الاجتماعي الخاص الذي انبثقت منه وعبرت عنه من ناحية أخرى. إضافة إلى الاعتماد على المقولات المرجعية المعتمدة، وعلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بهدف التأطير النظري والعملي للحركات النسائية العربية التي تستحق هذا اللقب.

هاء. موضوع النساء العربيات يتحوّل إلى حركة اجتماعية

لا يعتبر موضوع النساء العربيات بدعة مبتكرة، إذ لم تخل حقبة من حقب تاريخنا العربي من تناول مواضيع متعلّقة بهن. فمنذ القدم ومع بداية ظهور الإسلام أثيرت عناوين مرتبطة بهن كالزواج والطلاق والإرث والتجارة وغيرها. بيد أن هذا الاهتمام "بموضوع" النساء وإن عمل على "تحسين" شروط عيشهن و"تنظيم" علاقتهن بالرجال و"تحديد" دورهن في الأسرة والمجتمع، فإنه بقي محكوماً بنظرة تميّز الرجال عن النساء في الوظائف والأدوار، نظرة رسّخت عبر القرون المتتالية، وحبّذها المجتمع الذكوري إذ حرص على استمراريتها وتكريسها في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما عمل على تأطيرها ثقافياً وفكريا.

إلا أن "الموضوع" لم يتحوّل إلى "قضية" قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وغيرهما، واستمر هذا التحول متصاعداً حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين. ولعبت مرحلة التحوّل هذه دوراً أساسياً في طرح قضية النساء على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية، مستثمرة التحول الذي شهده العالم العربي آنذاك، مستفيدة من الإنجازات التي حققها على هذا الصعيد، ولا سيما أن الحركات الوطنية كما الدول الوطنية كانت ملزمة بأن تضع قضية المرأة في محور اهتمامها ما دامت تسعى إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية عميقة يستحيل إنجازها دون إشراك مكونات المجتمع العربي كافة فيها. لذلك، كان منطقياً أن يتزامن التحول من "موضوع" النساء إلى "قضية" النساء مع السعي إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية تمثلت في مرحلة أولى في مناهضة قوى الاستعمار من خلال تجنيد كل أفراد المجتمع وتحفيزهم على رفض الاستعمار. في حين تمثلت هذه التغييرات في المرحلة الثانية في إحداث إصلاحات داخلية لن يتسنى لها النجاعة والاستمرار طالما لم تشرك النساء فيها. ويكمن القاسم المشترك بين المقاربتين (موضوع النساء وقضية النساء) في كون "الرجال" هم من تبنّاهما غالباً، بينما بقيت أصوات النساء مشتتة مبعثرة في الزمان والمكان. فلم تستطع أن تبلور حركة فاعلة أو تتحول إلى ظاهرة مؤثرة، وإن لم نغفل التنظيمات النسائية القطاعية أو المستقلة، الرسمية أو الشعبية التي عرفها العالم العربي على امتداد القرن العشرين. وتنامى الاحتجاج

الذي تجاوز الأحزاب السياسية والنقابات القطاعية والمهنية في شكلها التقليدي ليتبلور دعوة إلى تأسيس "مجتمع مدني" مؤهل، ينكبّ على تسليط الأضواء على القضايا الاجتماعية العربية الداخلية الملحة، تفادياً للصراع حول السلطة السياسية الذي استأثرت بها الأحزاب، ومتجاوزاً الامتيازات القطاعية والمهنية التي اهتمت بها النقابات والتي كانت قد جعلت من القضية الاجتماعية في أبعادها المختلفة تابعة أو ملحقة بالمطالب السياسية والامتيازات المهنية.

إن تكريس منظمات المجتمع المدني منذ سبعينيات القرن الماضي كطرف أساسي وتطورها عبر العقود المتتالية، ألقى على عاتقها مسؤوليات جديدة فارضاً عليها الاهتمام بالقضايا الحيوية للمجتمع (التنمية والبيئة ومحاربة الفقر بأشكاله والأمية بأنواعها والطفولة والمرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها)، حيث سعت إلى مطالبة الحكومات بالإصلاح والتغيير، وعملت على الضغط على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية لتتبنى مطالبها، وجهدت لتعميم الوعي بين النخب الاجتماعية والثقافية لإقناعهم بضرورة الانخراط الواسع في مسارات الإصلاح والتغيير التي لا يجب أن تبقى حكراً على الحكومات، أو رهناً للأحزاب والنقابات، لا سيما أن تجارب عقود متتالية قد آلت إلى سلسلة من الإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما اهتمت تلك المنظمات بتعبئة قطاع واسع من المواطنين والمواطنات المستهدفين بهذه الإصلاحات للمساهمة في هذه الحركة الاجتماعية الجديدة، مستغلة في ذلك الظروف الدولية التي دفعت، منذ سبعينيات القرن الماضي، المنظمات الدولية لتنظر باهتمام وحرص إلى تنظيمات المجتمع المدني والمراهنة عليها لإحداث التغييرات الداخلية.

وضمن هذا السياق، انبثقت "حركة نسائية" جديدة مستفيدة من المقاربات السابقة لموضوع النساء تقوم على الاهتمام بالأدوار الاجتماعية وتسعى لتلبية حاجاتهن الاستراتيجية، مؤسسة لمرجعية تتوازى فيها القراءة النقدية للمراكمات الثقافية العربية التي تبلورت حول المرأة، مستلهمة من المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، في عملية سعيها لإنتاج قراءة تحليلية وعلمية لواقع النساء العربيات وبلورة المطالب المؤدية إلى تخليصهن من مظاهر التمييز كافة وصقل مؤهلاتهن التي تجعلهن قوة منتجة أنداداً للرجال في كل المجالات دون عسف أو إكراه. بيد أن المؤشر الجديد في هذه الحركة النسائية هو أنها قد تشكلت أساساً من النساء والفتيات العربيات أنفسهن، وانتقلت إلى تنظيمات لها هيكليّتها المحلية والوطنية، واتحادات وطنية وإقليمية، كما انخرطت في المنظمات النسائية الدولية، مما أكسبها نجاعة في العمل وقدرة على التأثير في صناع القرار، وبالتالي مكّنها من تحقيق إنجازات هامة بالرغم من الصعوبات والتحديات والعراقيل.

وقد ساعد على تحقيق ذلك إدراك هذه "الحركات النسائية" بأنها جزء من تنظيمات المجتمع المدني العربي، إضافة إلى كونها "حركة اجتماعية" متخصّصة تحكمها قوانين الحركات الاجتماعية.

الجزء الأول

الحركات النسائية العربية: الجذور والامتدادات

أولاً. جذور الحركات النسائية العربية

لعب استعمار الغرب لبلدان الشرق، والعالم العربي ضمنه، دوراً مركزياً في زعزعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العربية. وفي سياق هذه الزعزعة طرحت الأسئلة الكبرى حول أسباب تردّي أوضاع العرب وتقدّم غيرهم، فانبثقت من ذلك سلسلة من الأجوبة تبلورت في إيديولوجية الشيخ (الإصلاح الديني) وإيديولوجية الزعيم (الإصلاح السياسي) وإيديولوجية داعية التقنية (الإصلاح العلمي والتكنولوجي) وذلك كما شخّص الأستاذ عبد الله العروي في كتابه "الإيديولوجية العربية المعاصرة"[١٠].

وأتت هذه الإيديولوجيات متفاوتة من حيث الأهمية في الفكر الإصلاحي العربي، وذلك وفقاً للحقب والأحداث التاريخية التي عرفها العالم العربي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. بيد أنها أجمعت كلّها على ضرورة إدراك المخاطر المحدقة بالمجتمعات العربية نتيجة التوسع الأوروبي، وسعت لتدارك الانحطاط العربي في مجالات الحياة المختلفة وضمنها "مجال النساء". وقد تبلور هذا الوعي ضمن ما اصطلح عليه "بالنهضة العربية" التي عاشها العالم العربي بين مطلعيْ القرنين التاسع عشر والعشرين.

وانطلقت حركة النهضة كحركة فكرية تؤسس لممارسة اجتماعية شاملة، واتسمت في مراحلها الأولى بطابع ثقافي سمح لها بتعميم ثقافة جديدة تمثلت في الأدب العربي الحديث والإصلاح الديني والحركة التنويرية، كما تمثلت في انتهاج إصلاحات على مستوى الدولة والمجتمع.

وفي سياق تنامي هذه الحركة، نشأت نخبة من المثقفين الإصلاحيين والتنويريين مغايرة لفئة علماء الدين التقليديين، تميّزت بنزعة دينية تعمل على استنباط أساليب جديدة في العمل وتنزع نحو الإصلاح منشغلة بهموم الشعب[١١]، مما مكّنها من بلورة وعي عميق بالمخاطر الجسيمة التي تحدق بالمجتمعات العربية الإسلامية، فاستطاعت بلوغ إدراك متقدّم بالفروقات الكمّية والنوعية[١٢] التي

---

(١٠) عبد الله العروي، "الإيديولوجيا العربية المعاصرة"، ١٩٦٤.

(١١) أنور عبد الملك، "الفكر السياسي العربي المعاصر"، منشورات سوي، باريس، فرنسا، ١٩٧٠.

(١٢) محمد عمارة، في مقدمة "الحضارة والعمران" لرفاعة رافع الطهطاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٧٧.

تفصل بينها وبين المجتمعات الأوروبية، وتطال مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

صحيح أن هذه النهضة قد شكّلت ظاهرة عربية عامة بحكم وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والدين، وبحكم تشابه الأوضاع القائمة والمشاعر، إلا أنها اتخذت سمات متمايزة معبّرة عن نفسها بوتائر مختلفة نتيجة تباين البنى الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية المتنوّعة، ووفقاً لطبيعة التحديات في الفترات التاريخية المختلفة.

بيد أن هذه النهضة في عموميتها، سعت إلى تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية القديمة بغية تأسيس بنى حديثة على أنقاضها، كونها نقطة انطلاق للنهضة الفكرية والإصلاحات الاجتماعية [١٣]. فبقدر ما تقوّضت العزلة الاقتصادية والاجتماعية وازدادت قدرة الزراعة الإنتاجية على التسويق وتطوّرت العلاقات السلعية واتسع التبادل التجاري نتيجة وسائل الاتصال والإعلام الحديثة والاندماج في السوق العالمية، بقدر ما كانت النهضة الفكرية والإصلاحات الاجتماعية عميقة وشاملة. إلا أنها أتت -كما ذكرنا- بوتائر متفاوتة، حيث شكّلت مصر والجمهورية العربية السورية ولبنان والعراق إلى جانب تونس والمغرب أهم مراكز الإشعاع النهضوي العربي.

ألف. حركة الإصلاح الديني

أكد روّاد الإصلاح الديني على الدور الحاسم للإسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية باعتباره منطلقاً جوهرياً لمعالجة القضايا المطروحة، والمخرج الملائم من الركود القائم في مجالات الحياة المختلفة. بيد أن إدراكهم للمخاطر القادمة من وراء البحر ورغبتهم العميقة في التصدّي لكافة مظاهر التردّي العربي ، وفي مقدمتها الاستبداد السياسي الذي تنجم عنه مظاهر الانحطاط كافة، قد دفعهم إلى مراجعة المفاهيم والقيم والتصورات الدينية القائمة.

وقد قاد حركة الإصلاح الديني هذه في مصر "جمال الدين الأفغاني" الذي أكّد على أن كل ما في هذا العالم الزائل يخضع للعقل البشري المطلق، و"أن الله خلق الإنسان عاملاً واعيا". تماماً كما أعلن الشيخ محمد عبده فيما بعد على "أن الدين والعلم يساعد أحدهما الآخر في تهذيب العقل والروح"[١٤]. وقد انتشرت هذه الحركة التي فجّرها بداية زعماء الإصلاح الأوائل في مصر، لاعتبارات

---

(١٣) ت.ن. كوتلوف، "تكون حركة التحرر في المشرق العربي من منتصف القرن التاسع عشر"، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨١، ص ٨٣.

(١٤) ندوة الإسكندرية حول محمد عبده بمناسبة مرور مائة عام على رحيله، 3
http://www.arabonline.org/index.asp?fname=%5C2005%5C07%5C07-30%5C450.html

تاريخية خاصة بصورة متواصلة في صفوف المثقفين الجدد، مشارقة ومغاربة. وفي حقب تاريخية متقاربة نذكر منهم: عبد الرحمن الكواكبي[١٥] ورشيد رضا[١٦] شكيب أرسلان[١٧] ومحمد بلعربي العلوي[١٨] أبو شعيب الدكالي[١٩] عبد الحميد بن باديس[٢٠] ومحمد البشير الإبراهيمي[٢١] وغيرهم.
ويجمع هؤلاء المصلحون الدينيون على أن تردّي أوضاع المجتمعات العربية والإسلامية يؤول إلى استبداد الحكام وانفرادهم بالسلطة، وابتعادهم عما أمر به الإسلام من ضرورة اعتماد الشورى. لذلك، طالبوا بتقييد سلطة الحكام من خلال وضع ضوابط تحدّ من استئثارهم بالحكم. ولذلك صرح الشيخ الأفغاني بأن "الاستبداد يكمن في الحكم المطلق، بينما تكمن العدالة في قوة الضوابط"[٢٢].

باء. حركات التنوير

في الوقت الذي أكّد فيه رواد حركة الإصلاح الديني على المرجعية الإسلامية كونها منطلقاً للنهضة العربية الإسلامية المرتقبة، مع الاستفادة من قيم الحضارة الغربية التي لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، تشبّع رواد "حركات التنوير" بالثقافة الليبرالية وشعارات عصر الأنوار والثورة الفرنسية القائمة على تمجيد قيم الفردانية والحرية والديمقراطية والعدالة والعقل والعلم، دون أن يتخلوا عن هويتهم العربية والإسلامية. لذلك، تجسّد المضمون الأساسي لهذه الحركات في إعلاء شأن العقل وجعله يتبوّأ المكانة الأولى في المرجعية الحاسمة بين الصالح والطالح وبين المفيد والضار وبين مظاهر التخلف وأسباب التقدم. وفي مقابل ذلك، واجهوا سلطة التقاليد المتذرعة بتفسير خاص للموروث الثقافي الأصيل، بل لم يتورعوا عن مقاومة الفكر الظلامي المتّسم بالجهل والمشبع بالخرافات والتعصّب الديني، متمسّكين بعروة العقل باعتباره أساساً لكل تقدم. كما عملوا على بلورة شعور وطني في مواجهة النزعات العرقية والطائفية والمذهبية.

ولم يكن التنويريون يؤكدون على قوة العقل ويتطلعون إلى المساواة والتقدم فحسب، بل كانوا يمجّدون الحرية، جاعلين منها قيمة أساسية في حياة الأفراد وتقدّم الشعوب. فكان طبيعياً أن يشجبوا الاستبداد السياسي وينددوا بتشدد رجال الدين، ويعارضوا كل ما يعرقل التطوّر الحر للفرد بوصفه كائناً كامل الحقوق. كما أولوا إصلاح مؤسسات الدولة وعلاقتها بالمجتمع، أهمية قصوى،

---

(١٥) ttp://www.asharqalarbi.org.uk/center/rijal-kawakibi.html

(١٦) .http://www.asharqarabi.org.uk/center/rijal-rashid.html

(١٨) http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=28&article=195037&issue.

(١٩) http://www.ahlalhadeeth.com/vb/showpost.php?p=32002&postcount=1.

(٢٠) http://www.binbadis.net.

(٢١) http://www.chihab.net.modules.php?name=News&file=print&sid=882.

(٢٢) عزت قرني، "العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٠، (فصل حول العدالة والحرية عند جمال الدين الأفغاني، ص ٢٣١-٢٧٧).

لإدراكهم مدى خطورة النظام الاستبدادي في تردي أوضاع المجتمعات العربية. ودعوا إلى إرساء نظام سياسي مبني على الحرية والمساواة والتقيّد بالقانون، معتمدين في ذلك على نظرية الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي التي تقرّ بحقوق طبيعية مضمونة، تحمي الإنسان من تجاوزات السلطة، وتؤكد على ضرورة تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين طبقاً لقانون عادل، منطلقين في ذلك من أن الشعب هو مصدر كافة السلطات، مما يستوجب إشراكه في الحياة السياسية ومراقبة حكامه.

وفي هذا السياق، تعدّدت مساهمات التنويريين العرب، للتأكيد على مبدأ الحدّ من استبداد الحكام وضمان حقوق الشعب وحرياته، ونخص منهم بالذكر:

خير الدين التونسي (١٨٢٥-١٨٩٠)[٢٣]، يعتبر أول من طرح الأفكار السياسية الداعية للإصلاح السياسي والتقدم الاجتماعي الكفيلين بإخراج العرب من حالة التخلّف ووضعهم على سكّة النهضة الحديثة. وقد صاغ أفكاره وشعاراته لدى وضعه أول دستور للإمبراطورية العثمانية سنة ١٨٦١.

وقامت أفكار خير الدين التونسي السياسية على مقارنة "التقدم الأوروبي" بـ "التخلف العربي"، حيث رأى أن منجزات التقدّم الحديث في البلدان الأوروبية لا تعود إلى خصوبة الأراضي أو المناخ الطبيعي المناسب، وإنما إلى حركة التنوير والعلم التي اعتمدت على نظام سياسي قائم على مبادئ العدل والحرية الشخصية والمدنية التي تكفل حسن توزيع الثروة المادية على المواطنين واستثمار الموارد الطبيعية لصالح المجتمع كافة. أما تردّي الوضع العربي، فرآه ناجماً عن فساد نظام الحكم الذي يمنح سلطة مطلقة للحاكمين دون محاسبة ودونما التقيّد بقواعد العدل والحرية. لذا، نادى بضرورة تقييد السلطة السياسية عن طريق رقابة نواب ينتخبهم الشعب، و"مادامت العدالة هي النظام الذي تنهض على صرحه المدنية الحديثة، فإنه على الحكام أن يصغوا إلى آراء الآخرين"[٢٤].

أما بطرس البستاني[٢٥] فيعزو الركود الذي تعيشه شعوب الشرق إلى فساد الحكومات كما يعتبر الإصلاح رهناً بالعدالة والمساواة أمام القانون وفصل السلطة السياسية عن الدينية والتمييز بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية.
في حين رأى فرنسيس فتح الله مراش (١٨٣٦-١٨٧٣) وجوب استرشاد المجتمع بقوانين الدولة المتمدنة والمتقدمة المؤسّسة على العقلانية التي تكفل الحرية، "قوانين نصوغها نحن"، وتسري "بدرجة واحدة على كل المواطنين دون تفرقة بينهم"[٢٦].

---

(٢٣) http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/08/article27.shtml.

(٢٤) خير الدين التونسي، "أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك"، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢.

(٢٥) http://arabicebook.com/subjects/selectedsubject.aspx?SID=7072.

(٢٦) http://arabgate.com/more_selections/news_article.php?sdd=376.

جيم. الإصلاح السياسي والإداري

ولم يكتف مثقفو النهضة العربية من مصلحين دينيين وتنويريين، بتحليل أسباب التردّي العربي عسكرياً واقتصادياً وثقافياً بما تشكّله من تهديد لاستقلال المنطقة العربية ومناعتها، بل سعوا إلى اقتراح الحلول الكفيلة بدرء الأخطار المحدقة بها. فدعوا إلى إصلاح أجهزة الدولة وأوضاع المجتمع عبر إعادة تنظيم الجيش والاقتصاد والإدارة والقضاء والتعليم وتحديثها على الطراز الأوروبي. كما ألحّوا على ضرورة اكتساب المعارف العلمية والتقنية الأوروبية، التي شكّلت في نظرهم مصدر قوة الحضارة الغربية وشجبوا دور رجال الدين التقليديين والعلماء المحافظين الذين عارضوا الإصلاح والتغيير.

وقد شكّل مشروع محمد علي التحديثي (١٨٠٥-١٨٤٨)[٢٧] لتأسيس دولة حديثة وقوية، التجربة الأولى الأكثر جرأة وعمقاً، حيث عمد إلى تحديث الجيش في مؤسساته ومعدّاته. وسعى إلى مضاعفة موارده المالية، وأسّس البنى التحتية المؤهّلة من أجل تحقيق زراعة منتجة ومدرّة (زراعة القطن)، وصناعة عصرية (الصناعة الحربية خصوصاً)؛ فضلاً عن سنّه لتشريعات إدارية عصرية وتوسيعه مرافق التعليم، وإصداره القوانين والإجراءات اللازمة لعصرنة هذه القطاعات. مولياً اهتماماً خاصاً لمؤسسات التعليم والبعثات العلمية إلى أوروبا التي تنوعّت مقاصدها وغاياتها.

كما قدّمت التجربة التحديثية التونسية في عهدي أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) ومحمد باي (١٨٥٥-١٨٥٩)[٢٨] نموذجاً متكاملاً للإصلاحات الحديثة على الصعيدين السياسي والإداري. فقد تم إعادة تنظيم الجيش على أسس عصرية استندت إلى المدرسة الحربية متعددة التقنيات التي استحدثت لهذا الغرض مشكّلة حيّزاً مميزاً لنشوء نخب عصرية لعبت دوراً كبيراً في العمليات التحديثية اللاحقة التي شهدتها البلاد. كما شملت هذه الإصلاحات بنى الدولة ومؤسساتها، حيث قام محمد الباي في عام ١٨٥٧ بإصدار "عهد الأمان" الذي أقر مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون، ليتوّج فيما بعد بـ "دستور عهد الأمان" سنة١٨٦١[٢٩]، وهو أول دستور في تونس وفي العالمين العربي والإسلامي يقيّد الحكم المطلق، ويقر بتوزيع السلطات الثلاث. وتتويجاً لجهوده في إرساء هذه الإصلاحات والتشريعات، عيّن خير الدين التونسي على رأس الحكومة. فقام بإصلاحات إدارية ومالية واقتصادية هامة وبإصلاح نظام التعليم بجامع الزيتونة وبتأسيس المدرسة الصادقية الحديثة عام ١٨٧٥[٣٠] التي جمعت في برامجها التعليمية بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة، وحرصت على تمكين طلابها من اللغات التركية والفرنسية والإيطالية فضلاً عن العربية، كما أنشأ مطبعة عربية ووضع نظاماً لنشر الكتب[٣١].

---

(٢٧) http://www.cairocitadel.gov.eg/egypt_in_mohali_A.html.

(٢٨) http://ar.wikipedia.org/wiki/.

(٢٩) http://www.archives.nat.tn?arb/documents_marquants.asp?RayID=1.

(٣٠) http://islamonline.net/Arabic/history/1422/08/article37.shtml، (ص ٣ من ٦).

(٣١) مصطفى كريّم، "تونس ما قبل الاستعمار"، ١٩٧٣ (الجزء الثاني، ص ٢٥٥-٣٥٥).

لم يكن بوسع مثقفي النهضة العربية الذين بلوروا قيم العقلانية والإنسانية، إغفال قضية المرأة وضرورة تحريرها من التقاليد البالية التي كانت تكبّلها، وذلك ضمن نطاق اهتمامهم بإصلاح الأوضاع العامة للمجتمع، ما دامت المرأة تمثل ركناً أساسياً فيه. فكان دورها في تقدّم المجتمع أو تخلفه قضية رئيسية تشغلهم. بدأت قضية خجولة لتتدرّج فيما بعد في الأهمية من خلال التأكيد على ضرورة تعليمها وإصلاح الأحوال الشخصية، والدعوة إلى مشاركتها في الحياة العامة، حتى أن البعض جعل من انعتاقها شرطاً أساسياً من شروط تقدّم المجتمعات وحداثتها، بسبب أهمية الدور الذي تقوم به في تنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها.

وكان بطرس البستاني في سوريا أول تنويري عربي أدرك خطورة الدور الاجتماعي والتربوي للمرأة، إذ دعا سنة ١٨٤٩ خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية السورية لاكتساب العلوم والفنون في محاضرة عن "تعليم المرأة" إلى "أنه من الضروري ترقية اهتمام النساء باكتساب المعارف الخلقية، وبالإعلاء من شأنهن، فعندئذ، سيتسنى للنساء حمل الرجال على تغيير حالتهن وإنقاذهن من الضياع".

كما كان رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٣٧) في مصر أول من ربط بين إصلاح التقاليد التي تؤثر في المرأة، وبين الإصلاح الاقتصادي والتقني من أجل تحديث الأمة. ففي كتابه "المرشد الأمين للبنات والبنين" يكشف عن إيمانه بالمساواة بين الجنسين التي رآها بأم عينه خلال استقراره بفرنسا. وقد خصّص فصلاً من كتابه المذكور وعنوانه "في تشريك البنات مع الصبيان في التعلم والتعليم وكسب العرفان" شرح فيه أهمية تعليم البنات الذي يكسبهن أدباً وعقلاً، كما يمكنهن، عند الحاجة، من ممارسة الأشغال التي يختص بها الرجال. ولعل من أهم ما لاحظه الطهطاوي بهذا الخصوص هو علاقة الموقف من المرأة بالتقاليد الاجتماعية البالية، حيث يرى "أن العوائد المحلية المشوبة بحمية جاهلية هي المسؤولة عن التشدد في حرمان البنات من التعليم"[٣٢].

ولم يكن مثقفو النهضة في المغرب العربي بمعزل عما يدور من نقاشات فكرية في المشرق العربي، بل واكبوها منذ بدايتها وساهموا في إغنائها وتعميمها، ولا سيما أنهم كانوا مطالبين بالتصدي لطروحات رجال الدين المسيحيين والمفكرين الغربيين حول دونية المرأة الشرقية ومسؤولية الإسلام في ذلك.

ومن البوادر الأولى لهذا التصدي ما يعكسه كتاب "رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب" لأحمد بن قاسم شهاب الدين الأندلسي، من مناظرات فكرية كان قد أجراها مع القساوسة والرهبان حول

---

(٣٢) رفاعة رافع الطهطاوي، "المرشد الأمين في تربية البنات والبنين"، تنقيح وتقديم وتعليق يحيى الشيخ، دار البراق، بيروت، لبنان.

الوضعية الدونية للمرأة في الإسلام، وبصفة خاصة، حول إباحته لتعدد الزوجات. وذاك ما ذهب إليه أيضاً القس "فرانسوا بورقاد" في "مسامراته القرطاجنية"[٣٣] حيث شهّر بالأوضاع الدونية للمرأة المسلمة. كما عمد إلى التشهير نفسه المستعرب الفرنسي "ليون روش"[٣٤] في رسالته الموجهة إلى أحمد ابن أبي الضياف[٣٥] التي عرضت جملة انتقادات لأوضاع المرأة العربية والمسلمة كحرمانها من التعليم وعزلها عن العالم الخارجي وفصلها عن الرجال وإباحة تعدّد الزوجات ووضعها الدوني في الأسرة والمجتمع.

ونتيجة لمظاهر التشهير هذه، وللأوضاع البائسة التي تعيشها المرأة العربية والمسلمة، سعى مثقفو النهضة في المغرب العربي إلى طرح قضية النهوض بالمرأة كونه شرطاً من شروط النهوض الاجتماعي المنشود، كما دعوا إلى عدم الاستنكاف عن تعليمها، ورفع الحواجز التي تعوق تحررها.

وقد لاقت نداءات مثقفي النهضة العربية لتعليم البنات صدى لها في دول عربية عديدة. ففي مصر أنشأ محمد علي "مدرسة القابلات" الصحية، وأتاح الفرص لتدريب الفتيات في مصانع الغزل والنسيج والطرابيش والملابس لإمداد الجيش بما يحتاجه منها. وسار على هديه الخديوي إسماعيل الذي أنشأ أول مدرسة للبنات "السيوفية" عام ١٨٧٣[٣٦]. فأقبلت البنات على التعليم مما دفع الإرساليات الأجنبية إلى فتح أبوابها للمصريات اللواتي ينتمين إلى الطبقات العليا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح مدارس مماثلة في كل من سوريا ولبنان والعراق وغيرها من البلدان العربية.

إلا أن فشل الإصلاحات السياسية وما نجم عنها من تفاقم أزمات المجتمعات العربية، قد أدى إلى سقوطها تحت نير الاستعمارين البريطاني والفرنسي مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وبذلك وضع حد لمرحلة كاملة كان بالإمكان خلالها تدارك التأخر وتعزيز مناعة المجتمعات العربية، إذ فقدت السيادة الوطنية فانتقل الاهتمام إلى البحث عن سبل استعادتها وتوفير الشروط الاجتماعية والثقافية الكفيلة بتحقيق التحرر الوطني.

---

(٣٣) سعاد شاطر، "المرأة التونسية، مواطنة أم تابعة"؟، المنشورات التونسية، ١٩٧٥، ص ٥٨.

(٣٤) وقد شغل منصب الكتابة لدى الأمير عبد القادر الجزائري، ثم قنصلاً فرنسياً في تونس. انظر شهيدة الباز، "الاقتصاد السياسي للحركة النسائية في مصر"، الإسكوا، ٢٠٠٤، وانظر الموقع الإلكتروني http://www.albayan.co.ae/albayan/culture/2003/issue162/light/1.html

(٣٥) وهو مصلح ومفكر وهو معلم خير الدين باشا، مؤلف كتاب "إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" وانظر الموقع الإلكتروني www.ezzitouna.org/001.html

(٣٦) http://hezb.alwafd.org/index.php?option=com_content&task=view&id=127&Itemid=67.

ثانياً. الحركات النسائية العربية في مرحلة التحرر الوطني

ولدت النواة الأولى للحركات النسائية العربية في رحم الحركة الوطنية العربية لترتبط بقواها السياسية والاجتماعية التي كرست أنشطتها الفكرية والعملية من أجل استرداد السيادة الوطنية، بعد أن بسط الاستعمار نفوذه على البلدان العربية. وإذا كان الاستعمار قد اغتصب هذه السيادة واستولى على الثروات الوطنية والمواقع الاستراتيجية، فإنه في الوقت نفسه قد زعزع البنى المجتمعية العربية بنقلها من الاقتصاد الزراعي والرعوي إلى اقتصاد التجارة والصناعة، مما صدع البنى العشائرية والعائلية. وهكذا ابتدأ التحول نحو الأسرة النووية، مما سمح للنساء العربيات بالانتقال من الحيز الخاص الذي كن يعشن ضمنه بصورة حصرية، إلى المشاركة في الحياة العامة والانخراط في النضال الوطني.

وفي سياق هذه التحولات، استأثرت المسألة الاجتماعية باهتمام المصلحين من مفكرين وسياسيين ووطنيين، الذين ربطوها بالمسألة الوطنية، بهدف استثمار النهوض الاجتماعي لتحقيق التحرر الوطني.
وتم ذلك من خلال تعبئة القوى الاجتماعية كافة بهدف استعادة السيادة الوطنية. فشكلت قضية النهوض بأوضاع النساء وتحريرهن من التقاليد البالية أحد العوامل الرئيسية في النهوض الاجتماعي المنشود. وبعدها، شهدت قضية النساء في المرحلة ذاتها، تحولات في الطرح والمقاربة مقارنة بما كان سائداً في مرحلة النهضة. فصب مثقفو النهضة، من مصلحين دينيين وتنويريين، اهتمامهم على تعليم النساء ونزع الحجاب، في حين أكد رواد التحديث في مرحلة التحرر الوطني على علاقة النساء بتقدم المجتمع . فرفعوا الشعارات الأولى للمساواة بين الجنسين، وتلك الداعية لانخراط النساء بالأنشطة المهنية. وكان مستحيلاً أن يتم ذلك دون مراجعة جذرية لمدوّنات الأحوال الشخصية. فساهم كل ذلك في تفجير الطاقات الكامنة في عقول النساء ونفوسهن، فانخرطن بحماسة كبيرة في الحياة العامة والنضال الوطني.

وقد ساهم في هذا التحول في الطرح والمقاربة، عدد وفير من المثقفين التحديثيين على امتداد الوطن العربي، نخص بالذكر منهم مثقفين اثنين يمثلان جناحي العالم العربي وهما: قاسم أمين، والطاهر الحداد:

قاسم أمين (١٨٦٥-١٩٠٨)، ويشهد له تاريخ القضية النسائية بأنه يمثل زعيماً لتحرير النساء، بفضل كتابيه الرائدين "تحرير المرأة"[٣٧] و"المرأة الجديدة"[٣٨] اللذين بلور فيهما أفكاراً جريئة بالنسبة للمرحلة التي عاش فيها. فدعا في الأول إلى ضرورة رفع القيود التي تحول دون تحرر المرأة باعتبارها تشكل نصف المجتمع والذي لا يمكنه أن يسير في ركب المدنية الحديثة إلا باستنفار كافة مكوناته ومن ضمنها المرأة. ولن يتم ذلك، وفقاً لأمين إلا بمعالجة أسباب استعبادها الكامنة في العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع العربي والإسلامي وتراجع دور العرب والمسلمين الناجم عن عدد من الاسباب، ومنها الاستبداد والحكم المطلق. ويستحيل تحقيق هذه المعالجة دون التأكيد على سبل التحرير الذي حصرها أمين في التعليم ورفع الحجاب والعمل ومراجعة أحكام الزواج والطلاق، وخاصة قضية تعدد الزوجات في ضوء اجتهادات مستنيرة تنطلق من النص وتستهدف المصلحة العامة. أما في كتابه الثاني "المرأة الجديدة" (صدر في طبعته الأولى عام ١٩٠٠)، فقد كان فيه أكثر جرأة في طرح أفكاره ومواجهة المحافظين الذين استقبلوا كتابه الأول بالنقد والتجريح. فدعا فيه إلى التحرر الكامل للمرأة مستنداً في ذلك إلى العلوم والفكر الاجتماعي الأوروبي، بعكس الكتاب الأول الذي اعتمد فيه على النصوص الدينية. فإذا كانت الحرية - في نظر قاسم في هذا الكتاب - هي أساس التقدم البشري، فإن حرية المرأة هي أساس جميع الحريات ومعيار لها. فحينما تكون المرأة حرة، يكون المواطن حراً. ويرى قاسم أمين أن حقوق المرأة قد تطورت مع تطور المجتمع البشري، فمرت بأربعة أدوار:

(أ) حالة الطبيعة: حين كانت المرأة حرة.

(ب) عهد تشكل العائلة: حين وقعت المرأة ضحية الاستعباد الحقيقي، وهو عهد تكوّن المجتمع الزراعي.

(ج) عهد نشوء المدنية: حين اعترف لها الرجل بشيء من الحرية، إلا أن استبداده منعها من ممارستها لها.

(د) عهد المدنية الحقيقية: حين تحصل المرأة على حقوقها كاملة وتتمتع عملياً بالموقع الاجتماعي الذي يحتله الرجل.

وفي سياق هذه الأدوار، يشير أمين إلى أن المرأة في أوروبا قد بلغت الدور الرابع، في حين أنها ما زالت في الدور الثالث في المجتمعات الشرقية. ويعود ذلك لاستفحال الاستعباد في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وبين المواطنين أنفسهم حيث يقول: "انظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته، ومظلوم إذا خرج منه. ثم انظر إلى البلاد الأوروبية تجد أن مقوماتها مؤسسة على الحرية واحترام الحقوق الشخصية، فارتفع شأن النساء فيها إلى درجة عالية من الاعتبار وحرية العمل والفكر".

---

(٣٧) قاسم أمين، "تحرير المرأة"، مطبعة الترقي، القاهرة، ١٨٩٩.

(٣٨) قاسم أمين، "المرأة الجديدة" مطبعة الشعب، القاهرة، ١٩١١.

الطاهر الحداد[٣٩]، وهو يمثل نموذجاً للمثقف العضوي الذي يزاوج بين النشاط الفكري والحركة الاجتماعية في بعديها الوطني والسياسي. لذا نراه في ممارسته، يحرض على تحرير البلاد من الاستعمار داعياً بالنهوض بالقوى العاملة وتنظيمها، ويسعى إلى التحرر الاجتماعي الذي لا يتحقق إلا بتحرر المرأة. وهما المجالان الجوهريان اللذان كرس الطاهر الحداد حياته ونشاطه من أجلهما.

بيد أن سياق هذا التقرير يتطلب إبراز الجهود التي بذلها في سبيل انعتاق المرأة وتحررها.

فقد انطلق من أن المرأة "كائن قائم الذات"، راشد ومؤهل لأن يكون مساوياً للرجل مما يخولها "الاستقلال بذاتها" بعيداً عن أية وصاية. فاستقلالها هو أساس حريتها ومسؤوليتها، وهو الذي يؤهلها لتأدية أدوارها في الحياتين العامة والخاصة. فالمرأة بالنسبة إليه مؤهلة للقيام بأدوار اجتماعية طالما لا تتنافى مع مهامها التربوية، حيث يرى الطاهر الحداد ضرورة تقاسم السلطة بينها وبين زوجها داخل الأسرة على قاعدتي "الاختيار الشخصي" و"التلقائية بين الزوجين". ولا شك أن ذلك من شأنه أن يجعلها شريكة للرجل تقاسمه مهامه كافة، وعندها ينعدم تعدّد الزوجات وينتفي احتكار الزوج لحق الطلاق ويختفي التوزيع التقليدي للأدوار الاجتماعية بين الرجال والنساء داخل الأسرة. إذ أن المرأة التي تكسب مالاً من الإرث أو من خلال ممارسة بعض المهن، قد تساهم في الإنفاق على الأسرة. وتقتضي هذه المهام الجديدة التي تنم عن تغيير في الوضعيْن الأسري والاجتماعي للمرأة، تحرّرها من الحجاب الذي يعيق حركتها.

إن هذه الأفكار والنداءات الجريئة التي سعى كل من قاسم أمين والطاهر الحداد جاهدين للإقناع بها وترسيمها في الحياة الاجتماعية الجديدة، ووجهت بمعارضة شديدة من قبل المحافظين والمتزمتين والمستفيدين من الأوضاع القائمة. بيد أن المرحلة التاريخية التي تبلورت فيها هذه الأفكار والنداءات قد تميزت بصراع حاد بين القوى الوطنية العربية والقوى الاستعمارية المهيمنة، مما حتم استنفار الطاقات الوطنية كافة بهدف استرجاع السيادة الوطنية، ومن ضمنها الطاقات النسائية المعطلة. وقد أتاح ذلك - عملياً - بدعم مشاركة النساء في الحياة العامة والنضال الوطني عبر المساهمة في المنتديات الوطنية التي اقتصرت في بدايتها على الفئات الميسورة من النساء، بفعل القرابة التي كانت تجمع بينهن وبين قيادات فصائل الحركة الوطنية. إلا أنها عادت واكتسبت طابعاً شعبياً عاماً نتيجة تسارع التحولات الاجتماعية وانفتاح الحركة الوطنية على قطاعات شعبية واسعة فضلاً عن تزايد العمالة النسائية وارتفاع عدد المتعلمات، مما فتح مجالاً واسعاً لانخراط النساء العربيات في العمل الوطني من جهة، ولطرح القضايا الخاصة بوضعهن الاجتماعي من جهة أخرى، وفي مقدمتها حقوقهن الاقتصادية والسياسية والمدنية وقوانين الأحوال الشخصية.

---

(٣٩) مفكر تونسي، انخرط مبكراً في النضال الوطني، فانضم إلى الحزب الحر الدستوري التونسي عام ١٩٢٠، وشارك في تأسيس أول نقابة عمالية في تونس. انظر "الأعمال الكاملة" للطاهر الحداد، سلسلة أقواس، تونس، ١٩٩٩.

وقد اتخذت هذه المشاركة أشكالاً عديدة نخص منها: مشاركة النساء في الحياة االفكرية والمساهمة في الشأن العام وفي حركة التحرر الوطني.

ألف. دور النساء في الحياة الفكرية والشأن العام

لم تكن الدعوة التي أطلقها مثقفو النهضة العربية من مصلحين دينيين وتنويريين، ولا أفكار وسجالات حاملي نبراس تحرير المرأة وفي مقدمتهم قاسم أمين حول تعليم البنات، مجرد صيحة في وادٍ. فقد انتشر تعليمهن تدريجياً في مختلف البلدان العربية، مما سمح مع بداية القرن العشرين، بتشكل نخبة نسائية متعلمة اهتمت بالشأن العام وبقضية تمكين النساء. ووجدت هذه النخبة في الكتابة - التي بدأت في الانتشار نتيجة التحولات الاجتماعية والسياسية المذكورة آنفاً - وسيلة للتعبير عن مشاغلها، من خلال نشر آرائها ومواقفها من القضايا العامة والخاصة. بداية، تم اللجوء إلى أسماء مستعارة فرضتها تقاليد المرحلة، لتتطور فيما بعد إلى إصدار صحف ومجلات متخصصة في قضايا النساء تعلن فيها أسماء المسؤولات عنها. وقد أولت هذه الصحف والمجلات اهتمامها لنقد الوضعية الدونية للنساء العربيات، فدعت إلى إصلاحها وتغييرها. كما استأثرت قضية تعليم البنات بأهمية خاصة في الكتابات الصحفية النسائية المبكرة. ولكنها سرعان ما انفتحت على موضوعات أخرى كقوانين الأحوال الشخصية وما يتعلق بها من تعدد الزوجات والتطليق الأحادي وحرية اختيار الزوج. وقد أتى كل ذلك متزامناً مع الدعوة إلى مشاركة المرأة في النضال الوطني وفي الحياة العامة. وأما الملفت في الموضوع، فهو أن النساء اللواتي أشرفن على الإصدارات الصحفية وشاركن في الحياة الفكرية والاجتماعية في هذه المرحلة، كن قد اكتسبن تجربة خاصة في العمل الجمعي وفي مخاطبة المستهدفين والمستهدفات كما تدربن على العمل المنهجي والعقلاني الذي مكنهن، إلى جانب الكتابة، من تأسيس الجمعيات النسائية.

ويطول الحديث لو رمنا رصد الإصدارات االفكرية كافة في هذه المرحلة على امتداد الوطن العربي، لذا سنكتفي ببعض منها للتدليل على نشاط نسائي عربي زخرت به مختلف الأوطان العربية، وللإشارة إلى محطة رئيسية في تشكل "الحركات النسائية في العالم العربي" في المراحل اللاحقة.

لم يكن مستغرباً أن تحتل مبكراً مصر موقع الاستقطاب لأهل الفكر والأدب العرب رجالاً ونساء. فانتشرت الجمعيات والصالونات الأدبية لتثير القضايا الفكرية والسياسية. والملفت أن النساء العربيات (خصوصاً في مصر ولبنان وسوريا) عملن في الفترة الممتدّة بين ١٨٩٢ و١٩٤٠ على إصدار مجلات خاصّة بهن ينشرن فيها القصائد والقصص والنقد الأدبي إضافة إلى المقالات التي تروّج لمشاركة النساء في الحياة الاجتماعية. تجلى ذلك في العدد الوفير من المجلات النسائية التي صدرت في هذه المرحلة وفاق عددها الخمس وعشرون مجلة، مثل مجلتي "السيدات" و"الفتاة" اللتين أصدرتهما

"هند نوفل" سنة ١٨٩٢[٤٠] وتخصصتا في الدفاع عن حقوق النساء والتعبير عن وجهة نظرهن. كما صدرت مجلات "الهوانم" و"المرأة والإسلام" (عام ١٩٠٠)، و"ترقية المرأة" (عام ١٩٠٨) و"فتاة النيل" (عام ١٩١٣) وغيرها[٤١] فضلاً عن بعض المنشورات والمساهمات النسائية الخاصة كنشر "عائشة التيمورية" أشعارها التي تشيد بأصالة المرأة العربية سنة ١٨٦٩، وإصدارها كتاب "مرآة التأمل"[٤٢] سنة ١٨٧٤، إضافة إلى مساهمة الكاتبة ملك حفني ناصف (المعروفة بباحثة البادية) في المؤتمر المصري للتعليم (نيسان/أبريل ١٩١١) حيث تقدمت إليه بعشرة مطالب يتعلق نصفها بتعليم البنات[٤٣]. دون أن ننسى مي زيادة التي افتتحت صالونها الأدبي- والذي كان يعدّ أشهر صالون أدبي في مصر- في منزل ذويها عام ١٩١٣، لتستقبل فيه كل يوم ثلثاء، عدداً كبيراً من المفكّرين والأدباء والشعراء مثل أحمد لطفي السيد وأحمد شوقي وعباس العقاد وخليل مطران وطه حسين ومصطفى صادق الرافعي وأنطون الجميل ومصطفى عبد الرازق وغيرهم. وكان طبيعياً أن تعمل تلك النساء على الجمع بين المساهمة في الحياة الفكرية و الانخراط في الشأن العام، فانضمت مي زيادة إلى الحركة النسائية لتي كانت ترأسها هدى شعراوي وشاركت في الاجتماعات التي كانت تعقد في الجامعة المصرية القديمة آنذاك، كما كتبت عن النساء الشهيرات في عصرها واللواتي دعين إلى تحرّر المرأة مثل باحثة البادية وعائشة التيمورية. ولقد أولت النساء الناشطات اهتماماً بالشأن الوطني فكان على سبيل المثال أن تحوّلت مجلة روز اليوسف (مؤسستها روز اليوسف وهي رائدة الصحافة في مصر) التي تأسست عام ١٩٢٥، من مجلة فنية إلى جريدة سياسية بامتياز.

إلا أن وتيرة الكتابة الأدبية النسائية في البلدان العربية الأخرى كانت متفاوتة ومرتبطة بالسياق الاجتماعي والثقافي الخاص. ففي لبنان مثلاً، توزعت الكتابات النسائية بين الداخل والخارج تبعاً لهجرة الجاليات اللبنانية[٤٤]، فنذكر منهنّ مي زيادة ولبيبة الهاشم ووردة اليازجي وزينب فواز اللواتي عشن معظم حياتهن في مصر. أما في الجمهورية العربية السورية فقد تنوّعت الإصدارات النسائية المطالبة بتعليم البنات والمهتمة بالدفاع عن حقوق النساء. في حين ظهرت في العراق أول مجلة نسائية "ليلى" سنة ١٩٢٣ لتصدر بعدها في الثلاثينيات مجلات "المرأة الحديثة" و"الفتاة العراقية" و"فتاة العرب" و"صوت المرأة" و"فتاة الرافدين" و"الرحاب" و"الأم والطفل". ولا بد من الإشارة إلى الشاعرة العراقية نازك الملائكة التي تركت بصماتها على الشعر العربي. وفي السودان صدرت مجلات "بنت الوادي" عام ١٩٤٦، و"صوت المرأة" عام ١٩٥٥ و"المنار" ١٩٥٦ الناطقة باسم الأخوات

---

(٤٠) هند نوفل، "الفتاة"، جريدة علمية تاريخية أدبية فكاهية، بكرة ميكروفيلم، مكتبة الجامعة الأمريكية، بيروت.

(٤١) أحصت الباحثة "بث بارون" Beth Baron عدد الصحف والمجلات التي أصدرتها النساء أو كتبن فيها في مصر ما يقارب ثلاثين صحيفة ومجلة إلى حدود ثورة ١٩١٩، انظر بث بارون، "النهضة النسائية في مصر: الثقافة المجتمع والصحافة"، ترجمة لميس النقاش، المجلس القومي للثقافة العربية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩، ص ٩.

(٤٢) ليلى أحمد، "المرأة والجنوسة في الإسلام"، ترجمة منى إبراهيم وهالة كمال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٥١.

(٤٣) http://hexbalwafd.org/index.php?option=com_content&task=view&id=127&Idem=67، (ص ٢ من ١٦).

(٤٤) بث بارون، "النهضة النسائية في مصر: الثقافة المجتمع والصحافة"، ترجمة لميس النقاش، المجلس القومي للثقافة العربية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩، (حيث أحصت إميلي فارس إبراهيم نحو ٢٧ عنواناً منذ صدور مجلة "الفتاة" وحتى عام ١٩٤٧).

المسلمات. وفي اليمن صدرت مجلة "فتاة شمسان" (وشمسان إسم جبل في عدن، وقد أصدرتها ماهية عمر جرجة الشهيرة بماهية نجيب). في حين صدرت في تونس مجلة "ليلى" ١٩٣٦ (بإشراف السيدة توحيدة الشيخ، أول طبيبة تونسية). كما شهدت الدول العربية الأخرى إصدار مجلات متخصصة في قضايا النساء، وكلها تؤشر على الحراك الجديد الذي طرأ على صفوف النساء العربيات من أجل الدفاع عن حقوقهن وإعلاء صوتهن للمطالبة بتغيير أوضاعهن. كما تؤشر على بداية تشكل النواة الأولى للحركات النسائية في العالم العربي التي ستعرف نضجاً وتوسّعاً ورسوخاً في المراحل اللاحقة.

يعتبر تأسيس الجمعيات النسائية في تلك المرحلة مظهراً قوياً للشعور الجمعي الذي ساد بين النخب النسائية حول ضرورة تجميع أصواتهن ضمن تنظيمات كفيلة بإيصال خطابهن إلى المجتمع عامة، وإلى النساء المعنيات خاصة. كما يعد مؤشراً جديداً على انخراط النساء في الشأن العام وبداية تبلور حركات نسائية عربية مستقلة، وإن كان الطابع الاجتماعي والخدماتي مازال طاغياً عليها في تلك المرحلة.

ويتعذر في هذا التقرير إجراء مسح شامل للجمعيات النسائية العربية كافة، إلا أن ذلك لا يمنع من تناول تلك التي اكتسبت شهرة بهدف إلقاء الضوء على الحركة النسائية العربية التي انتشرت على امتداد مساحة الوطن العربي، وإن بشكل متفاوت.

ففي مصر، أسست النساء أول جمعية نسائية علمية سنة ١٨٨١، ثم أنشأت هدى شعراوي "جمعية مبرة محمد علي" عام ١٩٠٨، ومعها مدرسة لتعليم الفتيات مبادئ الصحة ورعاية الأسرة والخياطة. بعد ذلك، وفي عام ١٩١٠، أنشأت "باحثة البادية"، أي ملك حفني ناصف، الاتحاد النسائي التهذيبي الذي عقد في نفس السنة أول مؤتمر نسائي مصري، أعلن فيه برنامجه للنهوض بالمرأة المصرية، وطالب بجعل التعليم إلزامياً للبنات ومجانياً لغير القادرات، كما طالب بجعل الطلاق والزواج بإذن من المحكمة.

ثم ساهمت كل من هدى شعراوي وملك حفني ناصف في تأسيس جمعية "الرابطة الفكرية المصرية للنساء المصريات" سنة ١٩١٤. وتجدر الإشارة إلى أن الخديوي إسماعيل شجع أميرات الأسرة على المشاركة في هذه النشاطات. فأسّست هدى شعراوي مع الأميرتين عين الحياة وأمينة حليم "جمعية الرقي الأدبي للسيدات المصريات" و"جمعية المرأة الجديدة" سنة ١٩١٤. وكان الغرض الأساسي من إنشائها إتاحة الفرص لإبراز المواهب الفكرية والفنية للنساء كأساس للتربية النسائية الحديثة[٤٥]. كما تأسست الجمعيات الإسلامية وأولها جمعية "جمعية نهضة السيدات المصريات" التي أسستها لبيبة أحمد وكانت من بين السيدات اللواتي التحقن بالثورة الوطنية عام

(٤٥) http://hezb.alwafd.org/index.php?option=com_content&task=view&id=127&Itemid=67، (ص ٦ من ١٦).

١٩١٩، إلى جانب هدى شعراوي ونبوية موسى. وقد أدى تنامي النشاط النسائي في الجمعيات إلى تكتلهن ضمن اتحادات. فتم في آذار/مارس ١٩٢٣ تشكيل الاتحاد النسائي المصري الذي كان أحد أهدافه رفع مستوى المرأة الأدبي والاجتماعي لتصبح مؤهلة لمشاركة الرجال في جميع الحقوق والواجبات. كما سعى لتنال المرأة حقوقها الاجتماعية والسياسية كافة.

أما **في لبنان والجمهورية العربية السورية** فقد تأسست "جمعية زهرة الإحسان" سنة ١٨٨١ على يد لبيبة جهشان. كما تأسست "جمعية باكورة سوريا" التي كانت تهدف إلى النهوض بنساء سوريا[٤٦]. وفي سنة ١٩٢١ تشكّل اتحاد ما لبث أن تحول سنة ١٩٢٤ إلى منظمة مرخص لها رسمياً وحملت اسم "الاتحاد النسائي في سوريا ولبنان" برئاسة السيدة لبيبة ثابت. وفي عام ١٩٣٣، تأسس اتحاد نساء سوريا الذي شارك فيما بعد بالتحضير لمؤتمر القاهرة عام ١٩٤٤، من أجل بحث الأطماع الصهيونية في فلسطين. حيث انبثق عن هذا المؤتمر الاتحاد النسائي العربي العام الذي ترأسته عادلة بيهم الجزائري رئيسة الوفد السوري الذي كان مؤلفاً من ثلاثين امرأة[٤٧].

أما **في العراق** فتأسست أول جمعية نسائية "نهضة النساء" على يد أسماء صدقي الزهاوي، شقيقة الشاعر صدقي الزهاوي سنة ١٩٢٣، وانبثق عن هذه الجمعية "نادي النهضة النسائية" وهو أول وأجرأ نادٍ نسائي في تاريخ العراق.

في حين أنه **في فلسطين** تم إنشاء "الاتحاد النسائي" في القدس سنة ١٩١٩، فتفاعل مع نمو النضال الشعبي، لينعقد مؤتمر النساء العربيات في القدس سنة ١٩٢٩ وقد حضرته مائتا امرأة معظمهن من قريبات القيادات الوطنية. وقد كان من أهم القرارات الصادرة عن المؤتمر رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق للنساء في المجال السياسي. وقد توسعت عملية التنسيق خارج حدود الوطن، فكانت الفلسطينيات على تواصل وثيق مع ناشطات عربيات من مصر كما مع منظمات نسائية عربية من بلدان أخرى. فتم عقد المؤتمرات وأبرزها "مؤتمر الشرقيات" أو "نساء الشرق" الذي نظّمته هدى شعراوي عام ١٩٣٨ لدعم قضية فلسطين.
وبعد نكبة ١٩٤٨، قامت نساء عديدات بتأسيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى أماكن الشتات الأخرى لتخفيف المعاناة على الأسر الفلسطينية المنكوبة.

أما **في اليمن**، فقد لعبت مدينة عدن دوراً محورياً في التطور الاجتماعي والثقافي، وظهرت فيها جمعيات نسائية عديدة، إذ تأسس "نادي نساء عدن" بعد الحرب العالمية الثانية، مشكلاً مكان التقاء لتجميع الفتيات وتدريبهن في مجال العمل الاجتماعي. كما تأسست "الجمعية العدنية

---

(٤٦) http://diwanalarab.com/article.php3?id_article=1543، (ص ١ من ١).

(٤٧) حنيفة الخطيب، "الحركة النسائية في لبنان وارتباطها في العالم العربي ١٨٠٠-١٩٧٥"، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤.

للنساء" سنة ١٩٥٦ واضطلعت بدور تنويري هام إلى جانب العمل الاجتماعي. في حين أن "جمعية المرأة العربية" تأسست سنة ١٩٥٧، ساعية إلى حشد النساء للمساهمة في النضال ضد الاستعمار والمشاركة في الكفاح المسلح.

وفي السودان، ظهرت بوادر العمل النسائي في الأربعينيات، حين تشكل عدد من الجمعيات الخيرية. إذ بادرت بعض النساء في بداية عام ١٩٤٧، إلى تنظيم الروابط والجمعيات مثل "رابطة الفتيات الثقافية" و"جمعية ترقية المرأة السودانية" في أم درمان. أما الملفت في السودان، فهو مشاركة النساء في العمل النقابي، إذ أسسن "اتحاد المعلمات" الذي تحول سنة ١٩٥١ إلى "نقابة المعلمات". ولئن بدأت هذه الجمعيات بأنشطة نقابية فقد تطورت فيما بعد، إلى مشاركة سياسية. وكان بديهياً أن يتوج تنامي النشاط النسائي بإنشاء "الاتحاد النسائي السوداني" سنة ١٩٥٢.

أما **في المغرب العربي**، فقد تنامت الجمعيات الخيرية منذ بداية الثلاثينيات وتحولت إلى جمعيات تدعو إلى مشاركة النساء في الحياة العامة وفي النضال الوطني.

وفي تونس شكل عاما ١٩٢٤ و١٩٢٩ محطتين بارزتين في تاريخ النضال النسائي التونسي، حيث سجلت المبادرات الأولى للتحركات النسائية من خلال مداخلتين ألقتها كل من السيدتين منوبية الورتاني وحبيبة المنشاري اللتين حضرتا اجتماعين عامين، ودعتا، وهما سافرتان، إلى خروج المرأة وتعليمها وضرورة مشاركتها في الحياة العامة وإلى السفور.
وعلى إثر الفيضانات التي اجتاحت تونس سنة ١٩٣١، قام جمع من النساء بتشكيل جمعية خيرية لمد يد المساعدة للمنكوبين، فتم الإعلان عنها في شهر شباط/فبراير من سنة ١٩٣٢ تحت اسم "جمعية النساء المسلمات" وقد عيّنت السيدة القلاتي رئيسة لها.
كما تأسست "جمعية السيدات المسلمات" سنة ١٩٣٤، برئاسة السيدة الكعاك التي تولت رعاية الطلبة التونسيين الذين كانوا يتابعون تعليمهم في فرنسا. وفي سنة ١٩٣٦، أسست السيدة بشيرة بن مراد "اتحاد النساء المسلمات" الذي باشر نشاطه بأعمال خيرية، ليقتحم فيما بعد، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، غمار النضال الوطني. وفي عام ١٩٤٤، تأسس "اتحاد النساء التونسيات" بدعم من الحزب الشيوعي التونسي. ولا بد من الإشارة إلى أنه أثناء الحرب العالمية الثانية تنامت حركة مناهضة للحرب وقد شاركت فيها النساء مشاركة فعالة، مما أدى إلى تأسيس شبكة من الجمعيات النسائية على الصعيد العالمي بدعم من الأحزاب الشيوعية. وكان قد تأسس آنذاك "اتحاد النساء التونسيات"، وعلى إثر انعقاد المؤتمر الدولي الأول للفيدرالية الديمقراطية الدولية للنساء، ما كان من اتحاد النساء التونسيات إلا أن انضم إليها.

أما **في الجزائر**، فقد تم تأسيس "اتحاد النساء بالجزائر" سنة ١٩٤٣ بدعم من الحزب الشيوعي الجزائري، كما أنشئت "جمعية النساء المسلمات بالجزائر" سنة ١٩٤٧ بدعم من "حركة انتصار الحريات

الديمقراطية". وقد سعت هذه الجمعية إلى رعاية عائلات السجناء السياسيين العديدين الذين تم اعتقالهم إثر انتفاضة ٨ أيار/مايو ١٩٤٥.

وفي المغرب تم إنشاء "اتحاد نساء المغرب" سنة ١٩٤٦ بدعم من الحزب الشيوعي المغربي. كما تأسست "جمعية أخوات الصفاء" من قبل حزب الشورى والاستقلال. وهي جمعية تميزت بجرأة كبيرة في طرح قضايا الأحوال الشخصية. كالزواج المبكر وتعدد الزوجات والطلاق الأحادي.

ولم يقتصر النشاط الأهلي للنساء العربيات على نطاق حدود أقطارهن. بل تعدّاه إلى التنسيق فيما بينهن. وقد تنامت الاتصالات في إطار المؤتمرات التي كانت تجمع بين منظماتهن. إلى أن شكلت مشاركة النساء العربيات في مؤتمر النساء العالمي الذي عقد في مدينة سان دياغو الأمريكية سنة ١٨٩٣. بداية حضورهن على الساحة العالمية. وفي إطار المؤتمرات أيضاً. نظمت هدى شعراوي عام ١٩٣٨ "مؤتمر نساء الشرق".

أما **في الخليج**. فلم تتأسس أية جمعية نسائية قبل عام ١٩٥٥. وكانت "جمعية نهضة فتاة البحرين"[٤٨]. هي أولى الجمعيات النسائية في الخليج. وقد أنشئت قبل حصول البحرين على استقلالها في غمرة النضال الوطني والاجتماعي. وتميزت تلك الفترة بالغليان الشعبي وتأجج المشاعر الوطنية والقومية. فانطلقت الاحتجاجات المعارضة مطالبة بإقامة برلمان منتخب وتشكيل نقابات العمال. إلا أن المحطّة الأهم في تلك الفترة. كانت مشاركة النساء في المظاهرات التي عمّت البحرين تضامناً مع جمهورية مصر العربية ضد العدوان الثلاثي. وكانت تلك المظاهرات مناسبة خلعت فيها فتاتان حجابهما لأول مرة في تاريخ المجتمع البحريني. وقد ساهمت "جمعية نهضة فتاة البحرين" في العمل الخيري عبر إنشاء دور حضانة ورياض أطفال ومشاغل لتعليم الخياطة في المناطق الشعبية. كما أصدرت بعض الدراسات الجادة حول مشاكل اجتماعية ملحة مثل ارتفاع نسب الطلاق وأوضاع المرأة في الأسرة البحرينية. إضافة إلى دراسات حول الطفولة. كما بادرت بإطلاق مشروع نال نجاحاً كبيراً وكمن في تقديم استشارات نفسية وقانونية للنساء.
وسنة ١٩٦٠. تأسست "جمعية رعاية الطفل والأمومة". وينتمي معظم أعضاؤها إلى الشريحة العليا من المجتمع والنافذة سياسياً واقتصادياً. وقد تمكنت تلك الجمعية. بفضل مواردها الوفيرة. من القيام بمشاريع اجتماعية وتعليمية ضخمة كإنشاء معهد "الأمل للأطفال المعوقين" و"مركز دراسات المرأة" الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة الخليجية إضافة إلى مشاريع ذات طابع تنموي اقتصادي واجتماعي.
وعام ١٩٧٠. تأسست "جمعية أوال النسائية" في مدينة المحرق وهي تماثل جمعية "نهضة فتاة البحرين" من حيث الأهداف والأنشطة والتوجهات والخط التحرري. إذ تطالب الجمعيتان بإصلاحات

---

(٤٨) http://www.amanjordan.org/aman_studies/vmview.php?ArtID=607. (ص ١ من ١).

جذرية في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإصلاح قانون الأحوال الشخصية بما يتناسب مع متطلبات العصر.

باء. دور المرأة في النضال الوطني

صحيح أن اقتحام النساء العربيات مجال التعليم ومن ثم الحياة الفكرية والشأن العام يعد انفتاحاً على مجتمعهن في سعيهن لإسماع صوتهن وبلورة مطالبهن، إلا أن إقدامهن على تأسيس الجمعيات هو الخطوة التي رسّخت هذا الانفتاح وبلورته التزاماً وطنياً، مما أكسب نخبة من النساء العربيات دراية وتمرّساً في خوض غمار الحياة العامة. فارتقين تدريجياً للانخراط في النضال الوطني من أجل استرداد السيادة الوطنية. لذا لم يكن مستغرباً أن تهب النساء العربيات أنّى وجدن، للمساهمة في معركة الحرية والاستقلال.

ففي مصر، ساهمت النساء في ثورة أحمد عرابي ضد النفوذ الشركسي في الجيش، وضد سياسة الخديوي توفيق. وأرسلن الإعانات المالية والعينية إلى الجماهيرية العربية الليبية إبان العدوان الإيطالي عليها، وشاركن في الاحتجاجات المواكبة لثورة ١٩١٩من خلال مساهمتهن في الإضرابات العمالية واشتراكهن جنباً إلى جنب مع رجال الريف في قطع أسلاك الهاتف وخطوط السكك الحديدية، وتنظيم مظاهرات نسائية صاخبة مطالبة بالاستقلال وبزوال الحماية البريطانية سقطت خلالها شهيدات[٤٩]. حتى قامت ما عرف بالمظاهرة النسائية الكبرى في مارس/آذار ١٩١٩ احتجاجاً على ما يرتكبه الإنجليز لدى قمعه الثورة الوطنية. وقد أثارت هذه المظاهرة اهتمام العالم وشاركت فيها كل الناشطات أمثال هدى شعراوي حيث ضمت هذه المظاهرة ثلاثمائة سيدة كان من بينهن زوجة كل من محمود سامي البارودي وسعد زغلول وقاسم أمين. وتوّج هذا النضال الوطني في سنة ١٩٢٠ بتشكيل "لجنة الوفد المركزية للسيدات" التي احتجت على "بيان لجنة ملنر Milner" لعدم اعترافه باستقلال مصر، ودعت إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية.

وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان، اتخذت مساهمة النساء في النضال الوطني أشكالاً متعددة، حيث أسعفن الجرحى وأمددن المقاومين بالاحتياجات والمعلومات خلال انتفاضة الجبل سنة ١٩٢٥، كما جمعن الأموال لمؤازرة عائلات المعتقلين ولمساعدة العمال المضربين. وقد كانت "جمعية نساء العرب القوميات" رائدة في هذا المضمار[٥٠].

أما **في العراق**، فقد شاركت النساء في أعمال المقاومة الوطنية المرتبطة بثورة ١٩٢٠، حيث واجهن

---

(٤٩) آمال كامل بيومي السبكي، "الحركة النسائية في مصر" ما بين الثورتين، ١٩١٩ و١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (ص ٢٢-٢٥).

(٥٠) http://www.awfarab.org/page/sr/2004/HH.html، (ص ١ من ١).

قوات الاحتلال البريطاني مباشرة. ونظّمن المظاهرات الاحتجاجية التي سقطت على إثرها الحكومة القائمة ومعها معاهدة "بورت سموث Portsmouth" المفروضة من قبل الاحتلال البريطاني.

في حين أنه **في اليمن** تميزت مشاركة النساء في النضال الوطني بالانخراط في الحركات الاحتجاجية التي قام بها تلاميذ المدارس الثانوية في بداية ستينيات القرن الماضي، حيث لعبت التلميذات دوراً نشيطاً في الإضرابات والمظاهرات الطلابية التي أسفرت عن اعتقال بعضهن ومحاكمتهن. وقد كانت "جمعية المرأة العربية" رائدة هذه الحركات الاحتجاجية من خلال مساهمتها في مسيرة عام ١٩٦٢ احتجاجاً على ضم عدن للاتحاد الفيدرالي. ثم تأسست لاحقاً "الرابطة الطلابية" التي تخرجت منها قيادات نسائية لعبت أدواراً مهمة في الحركة النسائية اليمنية.

وفي فلسطين، اقترن تاريخ الحركة النسائية بتاريخ حركة التحرر الوطني وبالتحولات التي شهدها المجتمع الفلسطيني. فمنذ عشرينيات القرن الماضي، ساهمت الفلسطينيات في تنظيم المظاهرات ورفع المذكرات الاحتجاجية للحكومة البريطانية التي كانت تعمل وقتها على ترتيب الأوضاع لتأسيس وطن قومي لليهود وطرد الفلسطينيين وتشريدهم. وفي أعقاب مؤتمر النساء العربيات الذي نظم في القدس سنة ١٩٢٩، نظمت نخبة من النساء تظاهرة بالسيارات عبّرن فيها عن رفضهن لوعد بلفور وللهجرة اليهودية إلى فلسطين مطالبات بتحرير المعتقلين والكف عن تعذيبهم. ومع احتدام الصراع ضد المحتل البريطاني ومخططاته الاستيطانية، ارتقى النضال النسائي إلى المشاركة الفعلية في المقاومة المسلحة التي أسفرت عن سقوط شهيدات في المدن والأرياف الفلسطينية[٥١].

وقد شكلت نكبة ١٩٤٨ تحولاً خطيراً في مسار الحركة النسائية الفلسطينية، كما في مسار المجتمع الفلسطيني ككل. فبعد إعلان قيام الكيان الإسرائيلي وإلحاق مناطق فلسطينية بالدول المجاورة، وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين أصبحوا يعرفون بـ "فلسطينيي الشتات" وتوزيعهم على دول عربية عديدة، كان لا بد من أن يتخذ نضال النساء الفلسطينيات أشكالاً متعددة إذ بقين متشبثات بأرضهن، من مقاومة الاستعمار الجديد إلى مؤازرة الفدائيين وإغاثة المحتاجين ورعاية الأيتام والمشردين. وتوج هذا النضال بتأسيس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"[٥٢]. واستمر زخم النضال النسائي بعد هزيمة ١٩٦٧ حيث فرض على النساء الفلسطينيات مواجهة تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنسائية. فأسسن الجمعيات الخيرية وساهمن في مواجهة مخططات دولة إسرائيل الهادفة إلى تذويب الهوية الفلسطينية. فنظمن الاعتصامات وشاركن في الإضرابات والمظاهرات التي ووجهت بحملة قمع إسرائيلية واسعة أدّت إلى اعتقال المناضلات وإبعاد بعضهن وفرض الإقامة الجبرية على أخريات[٥٣].

---

(٥١) غازي الخليلي، "المرأة الفلسطينية والثورة"، دراسة اجتماعية ميدانية خليلية، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧.

(٥٢) http://gupw.net/arabic/about/about.html

(٥٣) إصلاح جاد، "دراسة حول الأطر والمنظمات النسوية غير الحكومية"، الحركة النسوية الفلسطينية، مواطن، رام الله، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

أما **في بلدان المغرب العربي**، فقد شكلت بداية ثلاثينيات القرن الماضي منعطفاً حاسماً في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية بعد افتضاح المخططات الفرنسية التي هدفت إلى زعزعة الوحدة الوطنية للمغرب بإصدار قانون "الظهير البربري" سنة ١٩٣٠ (وكان يهدف عزل البربر عن محيطهم)[٥٤]. وإلحاق الجزائر بفرنسا لدى إقامة احتفالات بمناسبة مرور قرن على احتلالها (عام ١٨٣٠) وقمع حركات التحرر الوطني المتنامية في تونس وموريتانيا تماماً كما فعلت دولة الاحتلال الإيطالي في الجماهيرية العربية الليبية.

ومما لا شك فيه أن تلك المخططات فجّرت الحماس الوطني الذي سرعان ما استحال إلى مواجهة مسلحة مع المستعمر. مواجهة ساهمت فيها النساء المغاربيات بصورة ملحوظة.

ففي المغرب، انخرطت النساء المغربيات في معركة استرجاع السيادة الوطنية ومقاومة الاحتلال الفرنسي منذ إعلانه الحماية سنة ١٩١٢. وعمت حركة المقاومة جهات المغرب كافة ومناطقه المختلفة. لتمتد من فاس والخميسات إلى الريف الشمالي وجبال الأطلس المتوسط. ولم تقتصر مشاركة النساء المغربيات في مقاومة الاستعمار على مد العون للفدائيين وتحفيزهم على المقاومة. بل شملت تنظيم المظاهرات الاحتجاجية ومباشرة الكفاح المسلح في الصفوف الأمامية. واشتهرت بينهن "يطو" ابنة الزعيم "موحا أوحمو الزياني" التي استشهدت مع أبيها وهي تحمل بندقيتها في الصفوف الأمامية بعد معارك ضارية وطويلة الأمد مع المستعمرين.

وفي الجزائر، أنشئت "جمعية النساء المسلمات بالجزائر" سنة ١٩٤٧ بقرار من "حركة أنصار الحرب العامة" التي تمثل العمود الفقري للحركة الوطنية الجزائرية بهدف إشراك النساء في النضال الوطني. وتولت أعضاؤها تنظيم حملات تضامنية مع الوطنيين المعتقلين. بيد أن اشتعال الثورة الجزائرية واتساع رقعتها دفعها إلى استقطاب أفواج عديدة من النساء في المدن والأرياف من أوساط اجتماعية وثقافية مختلفة. قمن بدعم المقاومة الجزائرية والمساهمة فيها. مما عرضهن للقمع والتعذيب: إلى أن لمعت بينهن مناضلات أصبحت أسماؤهن رموزاً للصمود والكفاح الوطني أمثال: جميلة بوحيرد وحسيبة بن بوعلي وجميلة بوباشة.

وفي تونس، انتهزت مجموعة من المناضلات فرصة وصول المقيم العام الفرنسي الجديد إلى تونس سنة ١٩٣٢. لتنظيم مظاهرة تهتف باسم الزعيم الحبيب بورقيبة ولحزب الدستور. كما نظمت النساء التونسيات تظاهرة في السنة التالية (عام ١٩٣٣) بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس. طالبن فيها إطلاق سراح المعتقلين مما أسفر عن احتجاز بعضهن وتحول يوم تحريرهن إلى يوم احتفال شعبي. كما شكلت مظاهرات عام ١٩٣٨ الدامية واعتقال قيادات الحركة الوطنية.

---

(٥٤) http:/www.islamonline.net/Arabic/history/1422/03/article36.shtml.

مناسبة أخرى نظمت خلالها النساء التونسيات حملات لدعم المعتقلين السياسيين والقيام بمظاهرات احتجاجية.
وحين استجدت المواجهات مع قوات الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٥٢، شاركت النساء في النضال الوطني بدعم الفدائيين في الجبال ومدهم بالأعلام والمؤونة كما شاركن في الإضرابات والمظاهرات التي جوبهت بالقمع والاعتقال.

وفي الجماهيرية العربية الليبية، لعبت النساء دوراً مهماً في مقاومة الاستعمار الإيطالي (١٩١١) وتجسد ذلك خاصة خلال المقاومة المسلحة (١٩١١-١٩٣١) حيث قمن باستطلاع مواقع جيوش الاحتلال وإمداد المقاومين بالتموين والمياه وتقديم العون للجرحى والمصابين، ورفع معنوياتهم ونقل الرسائل والمعلومات فيما بينهم. بيد أن المرأة الليبية سرعان ما عادت إلى وضعها التقليدي ما إن وضعت المقاومة المسلحة أوزارها.

جيم. السمات العامة للحركات النسائية في مرحلة التحرر الوطني

بعد استعراض أنشطة الحركات النسائية العربية خلال مرحلة التحرر الوطني، يمكننا الانتهاء إلى استخلاص الملاحظات والمميزات التي طبعتها.

بداية، لا بد من التأكيد على أن هذه الحركات قد شكلت الأطر الاجتماعية التي احتضنت ميلاد الكيان النسائي العربي الحديث الذي انتقل تدريجاً من التقوقع داخل الحيّز الخاص لينفتح على الحيّز العام. ولعب انتشار التعليم في صفوف النساء واكتسابهن خبرات ومعارف لم تكن متاحة من قبل، دوراً رئيساً في ذاك الانفتاح.

وقد أطلقت هذه الحركات في البداية، ناشطات ينتمين إلى أوساط اجتماعية أرستقراطية. ولكنها سرعان ما انفتحت لاستيعاب شرائح واسعة من المواطنات. كما لعبت علاقة القرابة مع مؤسسي الحركة الوطنية وقياداتها دوراً حاسماً في دفع النخب النسائية إلى خوض غمار العمل الاجتماعي والوطني الذي لم تكن الجمعيات الخيرية سوى امتداد له. إلا أن احتدام الصراع ضد الاحتلال الأجنبي بحدّ ذاته، فجّر طاقات نسائية من أوساط اجتماعية وثقافية مختلفة.

هذا وشكل الفكر النهضوي المرجعية الأساسية التي استندت إليها هذه الحركات لدى صياغة توجهاتها وتحديد أنشطتها الاجتماعية المتعلقة بحق النساء في التعليم وإصلاح قوانين الأسرة وحقها في الانتخاب. بيد أن التغيرات المتسارعة في المنطقة العربية ودخولها في المواجهة المباشرة مع المحتل الأجنبي بغية استعادة سيادتها الوطنية قد أدى إلى تعديل سلم الأولويات، في اتجاه ترجيح

المشاغل الوطنية على القضايا الاجتماعية. وانعكس ذلك على الحركات النسائية التي ارتبطت قضاياها بالتحرر الوطني ومتبنية تحليل شمولي للمجتمع يرفض تجزئة المشكلات، باعتبارها تؤدي إلى تبعثر الجهود وتضعف الإجماع الوطني حول المقاومة.

وبالرغم من هيمنة الفكر النهضوي على الحركات النسائية في هذه المرحلة، فإن بعض الجمعيات النسائية قد تبنت الفكر الماركسي في خطابها، حيث استحوذت النساء العاملات على أهمية خاصة من خلال التركيز على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها مساواتهن مع الرجال في الأجر. كما طرحت قضية المساواة بين الجنسين على صعيد الأحوال الشخصية وفي المجالات الاجتماعية المختلفة. وبموازاة ذلك، تشكلت تنظيمات نسائية إسلامية تبنّى بعضها عقيدة أصولية.

وتجدر الملاحظة إلى أن ما انتهى إليه التقرير من تشخيص للارتباط العضوي بين الحركات النسائية وأطر العمل السياسي الذكوري في الرؤى والخطط العملية، قد تم في مناخ دفع بالمهام الوطنية إلى واجهة الاهتمامات وفي ظروف اتسمت بانتشار الأمية في العالم العربي لاسيما في صفوف النساء، وفي ظل هيمنة القناعات التقليدية حول دور المرأة الذي يعرف اليوم بـ "الدور الإنجابي"، وفي جو كان يصعب فيه قبول عمل النساء خارج البيت. ولذلك، فإن إطلاق صفة "الخيري" و"الرعائي" على الجمعيات النسائية العربية في مراحلها الأولى، لا يعني الانتقاص من قيمتها ومن الأدوار الاجتماعية التي لعبتها ومن الخبرات التي اكتسبتها النساء أثناء تنفيذ أنشطتهن فيها، إذ أنها شكلت لهن النافذة التي أطللن منها على الفضاء العام ومكنتهن في مراحل لاحقة من قيادة العمل النسائي المنظم.

إن أنشطة الحركات النسائية في مرحلة التحرر الوطني التي تجسّدت في مساهمات النساء العربيات في الحياة الفكرية والأنشطة الاجتماعية إضافة إلى المشاركة في النضال الوطني قد مكّنت النساء من الانفلات من قبضة الأدوار التقليدية، فجعلتهن قادرات على الانفتاح على قضايا المجتمع العربي وفي مقدمتها مناهضة كافة أشكال التمييز ضد النساء.

ومما لا شك فيه، أن ما راكمته النساء العربيات من قدرة على التنظيم والانضباط والمواجهة خلال مرحلة التحرر الوطني، قد أهّلهن لخوض بعض التجارب المبكرة الناجحة في حشد قطاع عريض من النساء وتعبئتهن في معركة السيادة الوطنية، مما ساهم في بلورة الوعي الجمعي المتفلت من قبضة الأسرة والعشيرة. وقد تعزز هذا الوعي لاحقاً من خلال الشعور المبكر بضرورة التنسيق بين الجمعيات المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية فشكلت حينها إرهاصات شبكات العمل النسائي المتعدّدة التي يعرفها عالمنا المعاصر.

كما راكم خوض النساء العربيات غمار العمل السياسي واحتكاكهن بالرجال أثناء المقاومة وحركات التحرير، رصيداً ساهم في بلورة وعيهن بخصوصية قضاياهن وحتمية العمل النسائي المستقل الذي باشرته الأجيال اللاحقة من النساء.

ثالثاً. الحركات النسائية في مرحلة الاستقلال الوطني

شهدت الحركات النسائية العربية بعد استعادة الدول العربية سيادتها الوطنية، تحوّلات عميقة في مضامينها الفكرية وأشكالها التنظيمية وتركيبتها الاجتماعية وتأثيراتها المجتمعية. وحدثت تلك التحولات خلال الفترة الممتدة من لحظة حصول البلدان العربية على استقلالها إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث برزت لدى فصائل جديدة رؤى وخطابات وخططاً عملية لا عهد لهذه الحركات بها.

وقد شكل استرجاع البلدان العربية لسيادتها الوطنية منعطفاً هاماً في تاريخها الحديث، بيد أن هذا الاسترجاع قد تم بوتيرة متفاوتة من بلد عربي إلى آخر. ففي حين انطلقت حركات الاستقلال الوطنية في بلدان المشرق العربي مع بداية عشرينيات القرن الماضي وترسخت خلال ثلاثينياته، إلا إنها لم تطل بلدان المغرب العربي إلا في أواسط الخمسينيات وحتى نهايتها. ولم تمتد إلى الخليج العربي واليمن إلا في نهاية الستينيات، علماً بأن المملكة العربية السعودية والجزء الشمالي من اليمن قد حافظا على استقلالهما. أما فلسطين فما تزال رازحة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

واتخذت عملية بناء الدولة الوطنية الناجمة عن استعادة السيادة الوطنية أشكالاً متنوعة وفقاً لتنوع البلدان العربية، حيث تحكمت فيها صيرورتها التاريخية الداخلية وطبيعة حركتها أثناء عملية التحرر الوطني وعلاقاتها الخارجية. بيد أن ذلك الاختلاف لم يمنع حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية في غاية الأهمية، انعكست على حراك المجتمعات العربية قياساً بما كانت عليه خلال مرحلة التحرر الوطني. وكان لهذه التحولات عميق الأثر على وضعية النساء عامة، وعلى تطور الحركات النسائية العربية خاصة. لذا يقتضي تحليل التطور الذي طال الحركات النسائية، مقاربة نوعية التغيرات المجتمعية التي رافقته وشكلت أرضيته.

ويتناول هذا الفصل مقاربة هذا التطور إضافة إلى المسارات التي سلكتها هذه الحركات ضمن السياقات المجتمعية ووفقاً للمناطق العربية الكبرى التي ارتأينا تصنيفها ضمن ثلاث مناطق جغرافية هي التالية: دول المشرق العربي ودول المغرب ودول الخليج العربي.

ألف. الحركات النسائية في المشرق العربي

عرفت المجتمعات العربية في بلدان المشرق العربي من بدايات الاستقلال إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، ظهور حركات نسائية عديدة اكتسبت خصائص محدّدة يمكن في ضوئها التمييز بين فترتين أساسيّتين:

١. فترة تنامي الفعل النسائي الذي انطلق مع حصول هذه البلدان على استقلالها وتمتد حتى الخمسينيات.

٢.فترة ما يعرف بـ "نسوية الدولة" أو تأمين الدولة للمساواة بين الجنسين والتي امتدت منذ تولي النخب العسكرية مقاليد الحكم إلى منتصف السبعينيات.

١. تنامي الفعل النسائي

اتسمت فترة تنامي الفعل النسائي في بلدان المشرق العربي بسمات فكرية وسياسية واجتماعية كان لها تأثير عميق في مسارات الحركات النسائية وصيرورتها. ويمكن تلخيص هذه السمات بما يلي:

(أ) استمرار التيارات الفكرية والثقافية والسياسية المناهضة للاستعمار؛

(ب) انتشار المبادئ المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها - نجاح حركات التحرّر الوطنية في استكمال السيادة الوطنية من خلال إجلاء الجيوش الأجنبية عن معظم التراب الوطني، كما حصل في العراق ومصر بقيادة حزب الوفد؛

(ج) انتشار الفكر الاشتراكي الذي جعل من النضال المعادي للإمبريالية أحد دعائمه. ونجم عنه تأسيس أحزاب اشتراكية وشيوعية عديدة ساهمت في النضال الوطني ولعبت دوراً في تعدّد المشهد السياسي عبر المنظمات الجماهيرية التي انبثقت عنها؛

(د) تنامي تنظيم الإخوان المسلمين الذي تعدّدت فروعه وامتدت تنظيماته إلى كل من فلسطين والأردن والجمهورية العربية السورية والسودان، داعياً إلى إحياء القيم الإسلامية والاحتماء بها ضد كل محاولة تغريب؛

(ه) توفر هامش من الحرية مكّن من تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والأندية الفكرية التي شكلت أطراً لتنظيم المشاركة في الحياة العامة؛

(و) سن قوانين لتنظيم الصحافة والمطبوعات فساهمت أيما إسهام في عملية إصدار صحف ومجلات عديدة شكلت بدورها أطراً للتعبير الحر؛

(ز) سن تشريعات تنظّم الحياة السياسية وتفتح المجال للمشاركة فيها، وفي مقدمتها الانتخابات البرلمانية.

لقد مثلت هذه السمات المميزة للفترة إياها محفزاً قوياً للحركات النسائية على مستويي المشاركة في الحياة العامة، وتطوير تنظيماتها وأدائها.

(أ) على المستوى الأول

١. ساهمت في مواصلة النضال من أجل استكمال مقوّمات السيادة الوطنية؛

٢. شاركت إلى جانب الأحزاب السياسية في المطالبة بإجلاء القوات الأجنبية ومقاومة الأحلاف العسكرية ومناصرة كفاح الشعوب من أجل الاستقلال؛

٣. ساهمت في النضال من أجل إدخال إصلاحات ديمقراطية على الدولة وتوفير فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية.

(ب) على المستوى الثاني

١. شهدت الحركات النسائية تعدداً في تنظيماتها وتنوعاً في أساليب نضالها ووسائل عملها، وإن كان ذلك بشكل متفاوت من بلد عربي إلى آخر؛

٢. ناضلت من أجل تمتع المرأة بحقوق سياسية مساوية لحقوق الرجل؛

٣. طالبت بإدخال إصلاحات على قوانين الأحوال الشخصية، وتحقيق المساواة في ميدان العمل؛

٤. ظهرت تنظيمات نسائية ذات توجهات سياسية جديدة تجاوزت أفق عمل التيار الوطني، فطور بعضها رؤى اشتراكية للعمل النسائي، وطالب عدد منها بجرأة غير مسبوقة بالمساواة الفعلية بين المرأة والرجل في المجالين العام والخاص، في حين ظهرت تنظيمات أخرى إسلامية بعضها متنوّر والبعض الآخر أصولي إذ نادى بالمحافظة على الأدوار التقليدية للمرأة.

إلا أنه للأسف، لم تتزامن هذه السمات المميزة لحراك المجتمع في المشرق العربي، وضمنه الحركات النسائية مع القدر المطلوب من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لطموحات الفئات الشعبية الواسعة في العيش الكريم و الرفاه. فالتعليم - بالرغم من انتشاره- إلا أنه بقي مقتصراً على الفئات الاجتماعية الحضرية والمترفة منها بالخصوص، كما أن ولوج المرأة ميدان العمل - غير الزراعي - بقي محدوداً ومحصوراً في بعض الصناعات التحويلية والإدارة والتعليم والصحة.

لذلك، فإنه بالرغم من مظاهر التحديث الخارجي للعلاقات الاجتماعية، لا سيما في المدن، استمرت تأثيرات علاقات المجتمع الأبوي على المستويين، الخاص (الأسرة)، والعام (مؤسسات الدولة والمجتمع). كما استمرت نتائجها المتمثلة في استمرار سيطرة القيم والعلاقات الذكورية المحافظة التي تتجلى في مستويين أساسيين:

المستوى الأول، يتمثل في استمرار تأثير العصبية على الأفراد في حياتهم الخاصة والعامة والإبقاء على الولاء للعشيرة. فعلى الصعيد الأسري، وبالرغم من الانتقال التاريخي إلى نمط الأسرة النواتية، فإن وظيفة الأسرة الممتدة ظلت سائدة بقيمها وعلاقاتها، مما كرس استمرار أشكال السيطرة الأبوية: سيطرة الآباء على الأبناء وسيطرة الذكور على الإناث وسيطرة الكبار على الصغار فضلاً

عن تفضيل الأبناء الذكور وتغليب زواج الأقارب إضافة إلى استمرار نظام تعدد الزوجات. أما على نطاق أعلى، فقد استمر تأثير العشيرة على خيارات الأفراد السياسية والمهنية وغيرها.

المستوى الثاني، تتجلى فيه قيم المجتمع الأبوي في افتقار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى الديمقراطية الفعلية والشاملة. فعلى صعيد الديمقراطية السياسية، على سبيل المثال، والمتمثلة في وجود برلمانات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وإعلام مستقل، فإنها بقيت محكومة إلى حد ما بقوانين تحدّ من المشاركة السياسية وتقيد حرية التعبير.

ففي مصر: تميزت المسيرة النسائية في هذه الفترة بتبلور شكلها التنظيمي عبر تأسيس "الاتحاد النسائي المصري" سنة ١٩٢٣ بقيادة "هدى شعراوي". وقد استهل نشاطه بالمشاركة في مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي[٥٥]. وكان الاتحاد في برنامجه قد جمع بين الأهداف السياسية العامة والمطالب الاجتماعية الخاصة بالنساء، حيث عزز المطالبة باستقلال مصر السودان وعبّر عن مواقفه من القرارات التي تتخذها القيادة السياسية. كما تبنى قضية فلسطين في المحافل الإقليمية الدولية وقضايا النساء الملحة مثل: التعليم والحقوق السياسية وإصدار قانون للأحوال الشخصية يحدّ من تعدد الزوجات ويجعل الطلاق بيد القضاء[٥٦]. كما ساهم الاتحاد النسائي المصري في تأسيس الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤٤. وبالرغم من أن الأهداف السياسية احتلت الأولوية في برامج المنظمات النسائية في هذه الفترة، لأهمية المسألة الوطنية، فإن المشاركة الفعلية للنساء كانت تعبيراً عن تنامي وعيهن بدورهن العام من جهة وعن قبول المجتمع نسبياً بهذا الدور من جهة أخرى. إلا أن هذه المشاركة أتت انعكاساً لوعي الناشطات في الحركة النسائية، أكثر مما كانت انعكاساً لوعي المجتمع ككل بأهمية دور المرأة العام. ولذلك جاء دستور ١٩٢٣ خالياً من أي نص حول حق المرأة في الترشيح والانتخاب. ونجم عن ذلك استبعاد النساء عن المشاركة في المؤسسات السياسية مما أدى إلى انخراطهن في العمل في الجمعيات الأهلية[٥٧].

وقد شاركت النساء المصريات بقوة في حركة الاحتجاج ضد إلغاء دستور ١٩٢٣، والتي تزامنت مع تزايد العمالة النسائية في قطاع الصناعة من جهة، ومع ظهور تيارات يسارية من جهة أخرى، مما مكّن الحركة العمالية من انتزاع أول قانون ينظم عمل النساء عام ١٩٣٣. وكانت النتيجة أن تعمّق وعي المرأة بدورها ومطالبها، مما أدى إلى نشوء تنظيمات نسائية جديدة، كان من أهمها "الحزب النسائي المصري"[٥٨] (أسسته فاطمة نعمت راشد عام ١٩٤٢) الذي نادى بالمساواة الكاملة بين

---

(٥٥) نادية عبد الوهاب العفيفي وأمال عبد الهادي: "الحركة النسائية في مصر"، مقالة ضمن كتاب "الحركة النسائية العربية"، (مجموعة أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية: تونس، فلسطين، مصر، السودان)، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٣٥.

(٥٦) المرجع السابق.

(٥٧) ارتبطت بعض هذه الجمعيات بالأحزاب السياسية مثل "جمعية الأمل" التي أنشأتها منيرة ثابت وكانت مرتبطة بحزب الوفد، وأصدرت مجلة "الأمل" متبنية وجهات نظر الحزب السياسية تماماً كما كانت تطرح القضايا الأساسية للمرأة مثل التعليم والحقوق السياسية وقانون الأحوال الشخصية واستلام الوظائف العامة والقيادية.

(٥٨) http://servant13.net/hegap/hegap.html، (ص ٨ من ١٣).

الرجل والمرأة وتبني قضايا النساء أياً كانت الطبقة التي انتمين إليها. فدعا على سبيل المثال إلى مساواة العاملات بالعمال في الحقوق بما فيها المشاركة في النقابات وإقرار حقهن في إجازة الوضع مقابل أجر وإنشاء حضانات للأطفال وتعديل قانون الأحوال الشخصية[٥٩].

وفي موازاة ذلك أسفر تأثير فكر الإخوان المسلمين في الحركة النسائية المصرية عن تأسيس لجنة للأخوات المسلمات في القاهرة طلب من لبيبة أحمد التي كانت قد أسست "جمعية نهضة السيدات المصريات". تبعها تأسيس "فرقة الأخوات المسلمات" سنة ١٩٣٥ في الإسماعيلية بإشراف حسن البنا، وكانت تابعة لتنظيم الإخوان المسلمين، واقتصر نشاطها مع مثيلاتها على الوعظ والإرشاد الديني، وتبني الأدوار التقليدية للمرأة[٦٠].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تنامى التيار اليساري المتمثل في "التنظيمات الشيوعية" فامتد تأثيره إلى الطلاب والعمال، حيث تأسست "اللجنة الوطنية للجامعة العليا للطلبة والعمال" عام ١٩٤٦، بقيادة "لطيفة الزيات"[٦١] و"رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية" عام ١٩٤٥ بزعامة "إنجي افلاطون" و"لجنة الشابات" عام ١٩٤٦ و"اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية" عام ١٩٥١ برئاسة "سيزا نبراوي"[٦٢].

وقد جمعت هذه التنظيمات النسائية في عملها بين المطالب السياسية والاجتماعية العامة، والمطالب النسائية الخاصة؛ معززة عملها بالكتابة الصحفية والمنشورات الفكرية والأدبية المتعددة.

أما **في لبنان**، وإثر نيله الاستقلال سنة ١٩٤٣ تأسس "المجلس النسائي اللبناني"[٦٣] نتيجة اندماج "جمعية التضامن النسائي" و"الاتحاد النسائي". وقد شكل هذا المجلس نقلة نوعية في تاريخ الحركة النسائية اللبنانية بانتقالها من الأعمال الخيرية إلى المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة وربط إصلاح وضع النساء بالتغيير الاجتماعي الشامل[٦٤] كما سعى المجلس للارتقاء بوضع النساء ليحثهن على ممارسة حقوقهن وواجباتهن وتعزيز روح التضامن بين الهيئات النسائية[٦٥].

وقد امتد تأثير التيار الماركسي إلى الحركة النسائية اللبنانية، حيث تأسست سنة ١٩٤٧ "لجنة حقوق المرأة اللبنانية" متبنية تراث الحزب الشيوعي اللبناني والفكر الماركسي اللينيني، إلا أنها اكتفت بتبني خطاب عمومي يستهدف تحسين أوضاع المرأة اللبنانية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً[٦٦].

وفي الجمهورية العربية السورية، اتسع مجال الحريات العامة منذ حصولها على الاستقلال سنة ١٩٤٦، فتأسست الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وظهرت منابر صحفية متعددة كما

---

(٥٩) نادية عبد الوهاب عفيفي وآمال عبد الهادي، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٦٠) http://servant13.net/hegap/hegap.html

(٦١) http://www.awfarab.org/page/eg/2004/ha.html

(٦٢) http://hezb.alwafd.org/index.php?option=com_content&task=view&id=127&Intemid=67

(٦٣) http://www.awfarab.org/page/lb/2005/work1.html

(٦٤) إيمان شمص شقير: "نساء في امرأة"، سيرة لور مغيزل، دار النهار للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

(٦٥) روز غريب: "أضواء على الحركة النسائية المعاصرة: مقالات ودراسات"، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، بيروت، ١٩٨٩.

(٦٦) http://www.awfarab.org/page/lb/2005/work1.html

انتظمت دورات الانتخابات البرلمانية؛ مما مهد الطريق أمام الحركات النسائية السورية للمشاركة في الحياة العامة، حيث ناضلت في سبيل إقرار حق النساء في "الانتخاب" الذي تحقق في أواخر الأربعينيات و"الترشيح" الذي أقر سنة ١٩٥٧.

وانتظمت حركة النساء السوريات ضمن جمعيات من أبرزها "رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة" التي تأسست سنة ١٩٤٨ بدعم من الحزب الشيوعي السوري، (وقد انضم إلى "اتحاد النساء الديمقراطي العالمي" ذي التوجه التقدمي)[١٧]. بيد أن صدور قانون ١٩٥٨، إثر قيام الوحدة السورية المصرية، أدى إلى سحب تراخيص جميع الجمعيات الأهلية مشترطاً لإعادة الحصول عليها الامتناع عن العمل السياسي.

إلا أن الوضع كان مغايراً تماماً لما سبق، **بالنسبة لفلسطين** التي شهدت قيام الكيان الإسرائيلي على أراضيها. وبدلاً من التخلّص نهائياً من الاستعمار، كان على النساء الفلسطينيات أن يعشن النكبة. وأدّى إنشاء الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨ إلى طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين وتشريدهم، في حين أن المواطنين الفلسطينيين الذي استطاعوا البقاء دفعوا إما إلى التهجير داخل حدود ٤٨ أو خارجها دون أن يتمتعوا بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون اليهود. ثم أتت هزيمة ١٩٦٧ وتسبّبت باحتلال الضفة الغربية والقطاع، فكان أن استمرّ الفلسطينيون بالعيش تحت حكم الاستعمار، ومما لا شك فيه أن الاحتلال أدّى إلى تفكّك البنية الأبوية للمجتمع الفلسطيني في ظل غياب القوانين والمؤسسات الرسمية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال كان قانون الأحوال الشخصية المعتمد في الضفة الغربية والقطاع هو قانون مركّب يجمع بين مكوّنات القانون العثماني الذي عفا عليه الزمن ومكوّنات الأمبراطورية البريطانية إضافة إلى القانون الأردني القديم، وكلّها مكوّنات قانونية قديمة. أما بالنسبة للعمل، فقد كانت النساء الفلسطينيات على الدوام فاعلات ضمن القوة العاملة حيث غالباً ما شكّلن مصدر الدخل الوحيد لعائلاتهن بسبب الأعداد الهائلة من الرجال الفلسطينيين الذين إما قتلوا أو اعتقلوا أو أصيبوا بإعاقة بسبب قوات الاحتلال. كذلك، وكما في كل استعمار تستغلّ اليد العاملة الفلسطينية النسائية في أعمال موسمية من قبل المحتلّ. فالنساء الفلسطينيات اللواتي حظّر عليهن العودة إلى ديارهن اضطررن إلى عبور الخط الأخضر يومياً ليحصلن على أدنى أجر. وفي هكذا ظروف، كان من الصعب على النساء الفلسطينيات تنظيم أنفسهن ضمن اتحادات أو نقابات.

أما بالنسبة لمستوى التعليم، فلقد استطاعت الفتيات الفلسطينيات اللواتي يعشن في المدن متابعة تحصيلهن العلمي الجامعي وبنسب كبيرة. إلا أن هذه النسبة بدأت تنخفض بشكل ملحوظ بسبب الحواجز الإسرائيلية التي كانت منتشرة في مناطق الضفة وقطاع غزة كافة مما عرّض البنات للمضايقة والعذاب. فكان أن خشي عدد من الأسر من السماح لبناتهن بمغادرة المنزل، في حين أن الفلسطينيات الريفيات لم يحظين بفرص التعليم ذاتها.

---

(١٧) http://www.awfarab.org/page/sr/2004/HH.html

إلا أن النساء الفلسطينيات كن أبداً فاعلات على الساحة السياسية. فانخرطن بفاعلية في كل من العمل الفدائي المسلّح والمقاومة اللاعنفية. كما كنّ أعضاء في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست في المنفى عام ١٩٦٤. وتأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥ وهو يضم ممثلات عن كافة الفصائل الفلسطينية الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي العراق، تعززت الحركة النسائية من خلال ظهور جمعيات جديدة إثر نيل العراق استقلاله سنة ١٩٣٠. وقد تمكنت بفضل نضال النساء العراقيات من استصدار "قانون العمل" رقم ٧٢ سنة ١٩٣٦ والذي ساوى بين الرجال والنساء في ميدان العمل، وتم تخصيص بعض مواده بالوضعية الخاصة للمرأة العاملة، حيث نصت على منع تشغيل النساء في الأسابيع الثلاثة التي تلي الولادة، ومنحهن إجازة مدفوعة الأجر قبل الوضع بثلاثة أسابيع، والسماح لهن بإرضاع طفلهن خلال ساعات العمل لمدة محددة[١٨].

وقد استمرت النساء العراقيات في تعزيز مطالبهن بتأسيس تنظيمات نسائية فاعلة مثل "اتحاد النساء العراقيات" عام ١٩٤٥ برئاسة "آسيا توفيق وهبي" و"جمعية مكافحة الفاشية والنازية" التي تحولت إلى جمعية نسائية وجمعية "الأخت المسلمة" التي أسسها الإخوان المسلمون سنة ١٩٥١ و"رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية" سنة ١٩٥٢[١٩].

وقد شاركت هذه التنظيمات النسائية في النضالات الوطنية والديمقراطية من أجل استكمال السيادة الوطنية ومقاومة الأحلاف العسكرية والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن نداءاتها المتواصلة لرفع كافة أشكال التمييز ضد النساء ومساواتهن بالرجال في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبعد سقوط الملكية سنة ١٩٥٨، وبتحول العراق إلى النظام الجمهوري، دخلت المرأة العراقية عهداً جديداً. وكان أكبر إنجازاته إقرار القانون رقم ١٨٨ المتعلق بالأحوال الشخصية[٧٠] والذي تضمن جملة مبادئ شكلت تحدياً للتقاليد القديمة، لا سيما في قضيتين أساسيتين: ترتبط الأولى بالزواج (وما ينجم عنه من مسائل كالنفقة والطلاق والنسب والحضانة) في حين تتعلق الثانية بالميراث. إلا أن هذا القانون لم يندرج ضمن سياسة متكاملة تتبنى تحقيق المساواة القانونية للمرأة في ميادين الحياة المختلفة.

فانعكس ذلك في الواقع السياسي، حيث ظهرت إشارات تفيد تمتع المرأة العراقية بحقوقها السياسية ومشاركتها في المسؤوليات القيادية كتعيين الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات. هذا ونص الدستور العراقي المؤقت (الصادر عام ١٩٥٨) على أن المواطنين "سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل".

أما **في الأردن**: فقد ارتبط العمل النسائي في بداياته بالأعمال الاجتماعية، حيث أسست الأميرة

---

(١٨) سعاد خيري، "نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمل"، مجلة الثقافة الجديدة، عدد ١٩٧٣، ٨٥، ص ٥١.

(١٩) http://www.awfarab.org/page/ir/2004/mov.html

(٧٠) http://www.awfarab.org/page/ir/2004/m.html

"زين الشرف" والدة الملك حسين "الاتحاد النسائي الأردني"[٧١] سنة ١٩٤٥. وقد اهتم بالأوضاع الاجتماعية للنساء. ثم تنامت أعداد الجمعيات الخيرية نتيجة احتلال فلسطين وهجرة كثير من الفلسطينيين إلى الأردن. مما دفع الحكومة إلى إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية التي تكفّلت بتنظيم العمل التطوعي والإشراف عليه.

بيد أن سنة ١٩٥٤ شهدت تحولاً نوعياً في الحركة النسائية بالأردن. حيث أقدمت نخبة من السيدات على تأسيس "اتحاد المرأة العربية" برئاسة الأستاذة "إميلي بشارات" بتأثير من حركة المد السياسي الوطني القومي اليساري. وبفعل الانفتاح السياسي الذي عرفته هذه المرحلة. وتضمن دستور الاتحاد المذكور الأهداف الأساسية التالية:

(أ) مكافحة الأمية ورفع مستوى المرأة أدبياً واجتماعياً واقتصادياً. وإعدادها صحياً لتمارس حقوقها كاملة:

(ب) تنمية أواصر التنسيق والتفاهم بين النساء العربيات ونساء العالم من أجل المساهمة في تحسين أوضاع الوطن في شتى الميادين الحيوية وتوثيق عرى السلام.

وقد انضم الاتحاد نتيجة لذلك إلى "الاتحاد النسائي العربي" وإلى "الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي"، وجمع في أنشطته بين:

الأنشطة السياسية: تمثلت في مشاركته في المظاهرات والاعتصامات وتوقيع مذكرات لدعم قضايا سياسية مثل التنديد بالعدوان الثلاثي على مصر ونصرة الثورة الجزائرية ودعم نضال المرأة الفلسطينية.

الأنشطة التقليدية: المتمثلة في محو الأمية والتثقيف الصحي وغيرها.

الأنشطة الجديدة: ارتكزت على تنظيم حملات واسعة للدفاع عن حقوق النساء. مثل المطالبة بتعديل قانوني الأحوال الشخصية والعمل وتوسيع دائرة التعليم لتشمل نساء البادية وتنظيم حملات من أجل نيل النساء حقوقهن السياسية بإقرار أهليتهن للانتخاب والترشيح للمجالس النيابية. وقد استجابت الحكومة لتلك الجهود. حيث صدر قرار وزاري سنة ١٩٥٥ يمنح المرأة المتعلمة تعليماً ابتدائياً حق المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس النيابي.

وفي سياق هذه الأنشطة والإنجازات أقدمت الحكومة الأردنية على إعلان الأحكام العرفية. فحلت جميع مؤسسات المجتمع المدني[٧٢] وضمنها التنظيمات النسائية. فكان أن انقسم العمل النسائي نتيجة لذلك إلى قسمين:

الأول: العمل العلني من خلال الجمعيات الخيرية الرعائية التي قيدها قانون ١٩٦٦ لدى حظر الأنشطة السياسية.

الثاني: العمل السياسي والاجتماعي السري من خلال بعض الأحزاب والمنظمات السياسية القومية واليسارية المعارضة التي أنشأت منظمات نسائية تابعة لها. فمارست بعض الأنشطة السياسية النسائية لدعم القضايا والمطالب السياسية الداخلية والخارجية.

---

(٧١) http://www.mosd.gov.jo/mosd/owa/VOLORG_details_new?vol_code=198106012.

(٧٢) سهير سلطي التل. "مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن" المؤسسة العربية للنشر. ص ١. بيروت. ١٩٩٥. ص ١٢١. ١٢٥. ١٢٩.

وفي السودان، تأثرت الحركة النسائية السودانية مداً وجزراً بالأحداث السياسية التي عرفتها البلاد منذ حصولها على الاستقلال، ومن أبرزها حرب الجنوب الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) وهيمنة الأنظمة العسكرية حتى نهاية القرن العشرين على الحكم لفترات طويلة لم تتخللها سوى فترتين قصيرتين شهد فيها السودان بعض الديمقراطية. فبعد أن كان مرتعاً خصباً للحركة النسائية السودانية، هيمن الجمود على تلك الحركة في مراحل لاحقة.

وقد كان "الاتحاد النسائي السوداني"[٧٣] في طليعة العمل النسائي بعد الاستقلال. وشاركت إحدى أعضائه في لجنة صياغة دستور البلاد الذي سمح للنساء السودانيات المتعلمات بالمشاركة في التصويت. وفي مؤتمره المنعقد عام ١٩٥٧، طالب الاتحاد بالحقوق السياسية للمرأة وبحقها في العمل والمساواة في الأجور.

وفي عام ١٩٥٨، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السودان الحديث، حيث استولى العسكريون على السلطة بعد الانقلاب. وتفاقمت الحرب الأهلية في الجنوب، فحلت الأحزاب السياسية والنقابات، كما تم حل الاتحاد النسائي عام ١٩٥٩ الذي واصل نشاطه عبر "جمعيات ربات البيوت التعاونية". وقد استطاعت النساء السودانيات بالرغم من ذلك المشاركة في مقاومة النظام العسكري والدعوة إلى عودة الديمقراطية حتى استطعن انتزاع الحقوق السياسية الكاملة للمرأة عام ١٩٦٥. وفي سياق ذلك، توسعت الحركة النسائية السودانية، حيث أسست "الجبهة النسائية الوطنية" و"رابطة المرأة الجنوبية" عام ١٩٦٤، إلى جانب مواصلة "الاتحاد النسائي السوداني" لنشاطه الذي تمحور حول محو أمية النساء وفتح مدارس للمرحلة المتوسطة. كما نشطت الحركة الصحفية النسائية أو المهتمة بقضايا المرأة مثل مجلة "صوت المرأة" ومجلة "حواء". وبالرغم من هذه الأنشطة والإنجازات، فإن الحركة النسائية السودانية كانت عرضة للانقسام الذي ساد بين التيارين الديمقراطي من جهة والأصولي من جهة أخرى. ويتجلى ذلك في انشقاق "الأخوات المسلمات" عن "الاتحاد النسائي السوداني" معترضات على تمتع النساء بحقوقهن السياسية[٧٤]. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى نهاية الستينيات حين حدثت أزمة سياسية لدى محاولات الأحزاب المتزمّتة عزل القوى التقدّمية عن العمل السياسي. وهكذا انتهت فترة الديمقراطية العابرة عام ١٩٦٩ بقيام انقلاب عسكري جديد أقر بنظام الحزب الأوحد.

٢. حقبة تأمين الدولة المساواة بين الجنسين

امتدت هذه الفترة من بداية الخمسينيات إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتميزت بتسلم الحكم من قبل النخب العسكرية التي وإن وضعت حدّاً للحريات العامة إلا أنها في الوقت ذاته قامت بإصلاحات عميقة، طالت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(٧٣) http://www.awfarab.org/page/sud/2004/mos.html

(٧٤) المصدر السابق.

ونتيجة للأوضاع الجديدة، تقلّص هامش الاستقلال التي كانت تتمتع بها الجمعيات ومن ضمنها الحركات النسائية، إلا أن الإصلاحات الشاملة والعميقة الاقتصادية والاجتماعية قد سمحت بخلق فرص حقيقية للتنمية والتطور في العالمين الحضري والريفي، تمخضت عنها جملة من السياسات الهادفة إلى النهوض بالنساء وتمكينهن من نيل حقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد تم التوصل إلى ذلك عبر صياغة مشروع وطني اجتماعي قام على أساس تحقيق تنمية وطنية مستقلة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتتبنى استراتيجيات تهدف إلى تثمين الموارد الوطنية المادية والبشرية وتطوير البنى الأساسية وتركيز العديد من الصناعات المعملية والتحويلية وإيجاد المنتجات الزراعية العصرية وتوزيع ثمار التنمية على أوسع الفئات الاجتماعية إما من خلال وسائل الإنتاج أو الخدمات الاجتماعية من تعليم وشغل ورعاية صحية وثقافة وغيرها. وقد أرادت الحكومة في سعيها هذا استعادة الثروات الوطنية.

واقتضى مشروع تثمين المقدرات الوطنية، تعميم التعليم على نطاق واسع، شمل البنين والبنات دونما تمييز واكتسب الطابع المجاني في جميع مراحله والإلزامي في مستوى الابتدائي. وقد استفادت النساء من هذا الإجراء بشكل لم يسبق له مثيل، حيث تضاعف عدد التلميذات في جميع المراحل. كما تطلب توسع صلاحيات أجهزة الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي - إلى جانب تعدد مصالح خدماتها من مؤسسات رعاية صحية ومستشفيات وتعليم ومواصلات - استيعاب الخريجين والخريجات دون تمييز. وهكذا استوعبت أفواجاً من النساء اللواتي كن مبعدات عن العملية الإنتاجية والتحقت أعداد غفيرة منهن بوظائف إدارية وأنشطة اقتصادية وارتقين إلى أعلى المناصب واقتحمن مجالات لا عهد لهن بها كالقضاء والجيش ومؤسسات الإنشاء والبناء. كما تمكنت النساء من الحصول على حقوقهن السياسية، فأصبح بإمكانهن الترشيح لمختلف المناصب التمثيلية السياسية والنقابية، مما أتاح الفرصة للعديد منهن لاقتحام مجال المشاركة في الحياة العامة. وقد تبوأ عدد كبير منهن مناصب عليا في الحكومة والبرلمان والهيئات الحزبية والنقابية. والجدير بالملاحظة، أن الحقوق والفرص في ظل هذه السياسات قد أحدثت قفزة نوعية وتراكماً إيجابياً في مؤشرات الظروف الموضوعية والذاتية للنساء.

ومما لاشك فيه، أنه بموازاة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، قامت الدولة بتشجيع انتشار القيم التي تحترم العمل المنتج باعتباره واجباً وحقاً لكل مواطن، ومشددة على كون قيمة المواطن لا تكمن في أصله أو ثروته، وإنما في عمله وقدراته. وبالتناهي مع هذه التغييرات، تضاءل الإرث العشائري، ليمسي في منحى تراجعي، في الوقت الذي اكتسبت فيه النساء مزيداً من الفاعلية والاحترام.

لقد أدت هذه التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وما رافقها من تغيرات في أدوار النساء إلى تغيير نظرة المجتمع لهن ونظرتهن لأنفسهن ولمكانتهن في المجتمع، إذ اكتسبن، بفضل ما تلقينه من

تعليم وثقافة، وما عشنه من تجربة اجتماعية، مزيداً من الفاعلية والتأثير. وفي إطار ما تحقق من إنجازات موضوعية وذاتية للمرأة العربية خلال هذه المرحلة، يبرز أمامنا السؤال التالي: هل أدت هذه الإنجازات إلى تحرير المرأة العربية من وضعيتها الدونية؟ هل مكنتها من تشكيل حركات نسائية فاعلة؟ بالرغم من سعي الدولة الوطنية ذات التوجه الشعبي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن تقدمها نحو تحقيق هذا الهدف، لم يكن متوازناً. صحيح أنها نجحت في فتح آفاق جديدة أمام المرأة في المجال العام، حيث كسرت جدار العزلة الذي كان يفصلها عن المجال الخارجي، ومكنتها من المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في العملية الإنتاجية، إلا أنها في الوقت ذاته حافظت على أدوارها التقليدية ووضعها الدوني داخل المجال الخاص وذلك وفقاً لمقاربة "النساء في التنمية". وقد أدى ذلك إلى تكريس تبعية النساء للرجال، وجعلهن في تناقض وانفصام بين حياتهن الخاصة والعامة، غالباً ما كان يحسم لصالح الأولى على حساب الثانية، مما اضعف قدرتهن على الاستفادة من الفرص المتاحة لهن للمشاركة في الحياة الاجتماعية.

إن غلبة الثقافة الذكورية وإغفال أهمية الأدوار والعلاقات الاجتماعية، أدّيا إلى توزيع غير عادل للأدوار الاجتماعية، فأتت االوظائف التي أوكلت إلى النساء في العملية الإنتاجية أو في الإدارة العمومية أو في الخدمات، في معظمها، مجرد امتداد لأدوارهن الأسرية في المجال العام (كالتعليم والتمريض وغيرها من المهن). كما جعل ذلك النساء يتحملن وحدهن أعباء المسؤوليات المنزلية، إلى جانب مواجهة أعباء مهامهن المهنية. وبحكم صعوبة التوفيق بين هذه المهام المزدوجة في المجالين الخاص والعام، أصبحت النساء عرضة لإرهاق مزمن مادّي ونفسي، وهو ما يعيق التكافؤ في فرص المشاركة في المجال العام. لذا، لم تساهم النمطية في المهن التي مارستها النساء في إثراء شخصيتهن وتغييرها.

ولئن شكلت هذه السياسات القاسم المشترك لبلدان المشرق العربي، فإن كثافتها، قد اختلفت من قطر إلى آخر من حيث العمق والمدى، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، إذ أن البعض قد تجنب إدخال تغييرات في هذا المجال، في حين ذهب البعض الآخر إلى معالجة دونية المرأة الناجمة عن الزواج المبكر وتعدد الزوجات والطلاق الأحادي دون أن يتم ذلك بنفس الشمولية والجذرية في كل الحالات.

ففي مصر: أعلنت الدولة المساواة بين المرأة والرجل في دستوري ١٩٥٦ و١٩٦٤. كما أصدرت سنة ١٩٥٩ قوانين العمل التي ساوت فيها بين الجنسين في حقوق العمل، بالإضافة إلى منح المرأة العاملة امتيازات لتسهيل التوفيق بين مسؤولياتها في العمل وفي المنزل. وطرح الميثاق الوطني عام ١٩٦٥ قضية حقوق المرأة كجزء من نضال الشعب ضد الاستغلال. وقد حصلت المرأة على حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب بمقتضى دستور ١٩٥٦، ودخلت إلى البرلمان سنة ١٩٥٧، كما تولت المراكز القيادية وأصبحت وزيرة سنة ١٩٦٢. وفي عام ١٩٥٧ تم اختيار امرأة لأول مرة لعضوية المجلس الاستشاري الأعلى للعمل والعمال. ولأول مرة أيضاً، تم انتخاب فلاحة عضواً في مجلس إدارة

الجمعيات التعاونية. كما قامت أول نقابة عمالية نسائية، وهي النقابة العامة لمساعدة النساء الواضعات (اللواتي يلدن)[٧٥].

كما أدت سياسة التعليم إلى زيادة كبيرة في معدلات تعليم المرأة، ومعدلات استيعابها في قوة العمل لا سيما في القطاع العام. كما فتحت أبواب المصانع أمام فتيات الطبقة العاملة والريفيات اللواتي حصلن على قدر من التعليم بعد أن أصبح مجانياً.

وبالرغم من تبني الدولة خطاب المساواة بين الجنسين، اقتصر في نص الدستور على المجال العام دون الخاص، حيث لم تتعرض الدولة في تلك الفترة إلى قضية عدم المساواة بين الجنسين في المجال الخاص التي كان يكرسها قانون الأحوال الشخصية المعمول به منذ سنة ١٩٢٩. ولم تمس الدولة الوطنية القانون بالتعديل أو التغيير، بالرغم من قيامه على هيمنة الرجل في العلاقات الزوجية، عن طريق حقه المطلق في الطلاق أو الإبقاء على الزوجة بإرادته المنفردة.

والملفت أن هذه الإنجازات لم تفض إلى ظهور حركات اجتماعية مستقلة، ومن ضمنها الحركات النسائية. إذ بعد أن حلّت الأحزاب السياسية، تم حصر المشاركة في إطار التنظيم السياسي الواحد الذي كان يمدّ المؤسسات النيابية بأعضائها. وهكذا حلّ التنظيم النسائي للاتحاد القومي مكان تنظيم الاتحاد النسائي عام ١٩٥٦ ، ثم التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي.

ولم يطرأ هذا التغيير دون مقاومة نسائية. حيث تزعمت درية شفيق اعتصاماً وإضراباً عن الطعام في نقابة الصحافيين، وامتد هذا الاعتصام إلى الإسكندرية، نتيجة لعدم الاستجابة لمطالب الجمعيات النسائية بحقوق المرأة السياسية.

وفي الجمهورية العربية السورية، بعد أن تمت سيطرة حزب البعث على مقاليد السلطة، شرع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية عديدة (إصلاح زراعي وعمليات تأميم وتصنيع وغيرها) استفادت منها شرائح اجتماعية عديدة، فعادت بالنفع على فئات النساء كافة، حيث شملتهن سياسات نشر التعليم في جميع مراحله وتخصصاته. كما تمكّن بفضل ما اكتسبنه من مهارات، من ولوج عالم العمل حيث أثبتن مواقعهن في القطاعات ذات الصلة بالتعليم والصحة. واقتحمن قطاعات جديدة مثل الصناعات التحويلية والخدمات، خاصة وأن القوانين الاجتماعية قد مضت في طريق تحقيق المساواة في الأجر والحماية الاجتماعية. كما استفادت النساء من الخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية المجانية والسكن وغيرها) التي كانت الدولة تعمل على توفيرها.

وبعد إرساء ما عرف بـ"مؤسسات الديمقراطية الشعبية" من قبل حزب البعث ، أسس وفقاً لمرسوم جمهوري "الاتحاد العام النسائي السوري"[٧٦] الذي نص على اعتبار الاتحاد منظمة عامة لنساء القطر العربي السوري (المادة ٢) والمسؤول عن إيجاد "الصيغ الفعلية مع الوزارة في رسم سياسة الجمعيات النسائية القائمة وتوجيه نشاطاتها وتطويرها بما يتفق وأهداف الاتحاد تمهيداً لانضواء سائر فعاليات المرأة في المنظمة" (المادة ٢، الفقرة ٢).

---

(٧٥) سهى عبد القادر، "وضع النساء في مصر"، منظمة اليونيسيف، القاهرة، ١٩٩٥.

(٧٦) http://awfarab.org/page/sr/2004/WOM.html

ولم يمر تشكيل الاتحاد دون أن يثير ردود فعل، من قبل ممثلات رابطة النساء السوريات التي عادت للعمل دون ترخيص، عندما قام التنسيق بين حزب البعث الحاكم والحزب الشيوعي. وكان الخلاف يدور حول طبيعة الاتحاد وانضمام كل الجمعيات النسائية إليه. وفي النهاية استقر الرأي على أن يقع التعامل الرسمي مع رابطة النساء باعتبارها تنظيماً نسائياً ملحقاً بالحزب الشيوعي السوري.

في العراق، أقر القانون مجانية التعليم في جميع المراحل وإلزاميته للذكور والإناث في المرحلة الابتدائية، إضافة إلى إصدار قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية. فتضاعف عدد الطالبات الإناث في جميع المراحل في مطلع السبعينيات بما فيها الجامعية بنسبة حوالي ثلاث مائة في المائة قياساً بما كان عليه الوضع في مطلع الستينيات.

كما صدر قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠[٧٧] الذي ساوى المرأة بالرجل في جميع أحكامه وثبت مكتسباتها من القانون الصادر سنة ١٩٣٦، في الجانب المتعلق بالحمل والولادة والذي يمنع تشغيلها في الأعمال الليلية والمرهقة، ويقر بفتح دور الحضانة. فارتفع عدد النساء العاملات في أجهزة الدولة والقطاع العام. وهكذا شغلت المرأة العراقية مناصب هامة فأصبحت قاضية ومدعية عامة وسفيرة ودبلوماسية. وتبوأت مركزاً وزارياً.

وازداد عدد الصحافيات والكاتبات العراقيات اللواتي أصدرن عشرات الكتب في القصة والشعر، وبرزن في المسرح والتلفزيون والفنون الموسيقية المختلفة. كما أصدرن الصحف وناقشن أكثر المسائل الاجتماعية إثارة للحرج. وخضن حقل الهندسة المعمارية، فكانت تصميماتهن في العاصمة العراقية والمدن الأخرى، تنافس أكثر المعماريين العراقيين موهبة.

كما انخرطت النساء في المهن الشاقة كالعمل في الصحاري وفي صناعة النفط والتنقيب عنه وفي البحث عن الآثار والهندسة الزراعية والاعتناء بالثروة الحيوانية.

وصدر قانون التقاعد (الضمان الاجتماعي للعمال رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١) الذي أعطى النساء حق التمتع بالضمان الاجتماعي كالرجال والتقاعد في سن الخامسة والخمسين وفي سن الستين بالنسبة للرجال. إلا أن حزب البعث الذي أمسك بزمام سلطة الدولة حرم بقية القوى السياسية من المشاركة وحق تعاطي العمل السياسي والنقابي. إذ خضعت ممارسة الحق في الانتخاب والترشيح للهوية السياسية للمرأة.

أما **في اليمن**، فقد شكل سقوط نظام الإمامة في الشمال نقطة تحول هامة، حيث سمح النظام الجديد بظهور مؤسسات وتنظيمات حديثة تنتمي إلى المجتمع المدني. وتم عملياً تأسيس النقابات في أوائل عام ١٩٦٣ وإصدار قانون الجمعيات الأهلية. كما تم تأسيس "جمعية المرأة اليمنية" في مدن عدة مثل صنعاء وتعز والحديدة. إلا أنه إثر الإطاحة بنظام الرئيس عبد الله السلال في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والعمل على المصالحة مع الملكيين والمملكة العربية السعودية، بدأ تضييق

---

(٧٧) http://www.alsabaah.com/modules.php?name=News&file=article&sid=8377

الخناق على المنظمات الجماهيرية ومنع العمل الحزبي، مما ساعد التيار السلفي على الانتشار والهيمنة على الحياة العامة كما على عدد من أجهزة الدولة، وخاصة الجهاز القضائي.

إلا أن تتويج الكفاح التحرري في الجنوب بالحصول على الاستقلال الوطني الذي ساهمت الحركة النسائية في تحقيقه انطلاقاً من مواقع متقدمة، قد منحها مكاسب عديدة. فبعد زهاء شهرين ونصف من نيل اليمن الجنوبي استقلاله، أسست الحركة النسائية "الاتحاد العام لنساء اليمن"[٧٨] الذي ضم مناضلات من الحركة النسائية. وبالرغم من خضوع هذا التنظيم للسلطة الجديدة، فإن وجود نمط من السلوك المدني غير القبلي، إضافة إلى تيار عام داعم لتحرر النساء قد أتاحا لهن حريات وحقوقاً أكبر. ومثال ذلك ما حدث عام ١٩٧٢، حين خرجت الجماهير اليمنية في مظاهرات سميت بالأيام السبعة، وكان من بين مطالبها محو الأمية وتحرير النساء.

وفي ظل هذا السياق، اكتسبت النساء حقوقاً ضمنت لهن مبدأ المساواة، فحصلن على حق العمل في كافة الوظائف، بما في ذلك القضاء. كما تقدمت قيادة "الاتحاد العام لنساء اليمن" باقتراح لتغيير القوانين الخاصة بالأسرة، بهدف استبعاد ما تعلّق بما يسمى نشاز الزوجة ولوضع قيود على تعدد الزوجات وتحديد سن الزواج. فأسفر ذلك الاقتراح عن صدور القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ ويعرف بـ "قانون الأسرة"[٧٩]. وكانت القيادات النسائية قد ساهمت في صياغته. تبنى هذا القانون مطالب النساء وأقر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات في علاقة الزواج. ونصت المادة رقم ٢ من ذلك القانون على أن الزواج "عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق، أساسه التفاهم والاحترام المتبادل وغايته خلق الأسرة المتماسكة باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع". كما حظر هذا القانون على أهل الفتاة تزويجها دون استشارتها، فارضاً الحصول على موافقتها، كما منع تعدد الزوجات. وقد نصت المادة ١١ من ذلك القانون على عدم إجازة الزواج بثانية، إلا بإذن كتابي من المحكمة الجزائية التي لا تمنح هذا الإذن، أوفي حال ثبوت عقم الزوجة بتقرير طبي، شريطة ألا يكون الزوج على علم بذلك قبل الزواج، أو في حال ثبوت مرضها مرضاً مزمناً بتقرير طبي، شريطة أن يكون غير قابل للشفاء. كما منع هذا القانون الطلاق من جانب واحد ونص على الحد الأدنى لسن الزواج.

بعد استعراض تطور الحركات النسائية ببلدان المشرق العربي من بدايات الاستقلال إلى منتصف السبعينيات، يمكن التأكيد على أن تطور هذه الحركات كان متفاوتاً. حيث تنامت خلال الفترة الأولى (بدايات الاستقلال في أوائل الخمسينيات) وعرفت تطوراً واتساعاً وإشعاعاً. في حين تراجعت مكوّنات هذه الحركة خلال الفترة الثانية (الخمسينيات-السبعينيات)، فضعفت فاعليتها على الرغم من الإصلاحات الهامة التي غيرت من وضعية النساء. ولعل السبب الرئيسي الكامن وراء هذا المد أو التراجع في الفاعلية، يعود إلى تبنّي مقاربة "النساء في التنمية" التي حافظت على الأدوار الاجتماعية التقليدية كما هي على الرغم من الإنجازات التي حققتها النساء في الشأن العام. وهكذا ظهرت في الفترة الأولى حركة نسائية فاعلة، في حين تميّزت المرحلة الثانية بتأمين الدولة مساواة بين الجنسين.

---

(٧٨) http://www.awfarab.org./page/ya/2004/upsh.html

(٧٩) http://www.awfarab.org/page/ya/2004/pl.html

باء. الحركات النسائية في المغرب العربي

حصلت بلدان المغرب العربي على استقلالها السياسي بعد مخاض عسير في مواجهة الاستعمارين الفرنسي والإيطالي. وقد تمكنت حركات التحرر الوطني المغاربية أن تؤسس أو تساهم في تأسيس الدولة الحديثة. وفي سياق التأسيس والمساهمة، شرعت حكومات المغرب العربي في سن القوانين والتشريعات المنظمة للدولة ولعلاقات المواطنين، ومن ضمنها علاقات الرجال بالنساء، خصوصاً أن الحركات الوطنية المغاربية قد أدرجت خلال نضالها لاسترجاع السيادة حقوق النساء بين مطالبها وأهدافها. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تبادر الحكومات الجديدة إلى وضع عدد من القوانين التي تدع النساء المغاربيات يتبوأن مكانة جديدة قياساً بما كانت عليه أوضاعهن في فترة الاستعمار، خصوصاً حقوقهن في التعليم والعمل والرعاية الاجتماعية والمشاركة السياسية فضلاً عن وضعهن ضمن قوانين الأحوال الشخصية. بيد أن مبادرات الحكومات تعزّزت بمطالب الحركات النسائية الجديدة التي عبأت النساء وحدّدت المطالب وبلورت الصيغ النضالية الكفيلة بتحقيقها. غير أن هذه الحركات قد اختلف دورها من دولة مغاربية إلى أخرى، وارتهنت بطبيعة النظام السياسي القائم أو المستجد في هذا البلد أو ذاك. فكان أن أجيز لها مزاولة أنشطتها باستقلالية عن الأجهزة الحكومية أحياناً، وألحقت بهذه الأجهزة أو تم حلها أحيانا أخرى.

ففي تونس: بادر النظام السياسي الجديد بعد الاستقلال إلى سن تشريعات مكنت النساء التونسيات من الحصول على حقوقهن السياسية في الترشيح والانتخاب وفقاً لدستور ١٩٥٧ الذي أكد على المساواة بين المواطنين دون تفرقة على قاعدة الجنس. كما تمت مراجعة أوضاعهن داخل الأسرة، حيث صدرت "مجلة الأحوال الشخصية"[٨٠] في ١٣ آب/أغسطس ١٩٥٦ بمبادرة من الزعيم الحبيب بورقيبة، وتضمنت أحكاماً رائدة مقارنة بالدول العربية الأخرى، كإلغاء الولاية على المرأة في الزواج وتحديد السن الأدنى للزواج ومنع تعدد الزوجات مع معاقبة المخالفين ووضع الطلاق بيد القضاء مع اعتبار الزواج عقداً اختبارياً بين الرجل والمرأة يحق لكلاهما طلب فسخه دونما تمييز.
وبالرغم من الإيجابيات التي ينطوي عليها هذا القانون، فإنه قد أبقى على رئاسة الأسرة للزوج وعلى ولايته على الأبناء وعلى الاحتكام إلى مبدأ "للذكر مثل حظ الأنثيين" في مجال الإرث التي كانت وما زالت ضمن مطالب الحركات النسائية التونسية وخاصة اليسارية منها.
وقد تعززت الإيجابيات المذكورة بصدور قانون ١٩٥٦ الذي جعل التعليم في كافة مراحله خدمة عامة ومجانية للبنات والبنين دون تمييز، مما سمح بتوسع قاعدة المتعلمات اللواتي تضاعف عددهن بكثرة خلال عقدين من الزمن.
وترسّخت تلك الإيجابيات مع صدور "قانون الضمان الاجتماعي" سنة ١٩٦٠، وإصدار "مجلة الشغل" عام ١٩٦٦[٨١] من خلال مساواتهما بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات في مجالات الأجر

---

(٨٠) http://awfarab.org/page/t/2004/ta.html

(٨١) http://www.awfarab.org/page/t/2004/sy.html

والترقية والإجازات والتقاعد مع مراعاة خصوصيات المرأة العاملة مثل إجازة الوضع والحماية من الأشغال المضرة بصحتها. ما أحدث تحولاً نوعياً في قطاع العمل النسائي بانفتاحه على الأعمال والوظائف الجديدة بعدما كان ينحصر معظمه في النشاط الفلاحي. وهكذا، تزايد عدد الملتحقات بالوظائف العمومية، حتى أصبح مساوياً أو حتى يفوق عدد الرجال في مجالي الصحة والتعليم.
ولما كانت الإنجازات المذكورة تؤول إلى النظام السياسي القائم في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فإن الحكومة التونسية لجأت إلى حل المنظمتين النسائيتين "اتحاد النساء المسلمات" و"اتحاد النساء التونسيات" وأوكلت لمجموعة من النساء المنتميات للحزب الدستوري تشكيل "الاتحاد النسائي التونسي"[٨٢]. وبفضل الدعم المقدم إليه من الحزب والحكومة، تمكن من التحول إلى منظمة مترامية الأطراف تغطي كامل التراب التونسي تضم في صفوفها قطاعات نسائية متعددة، إلى أن تم إلحاق الاتحاد النسائي بالحزب الدستوري سنة ١٩٦٤.

أما **في الجزائر**، فقد خضعت عملية سن التشريعات السياسية والاجتماعية إلى مؤسسة الدولة الجديدة. فتمكنت النساء بموجبها من الحصول على حقوقهن السياسية مع صدور أول دستور جزائري سنة ١٩٦٣، والذي ساوى بين المرأة والرجل في الحياة العامة، مما فتح المجال أمام الجزائريات - اللواتي استفدن من انتشار التعليم - من الارتقاء في المناصب الإدارية والسياسية. كما تمكن من الحصول على مكاسب اجتماعية بفضل "قانون الشغل والضمان الاجتماعي" الذي ساوى بين الرجل والمرأة في الأجر والترقية والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي مع مراعاة خصوصيات المرأة في فترة الوضع، وعدم إلزامها بالأعمال التي تضر بصحتها.
أما قانون الأحوال الشخصية، فإنه بقي محافظاً على الدور التقليدي للمرأة بالرغم من استعداد السلطة السياسية لتطويره، إذ أن الحكومة كانت تواجه باعتراض المحافظين من ناحية، وتأجيل الموضوع لدى التقدميين إلى حين إرساء النظام الاشتراكي من ناحية أخرى، مما أدى إلى موجة من المظاهرات النسائية (٨ آذار/مارس ١٩٦٥) مطالبة بمراجعته. كما فجّر الاحتجاجات في الأوساط الجامعية ومن قبل "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" مما أقنع السلطات العليا بضرورة التغيير. فاقترحت مشروع قانون الأسرة سنة ١٩٧٣. فتجدد الجدل بين الأطراف المعنية حول ديباجته، إذ اعتبرتها مناضلات "الاتحاد الوطني لنساء الجزائر" والحقوقيات والطالبات أنها لا تلبي تطلّعات المرأة الجزائرية، مما أدى إلى وأده.

في المغرب، اتسم الوضع السياسي - منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦ - بتعددية حزبية استطاعت الاستمرار إلى وقتنا الحاضر بالرغم من الأزمات السياسية التي حصلت في ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي. وقد ساعد ذلك على تأسيس عدد من الجمعيات النسائية ذات الطابع الاجتماعي والخيري، مثل "جمعية المواساة" و"جمعية حماية الأسرة" اللتين أسسهما "حزب

---

(٨٢) http://www.awfarab.org/page/t/2004/aa.html

الاستقلال" سنتي ١٩٥٦-١٩٥٧ على التوالي، واهتمتا برعاية الفتيات اليتيمات والمعوزات ومواساة المرضى وتوطيد الروابط الأسرية ورعاية الأمومة والطفولة وتمكين الفتيات والنساء من مهارات يدوية مختلفة. كما سمح الوضع السياسي المذكور بتأسيس المركزية النقابية "الاتحاد المغربي للشغل" الذي أنشأ تياره التقدمي سنة ١٩٦٢ "الاتحاد التقدمي للنساء المغربيات" بهدف انخراط العاملات في التنظيمات النقابية.

ومن ناحية أخرى، اهتمت الدولة بالأوضاع الأسرية للمرأة، فشكلت لجنة برئاسة الزعيم علال الفاسي لتنظيم الأحوال الشخصية للمرأة، ووضع قوانين لها. فظهرت سنة ١٩٥٧ "مدونة الأحوال الشخصية"[٨٣] التي قامت على تأويل تقليدي للمذهب المالكي من خلال حفاظها على مبادئ طاعة المرأة لزوجها وتعدد الزوجات والطلاق الأحادي وغيرها من المسائل.

إلا أن عام ١٩٦٥ في المغرب تميز بأحداث سياسية واجتماعية صاخبة، دفعت بالدولة إلى الإمساك بزمام الساحتين السياسية والاجتماعية. فنجم عن ذلك تأسيس "الاتحاد الوطني لنساء المغرب" سنة ١٩٦٩، بوصفه منظمة رسمية أسندت إليها مهمة تأطير النساء بالاعتماد على الجهاز الإداري للدولة. وكانت موجهة نحو العمل الاجتماعي المكمل لعملها التنموي. وفي سنة ١٩٧١ تم إنشاء "الجمعية المغربية للتخطيط العائلي" لدعم سياسة الدولة للحد من النمو الديمغرافي.

وبالرغم من هذه الظروف الصعبة، استطاعت النساء اللواتي ارتبط نضالهن بالعمل السياسي داخل الأحزاب الوطنية والتقدمية، إبقاء جذوة العمل النسائي متقدة في نطاق "القطاعات النسائية". وكان "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" منظمة رائدة وقتها، إذ استطاع تأطير أنشطة نسائية كثيرة، تماماً كما كانت الجمعيات المهنية والثقافية مجالاً للحركة النسائية.

وفي الجماهيرية العربية الليبية، سنت الحكومة بعد الاستقلال جملة من القوانين والتشريعات التي تنظم أوضاع المرأة الليبية، حيث:

- سن قانون ١٩٥٢ المنظّم للتعليم، فمنح حق التعليم لكل شخص، وجعله إلزامياً لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً؛
- أصبح للمرأة حق اختيار الزوج بدءاً من السادسة عشرة من عمرها، وحق طلب الطلاق مثل الرجل؛
- مكنها القانون من أهلية القيام بعمليات بيع وشراء العقارات؛
- حصلت على حق المشاركة في الحياة السياسية بمباشرة حق التصويت.

وفي سياق هذه القوانين والتشريعات تمكنت المرأة الليبية من الحصول على حق إنشاء الروابط والجمعيات النسائية، فظهرت "جمعية المرأة الخيرية" سنة ١٩٥٤ في مدينة بنغازي. وكانت أول جمعية نسائية في الجماهيرية العربية الليبية، واستهدفت النهوض بالمرأة ثقافياً واجتماعياً ومعنوياً. وقد تم الاعتراف بالجمعية رسمياً سنة ١٩٦٤ وأصبح لها لوائحها ونظامها الأساسي.

---

(٨٣) http://macmag-glip.org/Arabic/Newsletter_rassed_jan02_2html

وغيرت اسمها إلى "جمعية النهضة النسائية". ونتيجة لإضفاء الطابع الرسمي عليها، استطاعت أن تنتشر في مدن عديدة حيث أسست فيها فروعاً.

ثم ظهر "الاتحاد النسائي الليبي" عام ١٩٦٥، الذي ساهم في انتشار التعليم في أوساط الفتيات ومحاربة الأمية في صفوفهن، إضافة إلى أنه شجعهن على العمل في مجالات الإذاعة والصحافة والبريد والتمريض وغيرها.

وبعد ثورة ١٩٦٩، شهدت الجماهيرية العربية الليبية تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، نجم عنها إلزامية التعليم ومجانيته، للبنين والبنات على حد سواء وانخراط النساء الليبيات في العمل والمشاركة في الحياة العامة.

وتم تشجيع النساء الليبيات على المشاركة في الحياة السياسية ضمن إطار "المؤتمرات" و"اللجان الشعبية" التي سنها النظام السياسي الليبي. كما تم إلغاء "الاتحاد العام للجمعيات النسائية" والجمعيات النسائية المؤطرة فيه كون المرأة في الجماهيرية العربية الليبية جزء وشريك في كافة مؤسسات النظام السياسي الجديد.

جيم. الحركات النسائية في الخليج العربي

أتى العمل الأهلي النسائي في الخليج العربي في كل مراحل تطوره التاريخي مرآة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات. إذ أن الشعوب الخليجية عاشت قبل طفرة النفط حياة تقليدية راكدة، حيث كانت تواجه شظف العيش في ظل ما يسمى باقتصاد الكفاف الذي طبع بيئتها الزراعية والبحرية والبدوية على مدى الأزمنة السحيقة. وكانت الصحراء تفصل عرب الخليج عن بقية مناطق الوطن العربي، لذلك شكل البحر عامل تواصل بين الخليج والبلدان المجاورة له، في الوقت الذي باعدت فيه الصحراء بينهم وبين عرب البحر الأبيض المتوسط حتى بدايات القرن الماضي. فكان يصل النساء الخليجيات النزر اليسير من الأنشطة السياسية والثقافية التي تجري في مصر وبلاد الشام والعراق. وقد فرضت هذه الأوضاع نمطاً معيناً من الأنساق القيمية، انعكست آثاره الاجتماعية على علاقات أفراد المجتمع وخاصة على النظام الأسري، فاحتلت المرأة نتيجة لهذه العلاقات، موقعاً دونياً ولعبت دوراً هامشياً.

وقد كان لاكتشاف النفط في أواسط الثلاثينيات، ولتدفق عوائده دور رئيسي في إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة في هذه المجتمعات التي أخذت في الانتقال من حالة مجتمعات البادية وحياة البداوة وما اكتنفها من عادات وتقاليد، إلى حالة المجتمعات شبه الصناعية. وبدأت هذه التحولات تبرز للعيان في مطلع السبعينيات، وذلك إثر الطفرة المالية المرافقة. ومما لا شك فيه أن عمليات الانتقال تلك تركت آثارها على بنى الأسرة ووظائفها والأدوار المناطة بمختلف أفرادها. ومن الواضح أن التعليم والعمل شكلا أهم عنصرين ساهما في تحسين وضع النساء، إذ سجل انخراط

البنات في التعليم بمختلف مستوياته منذ العقود الأولى من القرن العشرين في بعض الأقطار، تطوراً تسارع منذ السبعينيات من حيث الكم والكيف، مما جعل العنصر النسائي يأخذ في الحقب الزمنية اللاحقة، منحى التفوق العددي والنوعي بالنسبة لمجموع الطلاب في كثير من مدارس الخليج وجامعاته.

وبالرغم من التشابه بين مجتمعات الخليج، إلا أنها تتسم بخصوصيات تميز كل قطر عن الآخر. أما سبب ذلك التفاوت الكبير فيكمن في بدايات التعليم وتاريخ اكتشاف النفط، إضافة إلى الاختلاف في الأصول السكانية والإثنية. فمجتمعا البحرين والكويت على سبيل المثال، وبسبب أسبقيتهما في مجال التعليم، قد شهدا مكتسبات متميزة للنساء فيهما، تختلف عن باقي مجتمعات الخليج: ففي البحرين، ساهم الاكتشاف المبكر للنفط، من ضمن عوامل أخرى، في إحداث تطورات متسارعة، أدت إلى تغيير البنى التقليدية للمجتمع وتطوير نظامه السياسي والإداري. وقد تشكلت تدريجياً طبقة عمالية، سرعان ما بدأت في تنظيم نفسها والدعوة لتحسين ظروفها المعيشية. كما تبلورت في تلك الفترة، حركة سياسية منظمة عبّرت عن تشكل وعي قومي وسياسي واجتماعي، استندت إليه مختلف مكونات المجتمع المدني الوليد، ومن بينها المنظمات النسائية. وأدى ذلك إلى تشكل حركة نسائية نشيطة، كما ورد في الأجزاء السابقة من هذا التقرير، حيث تم تأسيس جمعيات نسائية قامت بأعمال خيرية ومشاريع اجتماعية وتعليمية ضخمة. كما سعت تلك الجمعيات إلى تحقيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإصلاح قانون الأحوال الشخصية بما يتناسب مع متطلبات العصر. وقد أدى تنامي هذه الحركة إلى انصهار عناصرها في النضالات الاجتماعية والسياسية التي خاضتها الطبقة العاملة والأحزاب السياسية والشباب الطلابي في سبيل الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وقد أفرزت هذه الحركة قيادات نسائية تجاوزت أعمالها النضالية حدود البحرين.

ولما نالت **البحرين** استقلالها عام ١٩٧١، وتم انتخاب مجلسها الوطني سنة ١٩٧٣، حرمت النساء من حق التصويت والانتخاب، فسعت مجموعة من النساء ينتمين إلى ثلاث جمعيات نسائية لإشراك المرأة في العملية الانتخابية فبعثن برسالتين إلى كل من الأمير ورئيس المجلس الوطني، يلتمسن فيهما السماح للنساء بالمشاركة السياسية، إلا أن محاولتهن باءت بالفشل. وفي عام ١٩٧٥ تم حل المجلس إثر خلافات بينه وبين السلطة.

في الكويت بدأت منذ عام ١٩٦٢ مرحلة تأسيس الجمعيات المهنية والثقافية ومن ضمنها نقابة المهنيين وجمعية الأطباء وجمعية الصحافيين، والاتحاد العام لعمال الكويت. وقد انخرطت النساء الكويتيات في هذه الجمعيات ضمن محاولات محدودة لتغيير أوضاعهن وتعزيز المسيرة النقابية في بلدهن. أما العمل التطوعي النسائي فقد ابتدأ مع تأسيس "جمعية النهضة العربية النسائية"[٨٤]

---

(٨٤) http://www.awfarab.org/page/kw/2004/aa.html

سنة ١٩٦٣، بهدف تنفيذ المشروعات الاجتماعية والخيرية وإبراز نشاط النساء في المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية. وفي عام ١٩٧١، تغير اسمها ليصبح "جمعية النهضة الأسرية"[٨٥]. بعدها، ومنذ ذلك التاريخ، تتالى تأسيس الجمعيات النسائية. فتشكلت "الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية"[٨٦] سنة ١٩٦٣. كما تأسس "نادي الفتاة" الذي كانت نشاطاته اجتماعية وثقافية ورياضية، سنة ١٩٧٥. وعام ١٩٩٤، تم الإعلان عن الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية ممثلاً رسمياً عن جميع الجمعيات الكويتية[٨٧].

في المملكة العربية السعودية، ظهرت أولى الجمعيات النسائية في مطلع الستينيات، إذ تأسست كل من "الجمعية النسائية الخيرية"[٨٨] بجدة سنة ١٩٦٣، وتلتها "جمعية النهضة النسائية الخيرية"[٨٩] بالرياض و"جمعية اليقظة النسائية الخيرية"[٩٠] بالطائف"، و"الجمعية الفيصلية الخيرية"[٩١] بجدة سنة ١٩٦٤. كما تم إنشاء "جمعية فتاة الخليج"[٩٢] بالخبر سنة ١٩٦٨. وقد تشكلت هذه الجمعيات في غالبيتها بجهود نسائية، ومارست أنشطة خيرية ذات طابع محلي إذ اقتصرت على مدينة أو منطقة محددة.

وقد تزامن ظهور هذه الجمعيات مع تأسيس الدولة لأجهزتها ومباشرة تعليم النساء. فاستحدثت نتيجة لذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية[٩٣] التي تضمنت مكتباً للإشراف على الجمعيات النسائية. وكانت "الاختصاصيات الاجتماعيات" تقوم بمهمة متابعة كافة أنشطة هذه الجمعيات فيما يتعلق بالتخطيط والتنظيم الآلي والفني. وتعتمد هذه الجمعيات على مصادر تمويل رسمية إذ تنص الأنظمة المؤسسة لعمل الجمعيات على منع تواصل الجمعيات مع الوكالات التنموية المحلية أو الخارجية بشكل مباشر، وكذلك منع التمويل من مصادر خارجية. أما إدارة هذه الجمعيات وعضويتها ونشاطها فكانت مقصورة على العنصر النسائي دونما إشراك الرجال.

وفي الإمارات العربية المتحدة، يرجع تأسيس أول جمعية نسائية "جمعية النهضة النسائية"[٩٤] إلى عام ١٩٦٧ برأس الخيمة. ثم تأسست جمعيات نسائية أخرى في كل من أبو ظبي والشارقة وأم القيوين وعجمان سنة ١٩٧٤. ثم جاء تأسيس "الاتحاد النسائي العام"[٩٥] الذي ضم الجمعيات النسائية كافة، وعددها ست جمعيات وذلك عام ١٩٧٥. ويهدف هذا الاتحاد إلى النهوض

---

(٨٥) المصدر السابق.
(٨٦) المصدر السابق.
(٨٧) المصدر السابق.
(٨٨) http://www.alriyadh.com/2004/12/30/article4584.html
(٨٩) http://www.alriyadh.com/2001/04/10/article33480.html
(٩٠) http://www.alriyadh.com/2005/05/07/article62631.html
(٩١) http://hewar.khayma.com/showthread.php?t=21831
(٩٢) http://www.alriyadh.com/2005/05/12/article63871.html
(٩٣) http://www.escwa.org.lb/information/details.asp/Index=449
(٩٤) http://awfarab.org/page/mrt/2004/nn.html
(٩٥) المصدر السابق.

بالمرأة ودعم النشاط النسائي ليشمل كل إمارات الدولة. أما الأعضاء المؤسسون للاتحاد فهن من السيدات الأوائل للإمارات الست. وقد عمل الاتحاد على توسيع فروعه والقيام بأعمال خيرية، إضافة إلى نشاطاته الرعائية التي احتضنت عدداً من الفئات النسائية الشعبية. إلا أنه ما زال في حاجة ماسة إلى إقامة تواصل مع النساء الجامعيات بهدف الاستفادة من قدراتهن الفكرية لتطوير أساليب عمله.

وفي قطر تأسست أول جمعية أهلية عام ١٩٧٦. ثم بوشر بتأسيس فروع نسائية للجمعيات الأهلية التي تشكلت بعد ذلك كالفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطري سنة١٩٨٢[٩٦]. كما انبثقت "دار تنمية الأسرة"[٩٧] عن "مؤسسة قطر للعلوم وتنمية المجتمع"[٩٨].

أما **في عمان**، فقد تم إشهار أول جمعية نسائية عام ١٩٧١ وهي "جمعية المرأة العمانية"[٩٩]. وبعد ذلك تم إنشاء فروع لها في ثلاث وعشرين محافظة. ويقتصر نشاط هذه الجمعية والفروع التابعة لها على الأعمال الخيرية.

بعد استعراض التطورات التي عاشتها الحركات النسائية في الخليج العربي خلال فترة ما بعد الاستقلال، يتضح أن تلك الحركات قد مرت بظروف تختلف عن تلك التي شهدتها في بداياتها في ما يتعلق بالتعليم خاصة، إضافة إلى قطاعات أخرى. وقد أسهم ذلك في دفعها نحو إما النهوض أو الاستكانة والخمول. وهذا يخضع لمساحة الحرية المتوفرة والتي تتيح فرص المشاركة في الحياة العامة. كما تتأكد أهمية تضافر جهود هذه الفصائل النسائية مع جهود مكونات المجتمع المدني الأخرى من نقابات وتنظيمات السياسية وهيئات مدنية أخرى. إذ كلما تطورت هذه الحركات وازدادت فعالية، كلما أصبحت هذه الفصائل أكثر قدرة على بناء نفسها بنفسها، معتمدة على مبادرة الناشطات المنضويات تحت لوائها. فتجمع اهتماماتها بين الأنشطة الرعائية والخيرية من جهة، والمشاركة في تطوير الحياة الديمقراطية والتحرر الاجتماعي والوطني من جهة أخرى. ذلك ما تم تلمسه بالنسبة لكل من البحرين والكويت، حيث استندت الحركات النسائية في كلتا الحالتين إلى حركات اجتماعية متعددة الأطراف، متنوعة المشاغل، فكانت رديفاً مكملاً لها. وأتى ذلك خلافاً لبقية بلدان الخليج، حيث كانت وتيرة التحولات الهيكلية للمجتمع غير سانحة لإرساء مسافة فاصلة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة). فارتبط تأسيس الجمعيات النسائية بالمبادرة الرسمية في معظم الأحيان، أو بالخضوع للمراقبة الوثيقة للدولة مع غياب التواصل بين هذه الجمعيات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

---

(٩٦) http://www.awfarab.org/page/qt/2004/haw.html

(٩٧) http://www.escwa.org.lb/information/details.asp?Index=283

(٩٨) http://www.qf.edu.qa/output/page912.asp

(٩٩) http://www/awfarab.org/page/om/2004/ja.html

بعد تحليل التطورات التي عرفتها الحركات النسائية العربية منذ بدايات الاستقلال السياسي إلى منتصف السبعينيات، يمكن القيام بالاستنتاجات العامة التالية:

لقد بلغت الحركات النسائية العربية في نهاية هذه المرحلة أوج تطور رؤيتها وخطابها حول نهوض المرأة العربية، حيث أنها بلورت المضامين الفكرية التي نادى بها المشروع النهضوي الإصلاحي، وعمقها رواد الحركة الوطنية التي ارتكزت على تلازم الأبعاد الثلاثة: التعليم والعمل والمشاركة في الشأن العام، مع معالجة مظاهر الظلم الصارخة في مجال الأحوال الشخصية.

وبموازاة اكتمال رؤيتها حول نهوض المرأة، عملت هذه الحركات على استيفاء بنائها التنظيمي، إذ اختبرت شتى صيغ التنظيم الجمعي بدءاً بالمنتديات الفكرية، مروراً بالجمعيات الخيرية ووصولاً إلى تشكيل الاتحادات النسائية الوطنية القائمة على القاعدة الجماهيرية إضافة إلى تشكيل تكتلات إقليمية. كما جربت شتى وسائل النضال بدءاً من إصدار البيانات إلى القيام بالاعتصامات والمظاهرات.

ولئن شكلت هذه التطورات في الرؤية والممارسة، السمة العامة للحركات النسائية العربية في هذه المرحلة، فإن مداها وعمقها قد اختلفا من منطقة إلى أخرى. إذ بلغت هذه التطورات الفكرية والعملية أوجها لدى الحركات النسائية بالمشرق العربي كما في المغرب العربي، وصولاً إلى الحركات التي ظهرت لاحقاً ببلدان الخليج العربي.

ومما لاشك فيه أن عمق هذه التطورات ومداها قد ارتبط بتلازم عاملين أساسيين كما تم تبيانه:

(أ) عمق التحولات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة أو تلك، من حيث مدى توفيرها لفرص التعليم والعمل والحماية الاجتماعية والمشاركة العامة، وارتباطها بالخطط التنموية المتمحورة حول التصنيع وإرساء بنية أساسية وقاعدة عمرانية؛

(ب) مدى توفر مناخ من الحريات العامة كفيل بإطلاق العنان لمبادرة الأفراد وحرية مشاركتهم في الشأن العام.

وما يجدر التأكيد عليه، أن التفاعل بين هذه التحولات الهيكلية والممارسات الاجتماعية، يخضع لظرفية تاريخية قد تعمل أحداث ووقائع معينة على تسريع أو تعطيل وتائرها، حيث شكّلت وقائع نكبة ١٩٤٨ والعدوان الثلاثي، وحرب التحرير الجزائرية، وهزيمة ١٩٦٧ أحداثاً تركت عميق الأثر على السلوك الاجتماعي الجمعي.

كما أفضى التفاعل بين هذه التحولات الهيكلية والممارسات الاجتماعية إلى تصدع البنى العشائرية، وبروز الفرد كمعطى ثقافي وحضاري جديد. شكل التطور الذي عرفته الحركات النسائية تعبيراً بحد ذاته عن نمط جديد من الممارسة الاجتماعية مجسداً أطر انتماء لا عهد للمجتمعات العربية بها من قبل.

وليست مجمل التحولات التي شهدتها المجتمعات العربية في بنيتها وقيمها وحركاتها الاجتماعية، سوى تجسيد لصيغ خاصة لعملية التحديث. وقد تبوأ مشروع تحرير المرأة مكان الصدارة ضمن سياقات هذه العملية.

وأتى شعار تحرير النساء معادلاً للحداثة في خطاب الحركات الوطنية، ومفردات الإصلاح الاجتماعي، حيث إنها اعتبرت إصلاح وضع النساء بمثابة إصلاح لأوضاع المجتمع ككل. لذلك تعاملت الأنظمة التي قامت بعد الاستقلال، مع قضايا النساء كجزء لا يتجزأ من الدعوة إلى الحداثة والتنمية الوطنية المستقلة. وكان مفهوم "رقي المرأة" مرادفاً لمفهوم "التقدم" الذي رفعت هذه الأنظمة شعاراته، لا سيما تلك التي تبنت سياسات إصلاحات جوهرية، خلال الخمسينيات والستينيات.

وعندما لاحت في الأفق محدودية مشاريع التنمية، وبان أنه من الصعب أن تفي تلك الأنظمة بوعودها في تحقيق الرفاه والحرية والعدالة الاجتماعية، بدأ المشروع الوطني يتعرض للنقد. وكون مسألة نهوض النساء تحتل مكان الصدارة ضمن هذا المشروع، بدأ التشكيك في المكتسبات التي حققتها النساء، فاعتبرت تلك الحقوق منافية للخصوصية الثقافية ودخيلة على قيم المجتمعات العربية. وقد جعل التيار الديني الأصولي مهاجمة تلك المكتسبات، مكوناً أساسياً لخطابه.

كما أدى نقد المشروع الوطني من قبل التيارات اليسارية والليبرالية في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان إلى بروز حركات احتجاج اجتماعية عمّالية وطلابية ونسوية.

رابعاً. الحركات النسائية العربية الجديدة

يتطرّق هذا الفصل إلى تجليات الموجة الثانية للحركات النسائية في العالم العربي التي برزت مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي لتتواصل إلى يومنا هذا. إذ تميّزت تلك الفترة بظهور وتنامي المنظمات النسائية المستقلة التي تعتمد مرجعية حقوقية دولية وتتبنّى الإيديولوجية "النسوية" المطالبة بالمساواة الكاملة بين الجنسين والقائمة على مفهوم النوع الاجتماعي، مكمّلة بذلك الخطاب والرؤى والأشكال النضالية التي تميّزت بها المنظمات النسائية في النصف الأول للقرن العشرين وفترات ما بعد الاستقلال.

وتزامن هذا التنامي للعمل النسائي مع نمو التيارات الدينية الأصولية المتطرّفة التي جعلت من مناهضة حقوق المرأة والتصدي للحركات النسائية الجديدة محور نضالاتها. كما تميزت هذه الفترة بانعقاد المؤتمرات الدولية المخصّصة لقضايا النوع الاجتماعي التي كان لها الأثر الكبير في تطوير الحركات النسائية وتبني العديد من دول المنطقة خطاب تمكين المرأة ودعم مشاركتها في الحياة السياسية ودورها في التنمية.

وتكمن أهمية التمييز بين الموجة الأولى والموجة الثانية للحركات النسائية، في الرؤية والخطاب لدى تناول قضية النساء، نتيجة للتلازم الطردي بين التحوّلات التي أصابت الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي من جهة، وبين المتغيرات البنيوية التي لحقت بالحركات النسائية من جهة أخرى، وذلك على مستوى التشكّل واللغة والخطاب. وقد انعكس ذلك في لائحة جديدة من المطالب تجاوزت الوجود الموضوعي للمرأة ككائن بيولوجي، إلى وجودها ككائن اجتماعي يقوم بأدوار اجتماعية محدّدة وتربطه بأسرته ومحيطه علاقات اجتماعية. وظهر ذلك في إنشاء عدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وانخراط مجموعة من النساء في العمل الأهلي المطالب بالمساواة إضافة إلى انخراطهن في تنظيمات المجتمع المدني (جمعيات تنموية وحقوقية ودفاعية)، وفي الأحزاب السياسية والنقابات.

كما شهدت هذه الفترة زخماً كبيراً في الكتابة النسائية حول قضايا النوع الاجتماعي، وتم نشر الأبحاث والكتب والدراسات التي أقرّت بحق المرأة في المساواة والاستقلال الذاتي، وبوجودها كقوة

سياسية واقتصادية فاعلة. وتتميز هذه المرحلة بكون مبادرات التفكير والتنظير في أوضاع النساء نبعت هذه المرة من النخبة النسائية نفسها، على عكس ما تميزت به المرحلة الأولى التي عرفت هيمنة كتابات الرجال في مجال قضايا المرأة.

أما على مستوى الأداء، فقد استطاعت الحركات النسائية أن تحقّق بعض النجاحات في عدد من الدول العربية، مبرهنة بذلك على قدرة ما فتئت تتعزّز على درب العمل الاجتماعي المؤثر.

ألف. ظروف تشكّل الحركات النسائية الجديدة

١. الفاعلية النسائية بين أداء الدولة والحركات الاحتجاجية

شهدت المجتمعات العربية في مطلع الثمانينيات، تحولات هيكلية على الأصعدة المختلفة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نتيجة أحداث جسام تركت بالغ الأثر على الحركات الاجتماعية بوجه عام، وعلى الحركات النسائية بصفة خاصة، من حيث أشكال التنظيم ومضامين الخطاب وأنماط العمل.

إذ اتسمت هذه الفترة على الصعيد الاقتصادي، بتبني معظم الدول العربية سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص التي فرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد أن خرجت الليبرالية الجديدة منتصرة على الشيوعية، وبعد سقوط قلعتها الأولى الاتحاد السوفياتي، رافعة شعار "حرية السوق هي الحل للقضاء على البطالة والفقر". وكانت السياسات التي اتّبعتها هذه الدول في الماضي قد أدّت إلى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية، فكان المحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو الذي يوفّر العمل ويقدّم الخدمات الاجتماعية.

وقد كان لتطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية آثار سلبية شتى، خاصة في ضوء إهمال العنصر الاجتماعي والبشري في إعادة الهيكلة الاقتصادية. إذ أدّت تلك البرامج إلى انخفاض مستوى المعيشة لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى وانكماش حجمها في عدد من دول المنطقة. كما تجلّت الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الهيكلي في ارتفاع معدّلات البطالة وتدنّي الخدمات الاجتماعية وانتشار الفقر وتوسيع الفجوة بين البلدان والأقاليم. وقد أدى هذا التدهور في اقتصاديات المنطقة بدءاً من النصف الثاني من السبعينيات، إلى تصاعد حركات الاحتجاج والانتفاضات الشعبية ضد رفع الدعم عن المواد المعيشية الأساسية. فشملت حركات الاحتجاج هذه في صفوفها الطلبة والعمال والمهنيّين في عدّة دول عربية مثل مصر والأردن والسودان والمغرب وتونس، وغيرها من البلدان العربية[١٠٠].

---

(١٠٠) شهيدة الباز، "أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تشكل الجماعات النسائية في مصر - في تنظيم النساء"، المدى، سنة ٢٠٠١، ص ١٩٠.

كما اتسمت هذه الفترة ببروز ظاهرة العولمة الاقتصادية التي جلّت معالمها في بداية عقد التسعينيات فأخذت تجتاح المجتمعات العربية مهدّدة إيّاها بالمخاطر والاحتمالات. وارتبطت هذه الظاهرة أساساً بالتطورات المتسارعة في بنية الاقتصاد العالمي واتجاهاته نحو فتح الأسواق المالية والتجارية ورفع القيود عن حركة المال والسلع والخدمات والمعلومات.

أما على المستوى السياسي، فقد تميّزت الأوضاع السائدة بتعاظم النفوذ الأجنبي، السياسي والعسكري، وتراجع صيغ العمل العربي المشترك، خاصة في علاقته بالكيان الصهيوني. وبموازاة هذا التوجّه، برزت التعدّدية السياسية بديلاً لنظام الحزب الواحد كما ظهرت منابر سياسية وإعلامية جديدة متفرّعة عن الأحزاب الحاكمة في غالب الأحيان.

إلا أن هذا المنحى التعدّدي والديمقراطي بقي شكليّاً، ولم يشكّل متنفساً حقيقياً للعمل السياسي والأهلي.

فظهرت إلى جانب الأطر التقليدية للعمل السياسي والأهلي، كالحركات الطلابية والعمالية، أنماط جديدة من العمل الاجتماعي، وتكتلات غير مألوفة من الناشطين والناشطات في مجالات لم تكن تحظى قبلاً بالأولوية، كحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والعولمة وغيرها من المجالات التي تصاعد النشاط فيها بشكل ملحوظ[١٠١].

وتميّزت هذه التكتلات بتنوّع في اتجاهاتها وتلاوينها السياسية والفكرية (يسارية وليبرالية وإسلامية وأصولية) والتي تجمعها الهموم الوطنية والمطالبة بالإصلاحات السياسية. واتخذت هذه التكتلات أشكالاً جبهوية وتجمّعية عدّة إضافة إلى تأسيس الجمعيات غير الحكومية، مثل اللجان الوطنية العامة واللجان داخل الأحزاب والنقابات المهنية والمراكز البحثية وغيرها.

إلا أنه تجاذب هذه التجمّعات الجديدة قطبان بارزان، تميّز الأول بمرجعيته الديمقراطية، بينما غلب على الثاني المرجعية الأصولية.

ومن جهة ثانية، ظهرت أنماط غير مألوفة من التجمّعات الأهلية التي تتلمّس طريقها إلى العمل في الشأن العام وتغلب عليها المرجعية السياسية الديمقراطية. وعرفت هذه المنظمات بالمنظمات الدفاعية أو المطلبية، لتمييزها عن العدد الهائل من الجمعيات الأهلية الرسمية وشبه الرسمية، التي عرفت تقليدياً في المجتمعات العربية[١٠٢].

---

(١٠١) عزة عبد المحسن خليل، "الحركات الاجتماعية في العالم العربي"، منتدى العالم الثالث، ٢٠٠٥، انظر
http://forumtiersmonde.net/arabic/Social_Actions_in_Arab_countries/social-movement.11/30/2005.

(١٠٢) عزة عبد المحسن خليل، "الحركات الاجتماعية في العالم العربي"، منتدى العالم الثالث، ٢٠٠٣ (ورقة غير منشورة،ص ٣٠).

من جهة أخرى، سيعرف تيار الإسلام السياسي الأصولي تنامياً ملحوظاً وانتشاراً غير مسبوق في العالم العربي، ليضيف زخماً جديداً للقيم الأبوية السائدة ويشكّل تهديداً لما نالته النساء من حقوق كثمرة لنضالهن خلال عقود كاملة.

وفي البداية، لقي هذا التيار المتمثل في الجماعات الإسلامية الأصولية، تشجيعاً من قبل عدد من الأنظمة العربية والغربية التي رأت فيه أداة لإضعاف القوى اليسارية الشعبية ولضرب الحركة الطلابية والعمالية، مما أدى إلى تنامي حركة التيار الإسلامي السلفي. فعملت الجماعات الإسلامية الأصولية على اختراق مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة، واستقطبت فئات عريضة من الشباب بما في ذلك النساء[١٠٣].

وقد استطاعت هذه الحركات، التي ابتدعت لغة مطلبية تتمتع بقوة تعبيرية هائلة، أن تتحول إلى وسيلة تجنيد قوية، بعد توظيفها للمرجعية الدينية الثقافية للمجتمع. وهذا أمر فشلت في القيام به الحركات الاجتماعية الكلاسيكية بمختلف مكوّناتها، الطلابية والعمالية والنسائية والتي تقوم على المرجعية الفكرية الليبرالية المتبنية للثقافة الديمقراطية بكل ما تحمله من مضامين جديدة عن الحريات وضمان الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للفرد.

أما أهم ميزات هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تحوّلت إلى فاعل مركزي في عديد من البلدان العربية، فكانت شمولية الخطاب وكليانيته، حيث لم يكن هناك أي تمييز بين السياسي والديني والأخلاقي والفردي والجماعي. كما تمتعت هذه الحركات بنزعة نحو جذرية الطرح أدّت إلى استقطاب منقطع النظير من قبل هذه الحركات للشرائح الاجتماعية الشعبية، وعلى رأسها شباب وصبايا المدن والأحياء الشعبية الذين اقتحموا العمل الجماهيري المعارض بكثافة نادرة[١٠٤].

ونجح هذا التيار في التغلغل في الحياة العامة في عديد من الدول العربية، مثل السودان وفلسطين والجزائر والمغرب وتونس ولبنان، وخاصة مصر ودول الخليج العربي، حيث تم إنشاء المدارس والمستشفيات والبنوك ومنظمات الرعاية الاجتماعية الإسلامية والأحزاب الدينية.

واستهدفت هذه الجمعيات النساء بالدرجة الأولى، بدءاً بفرض "الزي الإسلامي" عليهن منتهياً بالمطالبة بعودتهنّ إلى المنزل، في ظل ازدياد التمسّك بالطقوس والشعائر الدينية والتشديد على تأويل خاص للقيم الإسلامية. وقد هاجمت هذه الجماعات الحركات النسائية، زاعمة أن المطالبة بحقوق المرأة ضرب من الانحلال والفجور والتغريب، وأن المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

---

(١٠٣) شهيدة الباز، "أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تشكل الجماعات النسائية في مصر – في تنظيم النساء"، المدى، سنة ٢٠٠، ص ٢١٢.

(١٠٤) عبد الناصر جابي، "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع"، جامعة الجزائر، مركز البحوث الاقتصادية، من أجل التنمية CREAD 2003

والمساواة بين الجنسين مناقضة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك وفقاً لتأويلهم.

ومن المفارقات أنه بالرغم من حدّة تهديدات هذه الجماعات وشراستها لنضال النساء ومكتسباتهن، فقد ساهمت في إعطاء دفعة للحركات النسائية وتفعيل أدائها. كما أنها ساهمت في دعم استقلالية هذه الحركات إزاء الأنظمة الحاكمة، من خلال كشف لعبة التنازلات السياسية بين أنظمة الحكم والأحزاب السياسية من ناحية، والاتجاه الإسلاموي من ناحية أخرى.

وصحيح أن خطاب التيارات الأصولية المعادية للنساء، قد حفز عدداً من الناشطات من أصول يسارية للانخراط في الحركة النسائية، إلا أنه حفز أيضاً عدداً متزايداً من الناشطات الإسلاميات للاهتمام بقضايا النساء، إما لإبراز الجانب المستنير للإسلام في هذا المجال ونفي ما يروّج حوله من مناهضة لحقوق النساء، أو لتأييد الخطاب الديني السائد والإيديولوجية الأصولية الصاعدة المبنية على التمييز على أساس الجنس والتوزيع التقليدي للأدوارب بين النساء والرجال في المجتمع. وهكذا بدأت تتكوّن في السبعينيات المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية السلفية[١٠٥].

٢. الحركات النسائية والحكومات تحت ضغط المعاهدات الدولية

وعلى صعيد آخر، كان للاستعدادات والأنشطة المختلفة التي رافقت انعقاد المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة التي تعاقبت خلال التسعينيات من القرن الماضي، وبشكل رئيسي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)[١٠٦] والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين ١٩٩٥)[١٠٧]، كبير الأثر في تطوّر الحركة النسائية العربية وبلورة رؤاها واستراتيجياتها النضالية.

كما كان لهذه المؤتمرات بليغ الأثر على السياسات الحكومية الرسمية، حيث شكّلت ضغطاً دولياً فجعلتها تلتزم بحقوق النساء وتعمل على تمكينهنّ ودعم مكانتهنّ في المجتمع وحثتها على صياغةالسياسات ورسم الخطط والاستراتيجيات لتحقيقها. كما أتاحت هذه البرامج وضع الآليات وتعبئة الموارد المادّية والبشرية اللازمة لتحقيقها.

ويعتبر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين (الصين) عام ١٩٩٥، أكثر هذه المؤتمرات أهمية بالنسبة للنساء، وذلك لإصداره منهاج العمل العالمي[١٠٨]، الذي حدد اثني عشر هدفاً

---

(١٠٥) نادية صادق العلي، فصل "النسوية والمناظرات المعاصرة في مصر" من كتاب تنظيم النساء، الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط (تحرير نور الضحى الشطي وأنيكا رابو)، المدى، ٢٠٠١، ص ٢٣٤.

(١٠٦) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(١٠٧) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٠٨) الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، "إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات"، نيويورك ٢٠٠٢.

للنهوض بالمرأة، ودعا الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

أما على الصعيد الحكومي العربي والإقليمي، فلقد كان للمؤتمرات التحضيرية لمؤتمر بيجين والمؤتمرات الإقليمية التي عقدت بعد خمس سنوات لمتابعة تنفيذ مقرراته وتلك التي عقدت بمناسبة المراجعة العشرية لتنفيذ منهاج عمل بيجين و خطط العمل الإقليمية، أبلغ الأثر في توجيه الحركات النسائية في العالم العربي وحث الحكومات العربية على تنفيذ منهاج العمل وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وفي هذه الفترة، قامت لجنة المرأة العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وتم الإتفاق على إنشاء منظمة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية وأنشأت لجنة المرأة كهيئة فرعية تابعة للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وعلى الصعيد غير الحكومي وفي إطار الشبكات والإتحادات النسائية العربية، تابع الإتحاد النسائي العربي أنشطته، وتم أنشاء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) ومجلس سيدات الأعمال العرب والشبكة العربية للمرأة والتكنولوجيا وشبكة عائشة للإعلام، وغيرها كمنظمات غير حكومية إقليمية. ولقد نظمت الإسكوا، وهي الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في العالم العربي، العديد من المؤتمرات الإقليمية لمراجعة وتقييم ماتم تنفيذه على الصعيد الوطني والإقليمي وما توصلت إليه المرأة العربية من إنجازات وما تواجهه من عقبات وتحديات في سبيل التمكين وتحقيق المساواة. وتم إنعقاد تلك المؤتمرات بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر). ودعت الإسكوا المنظمات والإتحادات والشبكات غير الحكومية الوطنية والإقليمية للمشاركة في تلك المؤتمرات. واعتمدت الدول العربية "خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥" ومن بعدها "برنامج العمل العربي الموحد" عام ١٩٩٦ ثم صدر "إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين" عام ٢٠٠٥، الذي يضع الإطار العام لكي تستنير به الدول العربية من حكومات ومنظمات غير حكومية، لتمكين المرأة والنهوض بها في العقد القادم من القرن الحادي والعشرين.

كما شكّلت مصادقة ١٨ دولة عربية على اتفاقية "سيداو"[١٠٩] - وبالرغم من التحفظات التي أبدتها هذه الدول على بعض بنودها- منعطفاً في النظرة الرسمية لقضايا النساءمن خلال التزام هذه الدول التزاماً أدبياً باحترام تلك الاتفاقية وتنفيذها، ممّا انعكس إيجاباً على تحسين أوضاع النساء وتفعيل دورهنّ في المجتمع في عدد من دول المنطقة. (انظر **الاطار ١**: التحفظات في البلدان العربية على إتفاقية "سيداو").

---

(١٠٩) http://www.escwa.org.lb/information/details.asp?Index=300

وذلك بالرغم من التحفظات التي أبدتها هذه الدول على أهم بنود الإتفاقية بدعوى أنها تتناقض مع الأطر الوطنية القانونية والدستورية والدينية. (أنظر **الجدول ١** - الدول العربية التي صادقت على إتفاقية "سيداو" و**الاطار ١**: التحفظات في البلدان العربية على إتفاقية "سيداو"). علماً بأن هذه التحفظات انتقصت كثيراً من فعالية هذه الإتفاقية وجاء تنفيذها منقوصاً في جميع الدول العربية الطرف فيها. بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات لم تشهر وتعلن عن هذه الإتفاقية وتنشرها على المجتمع ولم تضع الآليات الكفيلة والإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذها مما أضعف فعاليتها وتأثيرها على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. (أنظر **جدول ٢** - البنود التي تحفظت عليها الدول العربية).

الجدول ١ الدول العربية التي انضمت إلى اتفاقية سيداو

البلد	تاريخ التصديق على الإتفاقية		
الجزائر	٢٢	أيار/مايو	١٩٩٦
البحرين	١٨	حزيران/يونيو	٢٠٠٢
جزر القمر	٣١	تشرين الأول/أكتوبر	١٩٩٤
جيبوتي	٢	كانون الأول/ ديسمبر	١٩٩٨
مصر	١٨	أيلول/سبتمبر	١٩٨١
العراق	١٣	آب/أغسطس	١٩٨٦
الأردن	١	تمّوز/يوليو	١٩٩٢
الكويت	٢١	نيسان/أبريل	١٩٩٧
لبنان	٢	أيلول/سبتمبر	١٩٩٤
الجماهيرية العربية الليبية	١٦	أيار/مايو	١٩٨٩
موريتانيا	١٠	أيار/مايو	٢٠٠١
المغرب	٢١	حزيران/يونيو	١٩٩٣
عمان	٦	شباط/فبراير	٢٠٠٦
المملكة العربية السعودية	٧	أيلول/سبتمبر	٢٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٢٨	آذار/مارس	٢٠٠٣
تونس	٢٠	أيلول/سبتمبر	١٩٨٥
دولة الإمارات العربية المتحدة		كانون الثاني/ يناير	٢٠٠٤
اليمن	٣٠	أيار/مايو	١٩٨٤

المصدر: بيانات الإسكوا

الإطار ١ التحفظات في البلدان العربية على إتفاقية «سيداو»

المادة ٢: التشريعات الوطنية والدستور

المادة ٧: الحياة العامة والحقوق السياسية

المادة ٩: قانون الجنسية

المادة ١٥: المساواة أمام القانون والحقوق المدنية

المادة ١٦: الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وملكية وحيازة الممتلكات المرتبطة بالشرعية

المادة ٢٩: فض النزاع بين الدول الأطراف لاتفاقية السيداو

المصدر: بيانات الإسكوا

الجدول ٢ البنود التي تحفظت عليها الدول العربية						
البلد	المادة ٢	المادة ٧	المادة ٩	المادة ١٥	المادة ١٦	المادة ٢٩
الجزائر	•		•	•	•	•
البحرين	•		•	•	•	•
جزر القمر						
جيبوتي						
مصر	•		•		•	•
العراق	•		•		•	•
الأردن			•	•	•	
الكويت		•	•		•	•
لبنان			•		•	•
الجماهيرية العربية الليبية	•				•	
موريتانيا						
المغرب	•		•	•	•	•
المملكة العربية السعودية	•	•	•	•	•	•
سوريا	•		•	•	•	•
تونس			•	•	•	•

المصدر: بيانات الإسكوا

أما على صعيد المنظّمات النسائية غير الحكومية، فقد تجلّت الآثار الدولية في تعزيز فعالية الحركة النسائية خلال هذه الفترة، وتشجيعها على طرح قضايا ومطالب جديدة مثل حقوق النساء، المشاركة السياسية للنساء وقوانين الأحوال الشخصية والأسرة والجنسية والمساواة بين الجنسين في الشأن الخاص والعام ، إضافة إلى مسائل أخرى أكثر حساسية مثل الحقوق الإنجابية للنساء، وجرائم الشرف، والعنف المبني على نوع الجنس.

ويبدو هذا التوجه الجديد للحركات النسائية العربية من خلال تجاوب عدد هام من منظماتها مع قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية ومطالبتها للحكومات بالالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، وبصفة خاصة اتفاقية "سيداو" التي أبرمتها معظم الدول العربية، والتي ستصبح بمثابة المرجعية الفكرية الجديدة للحركات النسائية والإطار العام لتحديد جدول أعمالها وأهدافها وأولوياتها.

وليس من باب المبالغة القول، إن المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالمرأة ساهمت مساهمة كبيرة في دفع الحركات النسائية إلى إعادة تنظيم صفوفها وحثها على التحالف والتشبيك وعلى اللجوء إلى البحث العلمي والإنتاج الفكري لدعم مطالبها وتطوير أوضاعها وللإعداد الجيد لتلك المؤتمرات. وتميّزت هذه الفترة ليس فقط بتأسيس جمعيات نسائية جديدة، بل أيضاً بتطوير خطاب ومنهجيات عمل لعدد كبير من المنظمات النسائية الرسمية المعروفة تقليدياً باتجاهاتها المحافظة ورفضها لطرح بعض القضايا الحسّاسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

من جهة أخرى، ساهم الاهتمام الدولي ببث الحيوية في حركة البحث العلمي والنتاج الفكري حول النساء، إذ تطلبت المشاركة في أعمال هذه المؤتمرات والأنشطة الدولية كتابات وتقارير وفيرة حول أوضاع النساء أعدّتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. ويكفي أن نلاحظ أنه، وحتى أواخر السبعينيات، لم تكن هناك مراجع تذكر ولا إحصائيات دالة على أوضاع النساء في العالم العربي. لكن الأمر اختلف تدريجياً، لتزدان المكتبات بعشرات الدراسات والبحوث والتقارير.

ومع إنشاء لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة ولجنة المرأة التابعة للإسكوا وما تتطلبه من تقارير دورية وطنية حول متابعة تنفيذ المؤتمرات الدولية وآخرها مؤتمر بيجين ومنهاج عمل بيجين واتفاقية "سيداو"، تضاعف نشاط الحكومات والمنظمات في هذا المجال، فأنشأت مراكز للبحوث والدراسات والتوثيق حول قضايا النساء، كما ازداد اهتمام مختلف وسائل الإعلام بهذا الموضوع، احيث أنه لا يمكن إنكار الأثر العميق والإيجابي للاهتمام الدولي بقضية النساء، على حركة التأليف والبحث العلمي في هذا المجال.

ولا بد من الإشارة إلى أن للثورة التكنولوجية التي شهدتها وسائل الإعلام والاتصال خلال هذه الفترة، الأثر الكبير في إحداث هذه القفزة في العمل النسائي، حيث ساهمت وسائل الاتصالات الحديثة في تواصل الحركات النسائية وتشكيل الشبكات وتعميم المعرفة والوعي والتبليغ بقضايا النساء، مما أتاح الانفتاح على تجارب المنظمات النسائية في شتى أنحاء العالم، والاستلهام من خطابها وجدول أعمالها وأنشطتها.

(أ) التنمية المؤسسية والآليات الوطنية للنهوض بالنساء

تجاوباً مع دعوة المؤتمر العالمي الرابع للنساء لاستحداث هيئات وآليات وطنية تلقى على عاتقها مسؤولية النهوض بالنساء على مختلف الأصعدة، ومنح هذه الآليات "صلاحيات التخطيط والدعوة لإحراز تقدم في هذا المجال، ورصد خطى هذا التقدم"[١١٠]، بذلت الدول العربية جهوداً ملموسة لتطوير الإطار المؤسسي للنهوض بأوضاع النساء.

ولقد حثت التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية والقرارات التي تم إعتمادها من قبل الإجتماعات الوزارية في إطار جامعة الدول العربية ولجنة الإسكوا، الدول الأعضاء على إنشاء آليات وهيئات وطنية معنية بشؤون المرأة على أعلى

---

(١١٠) الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، "إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد ٥ سنوات"، نيويورك ٢٠٠٢، الفقرة ٢١٧.

الجدول ٣ الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

الآلية الوطنية	الدولة	الآلية الوطنية	الدولة
كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الإجتماعي	المغرب	وزارة مكلفة بالأسرة والمرأة	الجزائر
وزارة شؤون المرأة	فلسطين	المجلس الأعلى للمرأة	البحرين
وزارة التنمية الإجتماعية	عمان	-	جزر القمر
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	قطر	وزارة شؤون المرأة والأسرة	جيبوتي
وزارة الشؤون الإجتماعية	السعودية	المجلس القومي للمرأة	مصر
وزارة شؤون المرأة والأسرة	الصومال	وزارة شؤون المرأة	العراق
وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية	السودان	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية	الاردن
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	سوريا	لجنة شؤون المرأة	الكويت
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة	تونس	الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية	لبنان
الاتحاد النسائي العام	الامارات	مؤتمر الشعب العام: أمانة شؤون المرأة	ليبيا
المجلس الأعلى للمرأة	اليمن	كتابة الدولة لشؤون المرأة	موريتانيا

المصدر: بيانات الإسكوا

المستويات، يخول إليها مسؤولية رصد ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية والإقليمية والمواثيق والإتفاقيات للنهوض بالمرأة على مختلف الأصعدة. ومنح هذه الآليات "صلاحيات التخطيط والدعوة" لإحراز تقدم في هذا المجال، ورصد خطى هذا التقدم. وتنفيذاً لتلك التوصيات والقرارات بذلت الدول العربية جهوداً ملموسة لتطوير الإطار المؤسسي للنهوض بأوضاع المرأة. ويبيّن **الجدول ٣** - الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، أنه تم في هذا الإطار اتخاذ تدابير مؤسسية متنوعة منها استحداث وزارات جديدة مكلفة بالمرأة أو بحقوق الإنسان، أو إنشاء وحدات ومديريات وإدارات للمرأة في العديد من الوزارات بغرض اتباع منهج النوع الإجتماعي وإدماجه في النشاطات الرئيسية والسياسات العامة أو تعيين نقاط ارتباط في تلك الوزارات، وإنشاء هيئات ولجان ومجالس عليا لشؤون المرأة، مستقلة وعلى أعلى المستويات، أو تعديل مهام الآليات الوطنية القائمة منها بما يتلاءم مع ما ينص عليه منهاج عمل بيجين بشأن الآليات الوطنية أو تنفيذاً لقرار اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها المنعقدة عام ١٩٩٣. هذا بالإضافة إلى تأسيس معاهد ومراكز للبحوث والدراسات والتوثيق حول المرأة، إما مستقلة أو في بعض الجامعات العربية.

وتم في هذا الإطار، اتخاذ تدابير مؤسسية متنوّعة منها:

١. استحداث وزارات جديدة مكلفة بالنهوض بالنساء وبحقوق الإنسان؛

٢. إنشاء وحدات ومديريات وإدارات للنساء في عدد من الوزارات بغرض تطبيق نهج عدم التمييز على أساس الجنس؛

٣ .إنشاء مراكز للبحوث والدراسات والتوثيق حول النساء؛

٤ .إما إنشاء آليات وطنية خاصة جديدة على أعلى مستوى، أو تعديل مهام الآليات القائمة منها، بما يتلاءم مع ما ينصّ عليه منهاج بيجين بشأن الآليات الوطنية.

وقد أوكلت إلى تلك الآليات المؤسسية المعنية بالمرأة، مجموعة من المهام الرئيسية تتراوح بين تنفيذية مثل الوزارات، وتنسيقية استشارية مثل اللجان الوطنية والمجالس العليا والهيئات المعنية بشؤون المرأة. ومن أهمها، وضع السياسات العامة المتعلقة بشؤون المرأة واقتراح البدائل في حالة وجود تمييز بين الجنسين والمشاركة في رسم خطط التنمية الوطنية وإعداد المخططات والاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بأوضاع المرأة ومتابعة تنفيذها وإنشاء شبكات اتصال وتنظيم اللقاءات الثقافية والبرامج التدريبية وإجراء الدراسات اللازمة ووضع قواعد بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس لتكون أداة للتخطيط والمتابعة وإدماج قضايا المرأة والرجل، أي النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية وفي الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

وقد ضمت تلك الآليات ممثلين عن الوزارات والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية وناشطات في حقوق المرأة وأكاديميات وخبراء، أوكلت إليهم مهمة تقديم الإقتراحات اللازمة لتمكين المرأة والنهوض بها في المجتمع على المستويات التشريعية والسياسية والاقتصادية.

كما أنشأت بعض الدول العربية على غرار الأردن ولبنان وتونس لجاناً وطنية للمرأة واسعة النطاق، تضمّ ممثلات عن القطاع العام والجامعات والمنظمات غير الحكومية وناشطات في حقوق النساء، تكمن مهمتها في تقديم المقترحات اللازمة لدعم مكانة النساء في المجتمع على المستويات التشريعية والسياسية والاقتصادية.

وقد أقدم عدد من الدول العربية بالاشتراك مع القطاع الأهلي على وضع خطط واستراتيجيات وطنية من أجل النهوض بالنساء وتمكينهن ورفع العراقيل التي تواجههن في شتى المجالات. وشملت تلك الخطط خطة إدماج النساء في التنمية وخطة القضاء على العنف ضد النساء إضافة إلى خطط من أجل المساواة في الفرص في مجالات الصحة والتعليم والعمل وغيرها من الخطط القطاعية. هذا واضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في المتابعة والرصد لقياس التقدّم المحرز في مجال تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المجالات.

كما أنها استطاعت أن تشكّل في بعض الدول مثل المغرب، قوّة مطلبية وعنصر اقتراح وضغط من أجل تحقيق ذلك.

وقد عملت هذه الآليات المؤسسية في بعض الدول العربية على النهوض بالمرأة وتمكينها وتفعيل مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجال العام، من خلال وضع قضاياها على جدول أعمال الحكومة والمجالس التشريعية وغيرها. وقد نجحت بعض الإجراءات والتدابير الخاصة التي اتخذتها بعض الحكومات في مجال مشاركة المرأة السياسية مثل تخصيص حصة أي "كوتا" نسائية في بعض البرلمانات العربية، والمجالس البلدية، إضافة إلى التعيينات المباشرة للنساء في مواقع صنع القرار مثل مجالس الشورى والأعيان، وإن بقيت هذه المشاركة دون المستوى المأمول في أغلبية الأقطار العربية. ويبين **الجدول ٤** - المشاركة السياسية للمرأة والرسم البياني - الملحق به أن المرأة احتلت أكثر من ٧ بالمائة من المقاعد البرلمانية في الدول العربية عام ٢٠٠٥ مقارنة بحوالي ٣ بالمائة فقط عام ١٩٩٥.

الجدول ٤ المشاركة السياسية للنساء العربيات

الدولة	حق الترشح والانتخاب	مجموع عدد المقاعد في البرلمان	عدد النساء في المجالس الانتخابية	نسبة النساء في البرلمان (٪)	الوزيرات
الجزائر	١٩٦٢	٣٨٩	٢٤	٦،٢	٤
البحرين	١٩٧٣	٤٠	٠	-	٢
جزر القمر	١٩٥٦	-	-	-	٠
جيبوتي	١٩٤٦	٦٥	٧	١٠،٨	١
مصر	١٩٥٦	٤٥٤	١١	٢،٤	٢
العراق	١٩٨٠	٢٧٥	٨٦	٣١	٦
الاردن	١٩٧٤	١١٠	٦	٥،٤	٣
الكويت	٢٠٠٥	٦٥	٠	٠	٠
لبنان	١٩٥٢	١٢٨	٣	٢،٣	٠
ليبيا	١٩٦٤	٧٦٠	٠	٠	١
موريتانيا	١٩٦١	١٨١	٣	١،٦	١
المغرب	١٩٦٣	٣٢٥	٣٥	١٠،٨	٢
عمان	-	-	-	-	٤
فلسطين	١٩٩٦	٨٨	٥	٥،٧	٢
قطر	٢٠٠٣ (مجلس بلدي)	-	-	-	١
السعودية	-	-	٠	-	٠
صوماليا	-	-	-	-	١
السودان	١٩٦٤	٣٦٠	٣٥	٩،٧	١
سوريا	١٩٤٩- ١٩٥٣	٢٥٠	٣٠	١٢	٢
تونس	١٩٥٧- ١٩٥٩	١٨٣	٢٢	١٢	٣
الامارات العربية المتحدة	-	-	٠	-	١
اليمن	١٩٧٠	٣٠١	١	٠،٣	٢
المجموع		٣٩٧٤	٢٦٨	٦،٧	٣٩

المصدر: بيانات الإسكوا

الرسم ١
المشاركة السياسية للنساء العربيات

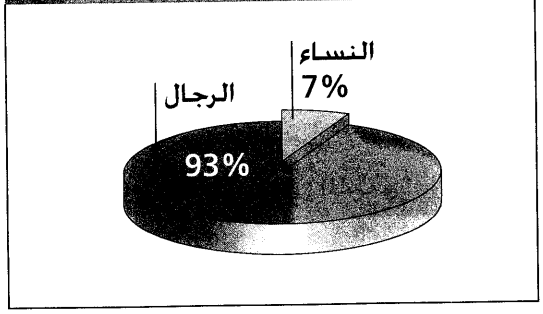

المصدر: بيانات الإسكوا

(ب) من مفهوم «المرأة في التنمية» إلى منهج «النوع الاجتماعي والتنمية»

عقدت الأمم المتحدة، خلال العقدين الأخيرين، أربعة مؤتمرات عالمية للمرأة كان أولها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، وقد انعقد في مدينة مكسيكو في عام ١٩٧٥، وأُعلنت فيه الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥ "عقد الأمم المتحدة للمرأة" الذي كانت مواضيعه المساواة والتنمية والسلم واعتمد خطة العمل الدولية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١٩٧٥). أما الثاني فكان المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، وانعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ لاستعراض التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف العقد بعد انقضاء النصف الأول منه. وقد اعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة تضمّن استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للنهوض بالمرأة راعت، بالدرجة الأولى، مشاركة المرأة في عملية التنمية مشاركة كاملة ومساوية لمشاركة الرجل. وفي مؤتمر كوبنهاغن نفسه، أُضيفت المواضيع الفرعية: "العمالة والصحة والتعليم" الى خطة العمل العالمية التي ركزت على السياسات واتخاذ القرارات والتعاون الدولي والسلام. وانعقد المؤتمر الثالث، وهو المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، في نيروبي في عام ١٩٨٥، واعتمد استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠. وركّزت هذه الاستراتيجيات على ثمانية مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة، وهي: تقاسم السلطة؛ والمؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة؛ و الالتزام بحقوق المرأة؛ و الفقر؛ و المشاركة الاقتصادية؛ و الانتفاع من التعليم والخدمات الصحية والعمالة؛ والعنف ضد المرأة؛ و آثار النزاعات المسلحة على المرأة. وتشير الاستراتيجيات بصورة خاصة الى النساء في ظروف الاحتلال والى اللاجئات والعائدات والمشردات.

وانعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وجرى خلاله استعراض وتقييم النهوض بالمرأة في ضوء استراتيجيات نيروبي التطلعية. واستند تقييم وضع المرأة الى مؤشرات كمية وضعتها واعتمدتها لجنة مركز المرأة مستخدمة ثلاث سنوات مرجعية هي ١٩٨٠ و١٩٨٥ و ١٩٩٣، أو آخر سنة تتوفر عنها البيانات. وتبين أن معظم أهداف النهوض بالمرأة التي وضعتها استراتيجيات نيروبي التطلعية لم تتحقق. واعتمد المؤتمر المشار إليه إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذي تضمن أربعة مجالات أخرى ذات أهمية حاسمة أُضيفت الى المجالات الثمانية التي اشتملت عليها استراتيجيات نيروبي. وتم ترتيب هذه الأهداف الاستراتيجية، التي أصبح عددها ١٢ هدفاً، بحسب الأولوية، وهي: الفقر؛ و التعليم والتدريب؛ و الصحة؛ و العنف ضد المرأة؛ و النزاع المسلح؛ و المرأة والاقتصاد؛ والسلطة وصنع القرار؛ و الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؛ وحقوق الانسان للمرأة؛ والمرأة ووسائط الإعلام؛ والمرأة والبيئة؛ والطفلة. ودعا منهاج العمل الحكومات والمجتمع الدولي والمدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة هذه الاهتمامات والأهداف الاستراتيجية الاثني عشر.

وقد أُثير في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عدد من القضايا المثيرة للجدل، وكان بعضها يتسم بالجرأة و/أو يُناقش للمرة الأولى في محفل دولي. وكان في طليعة هذه القضايا التي انقسمت حولها الآراء: مفهوم الاعتبارات المترتبة على نوع الجنس، والانصاف والمساواة، والصحة التناسلية، والإجهاض غير القانوني والاجراءات الجزائية، والحقوق والميول الجنسية، والموافقة الواعية وحقوق الوالدين والتوجيه، وهيكل الأسرة وشكلها، والمساواة في حقوق الخلافة والميراث للفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية، والاتجار بالنساء، والأدب أو الفن الخلاعي، والأدوار المتحجرة للرجال والنساء. وليس منهاج العمل ملزماً للحكومات التي تعتمده، ولكنه يوفر لها، لدى تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المبادىء التوجيهية لاختيار التدابير الملائمة ووضع السياسات العملية لمعالجة مجالات الاهتمام الاثني عشر المذكورة أعلاه، إنما على نحو حصري، اذا كانت هذه التدابير غير منطوية على انتهاك السيادة الوطنية والتقاليد والمعتقدات الدينية والفلسفية.

وكان للبلدان العربية المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تحفظات على بعض فقرات منهاج العمل التي قد تنتهك القوانين والسيادة والتقاليد الوطنية والمعتقدات الثقافية والفلسفية والدينية أو الشريعة الاسلامية. وتضمّنت هذه التحفظات مواضيع التوجيه والمسؤوليات الوالديّة عن الصحة الجنسية والتناسلية، والاجهاض غير القانوني واجراءات العقاب عليه، والحقوق والميول الجنسية، و"المساواة" و"الإنصاف"، خاصة فيما يتعلق بالميراث، وشكل الأسرة وهيكلها. ولم تواجه البلدان العربية أية صعوبات فيما يتعلق باشتمال المفهوم الاجتماعي لـ "نوع الجنس" على الأدوار الاجتماعية، التي تختلف عن الأدوار البيولوجية ويضطلع بها النساء والرجال ويكتسبونها في مجرى بناء المجتمع معاً كـ"شركاء".

١. تعريف المفاهيم الرئيسية:

النوع الإجتماعي وإدماج النساء في أنشطة التنمية الرئيسية

كان تعريف مفهوم "النوع الإجتماعي" ومنظوره من أصعب القضايا لدى اعتماد منهاج عمل مؤتمر بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ووفقاً لمصطلحات الأمم المتحدة، تشير عبارة "النوع الإجتماعي" الى الأدوار الاجتماعية التي يؤديها الرجال والنساء والتي تخصص لهم بناءً على الجنس، ذكراً أو انثى. ويستخدم تعبير النوع الإجتماعي كوسيلة لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الرجال والنساء دون إشارة مباشرة الى بيولوجيا الجنسين، وإنما بالتركيز على أنماط السلوك المتوقعة من النساء والرجال والثقافة التي تؤكدها. وتنطبق هذه الأدوار عادة على مناطق معينة وفي أوقات محدّدة من الزمن. فأدوار الجنسين لا تنفصل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تختلف باختلاف هذا السياق كما تختلف على مر الزمن. وفي حين يشير تعبير "الجنس" الى الخصائص الجسدية والبيولوجية للنساء والرجال، يشير تعبير "النوع الإجتماعي" الى أساليب توضيح الاختلافات بين النساء والرجال بالاستناد الى الأدوار الاجتماعية المحددة لكلٍ من الجنسين. و تتغير

الأدوار الاجتماعية للجنسين باستمرار، وهي ديناميكية وليست ثابتة مثل الأدوار البيولوجية، لأن العلاقة بين الرجل والمرأة تتغير مع التغير المستمر في أدوار الجنسين ومسؤولياتهما والفرص المتاحة لهما. كما انها أدوار تُكتسب وتُتعلّم مع الزمن وتُعتبر نتيجة لما هو سائد في فترة معينة من الزمن ولسياق اجتماعي وواقع سياسي محددين.

وينطوي ضم منظور النوع الإجتماعي الى المجرى الرئيسي للسياسات والبرامج على تحليل التباينات بين الجنسين في المرحلة الأولية لصياغة الخطط ووضعها. كما انه يقتضي، بالدرجة الأولى، اتباع نهج للتخطيط الشامل يراعي الفوارق بين الجنسين ويتضمن القضايا المرتبطة بهذه الفوارق والأدوار التي تتكون في المجتمع ويقوم بها جميع أفراده، ويستخدم البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسات. ويركز تحليل التباينات بين الجنسين على الاختلافات في الأدوار وعلى كيفية تكوين هذه الأدوار وتعزيزها وعلى ما تمرّ به من تطورات من حيث عملية التغيير. ويعيّن هذا التحليل سرعة التغييرات التي يمكن تحقيقها من خلال مراعاة الفوارق بين الجنسين لدى تحديد السياسات وصوغ البرامج. وعليه فإن ضم قضايا الفوارق بين الجنسين الى المجرى الرئيسي للاهتمامات في مرحلة التخطيط هو بمثابة التطبيق الفعلي لمفهوم منظور النوع الإجتماعي. وهو يمثل النهج المنظم والمتكامل للتنمية.

٢. تغيير النُهُج المتعلقة بدور المرأة في التنمية

تحولت استراتيجيات نيروبي المرتقبة الى تدابير ملموسة في إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبدأت بهذا مرحلة جديدة في السعي نحو النهوض بالمرأة وتحسين مركزها من خلال التمكين وشمل الفوارق بين الجنسين بالمجرى الرئيسي للاهتمامات، وإصلاح العلاقة بين الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، من جهة، ومسؤولياتهم الاجتماعية، من جهة أخرى، وتكوين نموذج جديد. وبفضل النموذج القائم على مراعاة الفوارق بين الجنسين، تتخذ الدراسات النظرية النسائية اتجاهات جديدة تتبلور تدريجياً، ما يتطلب وسائل جديدة للتحليل ومفردات جديدة لا انحياز فيها لأي من الجنسين، ويؤدي الى تكوين نظرة حساسة للفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بأدوارهما الديناميكية. وهناك ميل متزايد الى القول بأن هذه الأدوار تتكون اجتماعياً وتُكتسب على مر الزمن من خلال التعلّم والبيئة الاجتماعية. ويقوم النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين على المشاركة والشراكة والمساواة والانصاف بين الرجال والنساء. وهو يركّز على تكوين قاعدة بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس تتضمن مؤشرات تتخذ أداة رئيسية لتحليل التباينات بين الجنسين. كما يتبع نهجاً شاملاً ومتكاملاً في إدراج منظور الفوارق بين الجنسين ضمن المجرى الرئيسي للسياسات والبرامج وضمن اطار الخطط التنموية، وذلك بهدف الاضطلاع بتخطيط يراعي الفوارق المذكورة. وهكذا، ومع إقبال القرن الواحد والعشرين، يبدو أن النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين سيحتل مكاناً بارزاً في الفكر النسوي والأدبيات النسوية.

ولقد نشأت الحركة النسائية في الثلاثينيات والأربعينيات لمواجهة مشكلة التمييز ضد المرأة العاملة والمطالبة بالمساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل، وللمطالبة بتحسين ظروف العمل الموفرة للمرأة. وخلال الخمسينيات والستينيات، وفي إطار نظريات النمو الاقتصادي والتنمية، ركّزت هذه الحركة على أدوار المرأة التناسلية والتقليدية في إطار الأسرة بصفتها منجبة الأطفال ومربيتهم والقائمة بتوفير الغذاء، وعلى الاختلاف بين هذه الأدوار وأدوار الرجل الإنتاجية. وفي هذه المرحلة، تشكلت الحركة بناء على نهج "الرعاية"، وانتفعت النساء بشكلٍ غير مباشر من الآثار الثانوية للنمو الاقتصادي والتنمية. ولكن ظل دور النساء العاملات كفئة من فئات المجتمع، هامشياً خلال هذه المرحلة.

ومع الكساد الاقتصادي الذي ساد العالم، اتضحت الحاجة الملحة الى زيادة النشاط الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في عملية التنمية من خلال زيادة إسهامها في الناتج الاجمالي بهدف زيادة الناتج الوطني وتحسين معدل النمو الاقتصادي. ولهذا الغرض، اُتخذت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تدابير لتشجيع المرأة على المشاركة في النشاط الاقتصادي والبدء بمشاريع مدرّة للدخل، ولتحسين وضعها وتسهيل حصولها، عموماً، على ما يلزمها من موارد. وازدادت حدة المطالبة بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في إطار مرحلة مناقشة "الاحتياجات الأساسية" للتنمية. ومع إشراك المرأة في السياسات والبرامج الإنمائية والتركيز الجديد على دورها الانتاجي، بالاضافة الى دورها التناسلي، ظهر النهج المعروف بـ"دور المرأة في التنمية". ولا يركّز هذا النهج على الإنصاف فقط وإنما يركّز أيضاً على اعتبارات اقتصادية ضمن صيغة للتنمية تعتبر أن مشاركة المرأة في عملية التنمية ضرورية لتطبيق مبدأ استخدام الموارد الشحيحة على أحسن وجه، سواء أكانت هذه الموارد بشرية أم مالية.

وشهدت الثمانينيات بداية مرحلة "تمكين" المرأة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي. وخلال هذه العقد، كان هناك تحوّل أوضح نحو الشراكة في النشاط الاقتصادي وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية. واعتُمدت سياسات جديدة واتُخذت تدابير ترمي الى منح المرأة المساواة في فرص التعليم والتدريب، والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها، والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات. وخلال هذا العقد، برزت مسائل التمكين الاقتصادي للمرأة، وانتشرت المنظمات غير الحكومية والمعنية بذلك، وانصب الاهتمام على بناء مؤسساتها وقدراتها.

وعليه، كانت المرأة في مرحلة نهج "الرعاية" مقيدة بدورها التقليدي داخل الأسرة، تستفيد من الرعاية بشكلٍ غير مباشر نتيجة للآثار الثانوية للنمو الاقتصادي والتنمية، ولم يوجّه أي أهتمام للدور الذي كان من الممكن أن تضطلع به في عملية التنمية. وعلى خلاف ذلك، اعتُبرت المرأة في المرحلتين التاليتين، وهما مرحلتا "دور المرأة في التنمية" و"تمكين المرأة"، عنصراً "إضافيا" في الخطط والبرامج الإنمائية القائمة. أي إن التنمية اعتُبرت عملية مستمرة يمكن أن تساهم المرأة فيها مساهمة إضافية هامة، وذاك مَرْبحٌ لم يكن متوقعاً في صيغة التنمية.

أما اليوم ومنذ التسعينيات، فقد اتخذت الحركة "النسائية" أبعاداً جديدة. والنموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين يشدد على المشاركة والمساواة والإنصاف وعلى اتباع نهج أكثر تكاملاً وشمولية فيما يتعلق بالتنمية. كما انه يأتي بالمرأة الى التنمية كعامل تغيير وشريكة مساوية للرجل، وكعنصر أساسي في عملية التنمية التي تتوازن فيها الأدوار بين المراقبة والسلطة. ويقوم هذا النهج على استراتيجية للرعاية باتجاهين: من الفرد الى المجتمع أو الاقتصاد وبالعكس، ويدعم تبسيط عملية التنمية وإدراج الفوارق بين الجنسين ضمن الاهتمامات الرئيسية. كما انه يعطي مزيداً من الأهمية لرفع درجة الوعي بحاجة المجتمع الى تمكين المرأة بالمعنى الواسع لهذه العبارة، ولتفهّم الأدوار والمسؤوليات المختلفة التي تقع على عاتق الرجل والمرأة، ويعتمد على التغييرات الناتجة عن ذلك في مواقف المجتمع ككل. وفي إطار النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، يكتسب مفهوم "التمكين" معنى أوسع، بحيث يتعدى الأمن المالي والاستقلال الاقتصادي والاتكال على الذات ليشمل التعليم والتدريب والتأهيل بالاضافة الى التوعية بالحقوق والمسؤوليات. وبخلاف منظور "دور المرأة في التنمية"، يراعي منظور النوع الإجتماعي أدوار المرأة والرجل، ويقتضي تحليل التباينات بين الجنسين والتخطيط مع مراعاة الفوارق بين الجنسين في المراحل المبكرة من إعداد السياسات والبرامج التي تشملها الخطط الانمائية. وبموجب نهج "النوع الإجتماعي والتنمية"، تُعتبر المرأة جزءاً من صيغة التنمية، لا عنصراً إضافياً.

ولا يعني اختيار أي من هذه النُهُج استبعاد النُهُج الأخرى. وليس هناك خط واضح يفصل بين نهجي "دور المرأة في التنمية" أو "تمكين المرأة" ونهج "النوع الإجتماعي والتنمية". وكثيراً ما تتداخل هذه النُهُج. ولكن يمكن الإستخلاص مما مضى أن التحول عبر الزمن من نهجٍ الى آخر ليس إلا عملية متواصلة تمثل تطوراً مستمراً يؤدي بلا شك الى تحسين مركز المرأة. وتشير الأدلة التجريبية الى أن النهج المتبع في أي فترة من الزمن، في الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد، يمكن ان يتوقف على مستوى نمو ذلك البلد. وقد يدل هذا على عدة أمور، منها مركز المرأة الفعلي، وليس على مجرد الالتزام الشرعي بالانصاف والمساواة في الفرص بين المرأة والرجل.

ومن هذا المنطلق يشار إلى تنامي هذه الحركة الإصطلاحية الجديدة التي تعالج الواقع النسائي والتي انعكست في بلورة وشيوع بعض المناهج التحليلية والمفاهيم المتعلقة بها كمفهوم النوع الاجتماعي (gender) والتمكين (empowerment) والمساواة وإدماج النوع الإجتماعي في السياسات الرئيسية (gender mainstreaming) وغيرها من المفاهيم مثل التحليل المبني على النوع الإجتماعي (gender analysis) والتخطيط للنوع الإجتماعي (gender planning) والإحصاءات المفصّلة بحسب نوع الجنس (gender-disaggregated statistics) والتدقيق المستند عل النوع الإجتماعي (gender audit) التي انعكست في برامج عمل المنظمات النسائية وأهدافها بل في الخطط والبرامج الحكومية. وأصبحت اليوم عملية إدماج النوع الاجتماعي في التنمية (Gender and Development) وتطوير مؤشرات تلاحظ قضايا التفاوت بين الجنسين من العناصر الأساسية في تخطيط البرامج

وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها. ومن الأسباب الأساسية لرواج هذه المقاربة الجديدة لدى عديد من الهيئات الدولية والمنظمات الأهلية، الإقرار بالبطء الحاصل في تحسين أوضاع النساء، ولاسيما منها في الدول الأقل نمواً، والتهميش المتواصل للمشاريع الخاصة بالمرأة. وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من جميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية.

وقد أوضحت العديد من البحوث والدراسات أن فشل برامج التنمية في الحقب الماضية إنما يعود إلى التركيز على الأبعاد الإقتصادية للتنمية مع تهميش الأبعاد الإجتماعية، ولعدم اتباع المنهج الشمولي للتنمية (holistic approach) بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التوزيع غير العادل للموارد والمنافع ومواقع اتخاذ القرار وعدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة بل التمييز بين النساء والرجال. أي فشلت برامج التنمية لعدم شموليتها ولتهميشها للقدرة الكامنة النساء في المساهمة والمشاركة في العملية التنموية وفي البرامج الإجتماعية لقضايا النوع والأدوار الاجتماعية والفوارق بين الجنسين التي تؤدي إلى تحمل المرأة أعباء غير متساوية في العمل والإنتاج.

وكانت الحركة النسائية العالمية، التي تأثرت بعقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥)، قد أصدرت منذ السبعينيات، نداء إلى الوكالات الدولية للتنمية وإلى الحكومات بغية "إدماج المرأة في التنمية". وأتى الرد الأول بإستحداث مكاتب لإدماج المرأة في التنمية (Women In Development - WID) في المؤسسات الدولية، إضافة إلى تمويل وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة للنساء وتعود بالنفع عليهن، لا سيما الفقيرات منهن في الدول النامية. وأقيمت نقاط إرتكاز وإدارات خاصة في المؤسسات الحكومية لإدماج المرأة في التنمية في المؤسسات الدولية ووفر لها المصادر لتمويل وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة للنساء ولاسيما الفقيرات منهن في الدول النامية.

وقد ظهر في نهاية العقد، أنه بالرغم من بعض الآثار الإيجابية لهذه المقاربة مثل العناية التي تم إيلاؤها لدور المرأة في سوق العمل والاهتمام بدور النساء في القطاع غير المنظم والمرأة الريفية والفقيرة والأمية، إلا أنها لم تنجح في جعلهن شريكاً فعّالاً في التنمية، ولم تستطع أن تضمن المساواة بينهن وبين الرجال في مجال الاستفادة من الموارد المتاحة ودعم الاستقلال الذاتي من أجل حياة أفضل.

كما اتضح أن المشاريع المموّلة انطلاقاً من هذه المقاربة، لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاستراتيجية للنساء ولم تستفد من اعتمادات مالية ضئيلة بالقياس للميزانيات المخصّصة لمشاريع أخرى. وقد أدّى التركيز على مفاهيم "النساء" و"الجنس" في تلك الفترة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المضامين البيولوجية لهذين المصطلحين، إلى التشجيع على المواقف التي تنادي بحتمية الإبقاء على الأدوار الاجتماعية التقليدية وعلى موقع النساء في المجتمع على ما هو عليه.

أما مقاربة "النوع الاجتماعي والتنمية" التي فرضت نفسها ابتداءً من الثمانينيات، وتبنّتها

المؤتمرات الدولية المتتالية. فهي تعتمد على منظور تمكين المرأة من خلال إلقاء الضوء على كل من حاجاتها الاستراتيجية وأدوارها الاجتماعية،ما يسمح بإدماج المرأة في جميع الأنشطة ومنذ البداية كعنصر فاعل في التنمية، من خلال تطوير قدراتها الذاتية ودعم استقلاليتها وتفجير طاقاتها الإبداعية وإيلاء احتياجاتها الاستراتيجية مكانة مركزية في التخطيط والبرمجة

كما تضمن هذه المقاربة، إدراج قضايا النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي للتنمية (ما يعرف بإدماج النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي للتنمية Gender mainstreaming)، أي في جميع السياسات القطاعية و المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، من حيث الإقرار بأن كلا من النساء والرجال شركاء فعّالين في التنمية، وأن مشاركتهم في بلورة السياسات والبرامج وتطويرها ضرورة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ويعد مفهوم النوع الاجتماعي اليوم من الأدوات الأساسية للتحليل الاجتماعي وتصميم البرامج التنموية، إذ تعتبر الفوارق الناجمة عن النوع الاجتماعي من أهم المشاكل التي تحول دون نجاح هذه البرامج وتقف حاجزاً يمنع استمراريتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أثار مصطلح "الجندر" (أي النوع الاجتماعي) في بدايته ردود فعل عنيفة من قبل عدد من الأطراف والقوى المحافظة، ولاسيما منها الجماعات الأصولية، التي رأت فيه "مؤامرة غربية لتمرير الشذوذ" وما أسموه "بالتنوّع الجنسي" أو "المثلية الجنسية"[111].

ولهذا السبب اعترضت معظم وفود الدول العربية على هذا المصطلح وعلى مصطلح المساواة لدى مناقشة مسودة منهاج عمل بيجين، وطلبت تفسيرا لمعناه أو تعويضه بكلمة أخرى من الجهات التي أعدت وثيقة المؤتمر. وبفضل الجهود التي بذلتها العديد من الهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات الأهلية للتعريف بفحوى هذه المقاربة الجديدة وإبراز أبعادها السياسية والعملية، عرف مفهوم النوع الاجتماعي انتشاراً واسعاً في العالم العربي خلال العقود الأخيرة وتبنته معظم الجهات الرسمية والمنظمات النسائية والباحثين في مجال التنمية.

ومع مرور الوقت، وبفضل الجهود التي بذلها عدد من الهيئات الدولية والمنظمات الأهلية للتعريف بفحوى هذه المقاربة الجديدة، وإبراز أبعادها السياسية والعملية، عرف مفهوم النوع الاجتماعي انتشاراً واسعاً في العالم العربي خلال العقود الأخيرة، إذ تم تبنّيه من قبل معظم الجهات الرسمية وغالبية المنظمات النسائية والباحثين والباحثات والعاملين والعاملات في مجال التنمية، كمنهج عملي لتحقيق المساواة بين الجنسين.

---

(١١١) فؤاد عبد الكريم آل عبد الكريم، "المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير"، انظر موقع
http://www.albayan-magazine.com/monthly-books/mraa/iindex.html

باء. العمل التنموي والعمل النسائي الجديد: الاتصال والانفصال

وبموازاة تنامي الوعي بالهوية النسائية الجديدة، شهدت مرحلة التسعينيات تطوّرات كمّية ونوعيّة في العمل التنموي النسائي في مختلف الدول العربية، نجمت عن التطوّر المعرفي لدى العاملين والعاملات في الجمعيات الأهلية وما تم اكتسابه من خبرات متنوّعة في مجالات العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة الانفتاح على التجارب الخارجية العربية والدولية، وازدياد الاهتمام بالمنظور التنموي الحديث.

وكانت الجمعيات الأهلية النسائية قد اعتمدت -غالباً- على فلسفة البرّ والإحسان فاقتصرت أنشطتها في بدايتها الأولى وحتى الثمانينيات على المجالات التقليدية في الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات ومساعدة الأسر المحتاجة ورعاية الأمومة والطفولة والمعاقين والمسنين والتثقيف الصحي والاجتماعي والديني، وذلك وفقاً للنظرة التقليدية لدور النساء ومكانتها في المجتمع.

ومع تضاعف عدد الجمعيات النسائية بشكل مطّرد في الثمانينيات واستقطاب العمل الأهلي لاهتمام عدد من المنظمات الدولية، ولا سيما هيئات الأمم المتحدة، إضافة إلى الجهات المانحة، شهدت الجمعيات الأهلية النسائية تغييراً تدريجياً في توجّهاتها واستراتيجيّاتها بما يخدم التنمية المستدامة واستمرارية المشاريع التنموية، كل ذلك بارتباط وثيق بالقضايا الرئيسية التي تعاني منها النساء في المجتمع العربي، كضعف المشاركة في سوق العمل والمساهمة في صنع القرار والفقر والبطالة والعنف والمسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية في مفهومها الجديد وغياب مشاركتها في الحياة السياسية وغيرها. ورافق هذا التحول من أعمال البر والوعظ والإحسان والرعاية الخيرية، إلى العمل التنموي التعبوي اعتماد جملة من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة والمشاركة الشعبية والاعتماد على الذات وتمكين الفئات المستهدفة على سبيل المثال لا الحصر[١١٢].

واكتسب العمل النسائي أهمية أكبر بعد إصرار الهيئات والمؤسسات الدولية على ضرورة تفعيل الدور النسائي في التنمية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني والقطاع الأهلي.

في حين ظهرت مفاهيم اقتصادية وسياسية موازية تتعلق بتحوّل الاقتصادات العالمية برمّتها إلى نظام السوق من ناحية، وامتداد توسّع المجتمع المدني من خلال عمليّات التحوّل الديمقراطي من ناحية أخرى. ويلقى قطاع المنظمات الأهلية أو غير الحكومية (Non Governmental Organisations NGOs) تشجيعاً خاصاً لدوره في ملء الفراغ الناجم عن تراجع الدولة عن تأدية مهامها والتزاماتها في مجال الرعاية الاجتماعية وفي تزويد مواطنيها بالخدمات الاجتماعية اللازمة، وذلك في إطار تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي (Structural Adjustment Programs SAPs) المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١١٣].

---

(١١٢) الأمم المتحدة، جنيف، معهد الأبحاث من أجل التنمية الاجتماعية، "أياد مرئية، خمّل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية"، ترجمة الإسكوا.

(١١٣) المصدر السابق.

وفي هذا السياق، اعتبرت المنظمات النسائية الأهلية الأطر الأنسب لحشد طاقات النساء وتوجيه قدراتهن ضمن إطار العملية التنموية وتحسين ظروف عيش الأسر المعوزة وتطوير أوضاعها والتخفيف من حدة الفقر. وأصبحت جمعيات تنمية المجتمعات المحلية، وهي الأقرب إلى المنظمات القاعدية المتصلة بالطبقات الشعبية وبعامة الناس، موضوع اهتمام الوكالات الوطنية والدولية بصفتها الأطر الملائمة لتعبئة النساء والرجال معاً وتعميم الوعي لديهم، إضافة إلى تقديم الخدمات الضرورية إلى المجتمع المحلي[١١٤].

وقد أدركت الجمعيات النسائية الأهلية الحاجة إلى إحداث نقلة نوعية في برامجها ومنهجية عملها لتحقيق النجاح وللمساهمة في التنمية المطلوبة. فبدأت الجهود الحثيثة تبذل من قبل كل من الدولة والممولين لإحداث التطوّر المطلوب، ليس فقط على مستوى رفع قدرات القيادات النسائية، بل ومستوى القوانين والأنظمة والإجراءات التي تحكم العمل الأهلي بشكل عام. وقد ساهم ذلك في:

أولاً، زيادة الانفتاح على التجارب الخارجية وعلى أسس العمل التنموي في مختلف بقاع العالم. وقد لعب برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية دوراً هاماً في تطوير منهجيّة العمل لدى الجمعيات النسائية العربية، خاصة في دول الخليج العربي، من خلال تقديمه المساعدة الفنية والدعم المادي لبعض البرامج والمشاريع المتميّزة التي تخدم قضايا النساء والأطفال. كما ساهم هذا البرنامج في توطيد العلاقات بين مختلف الجمعيات النسائية الأهلية التنموية والمطلبية وتبادل التجارب والخبرات فيما بينها. كما قدّم البرامج التدريبية لتشكيل الأطر وتطوير الأداء الإداري للجمعيات في عدد من الدول العربية خلال التسعينيات، فضلاً عن مساهمته في تأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية كملتقى للتواصل والحوار[١١٥].

ثانياً، بروز نخبة جديدة من القيادات النسائية حاملات الشهادات العليا والأكاديميات، مما أدّى إلى إحداث ضغط متزايد بهدف تطوير عمل الجمعيات وتغيير منهجيات العمل ورفع القيود المفروضة على العمل النسائي الأهلي وتعبئة الموارد المالية اللازمة، إضافة إلى استقطاب شرائح واسعة من المجتمع النسائي للانخراط في الحياة الأهلية.

ثالثاً، ارتفاع نسبة اهتمام الأوساط العلمية في العقد الأخير بالعمل التنموي الذي تجلّى في تنظيم الندوات والاجتماعات العملية حول برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية، ليس فقط من قبل المؤسّسات المتخصصة، بل أيضاً من قبل مراكز البحوث والدراسات والجامعات ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بقطاع المرأة كمنظمتي "الإسكوا" و"اليونيفم". وتمّ إصدار عدد من الموسوعات

---

(١١٤) سارة بن نفيسة، "منظمات غير حكومية، الحكمية والتنمية في العالم العربي"، منظمة اليونسكو، ٢٠٠٤. انظر http://www.unesco.org/most/nefissa.html

(١١٥) منيرة أحمد فخرو، يحي الحداد، منيرة الناهض، "تطوّر الحركات النسائية في دول الخليج"، الإسكوا، ٢٠٠٣ -ص ٢٢٩.

والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع التي تناولت مظاهر القصور العديدة التي تعاني منها الجمعيات النسائية الأهلية في العالم العربي، من ضعف في التدريب المتخصص وتكرار الأنشطة والبرامج وانخفاض مستوى التنسيق بين الجمعيات وغياب الديمقراطية في أساليب إدارتها، إضافة إلى القيود القانونية المفروضة عليها من قبل السلطة في مختلف البلدان العربية والتي تعيق تطوّرها وتحدّ من تأثيرها السياسي كما تقلص من جدواها. فبالرغم من التقدّم الذي تم إحرازه في العمل الأهلي العربي خلال الحقبة الأخيرة، ما زالت العراقيل والعوائق المحدّدة والتي تحول دون تحقيق مشاركة بناءة للمجتمع المدني بشكل عام والمنظمات النسائية بشكل خاص، قائمة في معظم الدول العربية.

كما بقي نزوع الحركة النسائية المتزايد إلى الانخراط في المنظمات غير الحكومية محلّ جدال ونقاش بالنسبة للجمعيات النسائية الجديدة الراديكالية التي ترى في ذلك تخلياً من قبل المجموعات النسائية عن الأنشطة ذات التوجه النسائي البحت، مثل التعبئة والتربية الشعبية وتعميم الوعي والمطالبة بالحقوق والمساواة بين الجنسين. إذ تحوّلت هذه الأنشطة إلى وظائف يغلب عليها الطابع الاستشاري والاجتماعي التنموي. وهي تصبّ عملها على حاجات المرأة الحياتية الآنية أكثر من تركيزها على العلاقات بين الجنسين والأدوار الاجتماعية. كما أنها تتبنى وجهة نظر تقليدية في عديد من القضايا ولا تطرح دور المرأة ومكانتها في المجتمع بوضوح، وتتجنّب الخوض في المسائل السياسية.

وبالرغم من أن هذه المنظمات موجّهة إلى النساء تحديداً، فإن الافتقار للوعي بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) حدّ من قدرتها على المساهمة الفعالة في تغيير أوضاعهنّ ومكانتهن في المجتمع.

والجدير بالذكر، أن النجاح الجمعي التي حقّقته المنظمات النسائية الأهلية أثناء التحضير لمختلف المؤتمرات الدولية التي تعاقبت خلال العقد الأخير، وعلى وجه الخصوص، مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي الرابع للنساء، قد دفع عدداً من المنظمات الأهلية على اختلاف مشاربها وإيديولوجياتها للعمل معاً من أجل إعلاء حقوق المرأة التي أكد عليها المؤتمران. فأسهم ذلك في ضخّ حيوية جديدة في المنظمات النسائية الأهلية على المستويين الوطني والإقليمي، مما لفت انتباهها إلى عدة قضايا مرتبطة بالنوع الاجتماعي لم تكن تدركها من قبل.

جيم. المشهد التعددي للحركات النسائية الجديدة

يتزامن تصاعد الموجة الثانية من الحركات النسائية العربية مع الأجواء والمناخ العام الزاخرة بالتحولات والذي ميّزت منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات. فبرزت أشكال جديدة للعمل النسائي، وتزايد أعداد المنخرطات فيها، من متعلّمات ومهنيّات ليشمل معظم الدول العربية، بما في ذلك البلدان التي عرفت مسارات تحديثية وتنموية متأخرة كدول الخليج العربي.

فإلى جانب الجمعيات الرعوية ذات الطابع الخيري الذي سبق تأسيسها خلال مرحلة ما بعد الاستقلال والجمعيات النسائية الرسمية وشبه الرسمية التي بادرت الحكومات العربية إلى إنشائها إضافة إلى ما صمد من الجمعيات النسائية المستقلة، تشكّلت جمعيات نسائية جديدة، دشّنت للجيل الثاني من الحركات النسائية.

وستأخذ الأطر التنظيمية لهذه الحركات أشكالاً متعدّدة ومختلفة، بدءاً بالجمعيات المستقلّة العاملة في مجال المطالبة بالحقوق وتعميم الوعي والمرافعة وتمكين النساء، مروراً بأمانات المرأة التابعة للأحزاب السياسية، وصولاً إلى الهيئات النسائية التابعة للنقابات والمنظمات المهنية أو الحرة.

وعرف نشاط هذه التنظيمات زخماً كبيراً، تمثل خاصة في إصدار المجلات والدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات والاحتفال باليوم العالمي للنساء وتنظيم الحملات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل والختان والعنف المسلط على النساء وتقديم الاستشارات القانونية والمساعدات الصحية والتدريب، إضافة إلى تشكيل مجموعات للتفاوض مع الحكومات حول الإصلاحات القانونية والخطط والبرامج اللازمة لدعم مكانة النساء في المجتمع.

كما أن اهتمام المؤسسات المانحة الأجنبية بتمويل المنظّمات غير الحكومية، وانعقاد المؤتمرات الدولية المتتالية، وما رافقها من جدل واسع حول قضايا حقوق النساء، قد أتاح الفرصة لكثير من التجمّعات النسائية بأن تنظّم نفسها وبأن تظهر على الساحتين الوطنية والدولية.

وبما أن كثيراً ممن سعيْنَ إلى تأسيس المنظمات النسائية في تلك الفترة، ارتبطن من قريب أو بعيد، بأنشطة القوى السياسية والتيارات الفكرية التي تجاذبت المشهد العربي، انعكس ذلك في رؤاهنّ وخطابهنّ، فاقترنت مطالبهنّ بمطالب بقية الحركات الاجتماعية.
وقد تجلى ذلك في تعدّدية التعبير النسائي، وفي تنوّع خطابه وروافده المنظّمة وغير المنظمة التي ساهمت مجتمعة، أياً تكن خلفياتها الإيديولوجية أو المرجعية، في خلق ديناميكية غير مألوفة وحركة رأي مؤيدة أو مناهضة لحقوق النساء، إذ ستتصدّر هذه المسألة المناقشات الاجتماعية والسياسية في مختلف بقاع العالم العربي.

وللحركات النسائية في هذا الشأن مدارس ونظريات، ينطلق كل منها وفق تأطير تنظيمي مختلف يحاول توثيق مسوّغات تهميش النساء واضطهادهنّ ووسائل واستراتيجيات حمايتهنّ وانتزاع حقوقهنّ.

وتقودنا محاولة فهم واستقراء الطبوغرافيا السياسية والإيديولوجية التي تناضل ضمنها الناشطات في هذه الحركات، إلى طرح عدد من الأسئلة المثيرة للاهتمام:

(أ) ما هي المرجعيات الأساسية التي تعتمدها ناشطات هذه الحركات لتحديد هويتهن وصياغة استراتيجياتهن؟
(ب) ما هي الرؤى والأطروحات الرئيسية التي تنقسم حولها النساء المناضلات ضمن هذه الحركات؟

إذ لا يمكن فهم سياق الفاعلية النسائية خلال هذه الفترة، إلا بالعودة إلى عدد من الرؤى والأطروحات التي اجتمعت وانشقّت حولها مناضلات هذه الحركات، كالحداثة والتغريب، والخصوصيّة والكونية، والعلمانية والمرجعية الدينية، والعلاقة بالأحزاب السياسية وبالدولة، والموقف من اتفاقية "سيداو" ومن المؤتمرات الدولية، وما حملتها من مصطلحات وأطروحات كالنوع الاجتماعي والحقوق الإنجابية أو غيرها. وقد تطوّرت هذه الرؤى أحيانا إلى حالة استقطاب وتشظي، أصابت فاعلية حركة حقوق المرأة وأنهكت طاقاتها.

وإذا كان هذا الفصل لا يستهدف إجراء رصد تفصيلي وتصنيف دقيق للحركات النسائية العربية المعاصرة بمختلف فصائلها، فإنه بالإمكان تقسيم الحركات النسائية وفق ثلاثة تيارات أساسية، تشكّل ثلاثة أقطاب واضحة المعالم. إلا أنه لا يشكّل كل قطب منها جزءاً منفصلاً عن الآخر، بل إنها تتداخل وتتشابك في أكثر من موقع. أما التيارات الثلاثة فهي التيار الإصلاحي التمكيني والتيار النسائي الإسلامي والتيار النسائي الراديكالي.

١ . التيار النسائي الإصلاحي التمكيني

وهو تيار يضم الجمعيات النسائية العاملة في المجالات الخيرية والرعائية كما الدعاية وتعميم الوعي وتمكين النساء أو إنه قد يشمل الجمعيات التي تسعى إلى الجمع بين كل تلك المجالات، كأمانات المرأة في الأحزاب السياسية والاتحادات النسائية الرسمية والجمعيات الرعوية والجمعيات التنموية.

وتهدف هذه الجمعيات عادة إلى تحسين أوضاع النساء والنهوض بقدراتهن والاستجابة إلى حاجياتهن العملية والآنية من خلال جملة من الأنشطة الرامية إلى تقديم المساعدة القانونية والصحية وتلك التي تسعى إلى مقاومة الفقر ومحو الأمية وغيرها من البرامج التمكينية، دون المساس بالأسس الأبوية التي تنجم عنها اللامساواة بين الجنسين وتوزيع الأدوار الاجتماعية وتلبية حاجات النساء الاستراتيجية. وقد حال ذلك دون إثارة عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بأوضاع النساء، بما فيها المسائل المتعلّقة بمدوّنة الأحوال الشخصية ومسألة الجنسية والحقوق الإنجابية. وقد تعتبر هذه الجمعيات في كثير من الحالات، امتداداً للموجة الأولى للحركات النسائية التي سعت إلى الارتقاء بالمرأة مستندة إلى مقولات المشروع النهضوي والتحرري الوطني.
ومن هذا المنطلق، اتّسمت مواقف هذه الجمعيات من الاتفاقيات الدولية ولاسيما منها اتفاقية

"سيداو" بالازدواجية والتذبذب. إذ تناغم موقف هذه المجموعة أو تعارض مع موقف الدولة بالنسبة للحقوق التي نصّت عليها هذه الاتفاقيات لتشمل التحفظات والشروط التي وضعتها لرفضها أو قبولها. فكانت "الخصوصية الثقافية" المبرّر لموقف التحفظ أو الامتناع عن تبني اللائحة المطلبية التي جاءت بها هذه الآليات.[١١٦]

فعلى سبيل المثال، وخلال انعقاد أول قمة عربية نسائية في القاهرة عام ٢٠٠٠ صرح أحد المسؤولين الحاضرين في مقابلة صحفية أن "للمنطقة العربية خصوصيّاتها، ولذلك فهي غير معنية بالمواثيق والمقررات الدولية". وقد صدر عن المؤتمر نفسه، بيان عيّن الأول من شباط/فبراير "يوم المرأة العربية"، مما فرض شرخاً بين نساء المنطقة واليوم العالمي للنساء المحدّد في ٨ آذار/مارس، وعزّزا الجدلية القائمة حول "الخصوصية الثقافية العربية".[١١٧]

ونتيجة لهذه العلاقة التي تربط الجمعيات المنتسبة إلى هذا التيار بالدولة، نراها تتمتع بهامش من حرية النشاط والتحرّك وبإمكانيات مادّية وبشرية وتسهيلات إدارية هامة. فاستطاعت هذه الجمعيات استغلال هذه الأوضاع للتعبئة والانتشار والاستقطاب ومدّ شبكة فروعها إلى كامل أرجاء التراب الوطني، لتبني قاعدة جماهرية واسعة، بما في ذلك الأرياف.

٢. التيار النسائي الإسلامي الأصولي

لقد تشكلت منذ منتصف السبعينيات رؤية إسلامية أصولية متكاملة حول قضايا النساء وسبل معالجتها. وبرزت إلى الوجود عدد من الناشطات والرموز والجمعيات التي طوّرت هذه الرؤية عبر نشاطات عملية متعدّدة الأوجه، وروّجتها في صفوف عموم النساء، حتى أصبحت تشكّل عنصراً أساسياً من المشهد الاجتماعي والثقافي العربي.

ولئن وجب الإقرار بهذه الظاهرة وعمق تأثيرها، فإنه من الصعوبة بمكان الإقرار بوجود حركة نسائية إسلامية أصولية مستقلّة ونابعة من مبادرة نسائية بحتة، ذلك أن هذه الرؤية قد تبلورت وتطوّرت في مرحلة أولى داخل التنظيمات والأطر الأصولية التي أسّسها الرجال، قبل أن يتم ترويجها في مرحلة ثانية من قبل ناشطات، شكّلن الواجهة النسائية لهذه التنظيمات.

تميّزت رؤية الناشطات في هذا التيار خلال هذه الفترة بدحض المفاهيم والمصطلحات التي طوّرتها

---

(١١٦) أنظرْ جدول الدول العربية الموقّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء وتحفّظاتها على بعض بنودها.

(١١٧) لينا أبو حبيب، "اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة في العالم العربي"، مقالة إلكترونية باللغة العربية. انظر http://www.macmag-glip.org/Arabic/Newsletter_gender2.html

الحركات النسائية وكرّستها المؤتمرات الدولية المتتالية المرتكزة على مفهوم النوع الاجتماعي. فرأت فيها مؤامرة على بنية الأسرة الإسلامية واستبدالاً جائراً للأدوار التي أملتها الفطرة البشرية وضرباً للقيم الإسلامية التي نظّمت الأدوار بين الجنسين داخل الأسرة والمجتمع، وذلك وفقاً لتأويلها الخاص.

وقد لعبت هذه الجمعيات النسائية الجديدة دوراً هاماً في تهميش الأصوات النسائية المطالبة بحقوق النساء، وجرى التأكيد على الأدوار التقليدية للنساء داخل الأسرة والمجتمع والتي تعتبر نتيجة منطقية للفروقات البيولوجية، لا نتيجة تراكم تاريخي اجتماعي. كما حثت الجمعيات الإسلامية الأصولية النساء على ارتداء الحجاب والاحتشام والعفة والاستقامة.

وتمثل نشاط هذه الجمعيات في تنظيم دورات تدرّس العلوم الإسلامية وتعطي المحاضرات والندوات الدينية على مدار السنة بهدف "إنقاذ المجتمع من الانحلال الأخلاقي والقيم الغربية التي تهدّد المجتمعات الإسلامية". وكان الشعار المهيمن في الثمانينيات هو "إذا صلحت المرأة، صلح المجتمع".

واتخذت الناشطات من الكتب والمقالات الصحفية والندوات العامة والبرامج التلفزيونية والمحاضرات، منابر لنشر آرائهن حول جملة من القضايا، مثل التعليم والحجاب وموقع المرأة في الأسرة من منظور سلفي. كما تعالت في مصر وفي بعض الدول العربية الأخرى الدعوة إلى تأسيس حركة نسائية أصولية مستقلّة عن التيارات الدينية الرجالية.

تضاعف نشاط الحركات النسائية الأصولية بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي وصفه الأصوليون بأنه أخطر مؤتمر يستهدف المرأة والمجتمعات الإسلامية. كما شنّت هجوماً على المفاهيم التي جاءت بها هذه المؤتمرات، ولا سيّما مفاهيم "الصحة الإنجابية" و"الحقوق الإنجابية" و"النوع الاجتماعي"، وذلك "لتناقضها مع القيم والمبادئ الدينية السامية ولخطرها الشديد على الأسرة والمجتمع"[١١٨]. إذ اعتبرت هذه الحركات أن "فلسفة النوع الاجتماعي لا تعترف بتأثير الفروقات البيولوجية الفطرية في تحديد أدوار الرجال والنساء، وأن سياسات النوع الاجتماعي تسعى إلى الخروج عن الصيغة النمطية للأسرة للوصول إلى تماثل كامل بين الذكر والأنثى". وبناء على ما سبق، فهي تستخدم للنيل من مقوّمات الأمة الإسلامية عقيدة ومنهجاً وسلوكاً.

وفي السياق ذاته، أثار مفهوم "الصحة الإنجابية" الذي برز بمناسبة "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، التحفظات عينها من قبل الأطراف إيّاها، بحجّة أن هذا المفهوم يروّج لقيم معادية للقيم العربية الإسلامية، مثل التنفير من الزواج المبكر والحدّ من الإنجاب وتحديد النسل وإباحة الإجهاض وتشجيع

---

(١١٨) منظمة أم عطية الأنصارية، انظر موقع http://www.umatia.org.

العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج وغيرها من القيم المنافية للإسلام وفقاً لمزاعمها. كما اعتبرت مبادرات بعض الدول العربية مثل الأردن والجمهورية العربية السورية وتونس لإدراج مفاهيم الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي في المناهج التعليمية ضرباً من الانحلال الأخلاقي وتواطؤاً مع الغرب وتشجيعاً للمراهقين والمراهقات على "تعاطي الفساد"[١١٩].

صحيح أن السمات المذكورة أعلاه هي السمات البارزة للحركة النسائية الأصولية في المشرق والمغرب، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، إغفال الأصوات المعتدلة والمستنيرة لبعض الناشطات الإسلاميات، اللواتي استطعن اعتماد صوت مسموع ضمن الخطاب الديني السائد، إضافة إلى انتقادهن لنظرائهن من الرجال بسبب إساءة فهمهم للإسلام وقراءتهم المغلوطة لدور النساء في الدولة الإسلامية المنشودة.

فإلى جانب الجمعيات النسائية الأصولية التقليدية، شهدت الثمانينيات ظهور جيل جديد من الداعيات الإسلاميات، تميّز بجرأته الشديدة وأسلوبه المباشر والصريح حيث شدّدت الناشطات فيه على تساوق الإسلام مع الشروط المعيارية للأمم المتحدة حول حقوق النساء، وأكّدن على أن التقاليد السائدة منذ الجاهلية في الدول الإسلامية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن التمييز ضد المرأة وليس الدين.

ومن أمثال هذا التوجه ورموزه، نذكر هبة رؤوف عزت، الداعية الإسلامية المصرية التي عبّرت عن هدفها في تغيير المجتمع من الداخل، من أجل تحقيق تصوّرها للدولة الإسلامية. إذ اختارت الاجتهاد وإعادة تفسير الأصول الدينية واستقصاء التاريخ الإسلامي كطرق لتطوير نظرية الإسلام حول تحرير النساء، حيث أن الإسلام يمنح النساء حقوقهن التي يرفض المجتمع الذكوري الإقرار بها.

٣. التيار النسائي الجديد

يتمثل هذا التيار، في تجمّعات من النساء، انحدر معظمهن من مختلف مكوّنات الحركة التقدّمية، واتجهن نحو تأسيس جمعيات نسائية مستقلة، على غرار "المرأة الجديدة" في مصر، و"جمعية النساء الديمقراطيات في تونس"، و"الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب" وغيرها من الجمعيات. وهي جمعيات تتميّز من حيث خطابها وتبنيها لمفهوم النوع الاجتماعي وطبيعة أهدافها وأشكال نضالاتها التي ترمي جميعها للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الفضاءين الخاص والعام، وتسعى نحو تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين على مستوى القانون والممارسات والذهنيات، مع تباين في لغتها وتفاوت في أشكال عملها وحجمه. كما يتميّز هذا التيار بتأكيده على

---

(١١٩) المصدر السابق.

الطابع العام العابر للثقافات والطبقات الاجتماعية والذي يتسم به التمييز ضد النساء. كما يعتبر أنصاره أن الأبوية بحدّ ذاتها هي أساس هذا التمييز وسببه.

وقد عاش هذا التيار مخاضاً عبر مراحل، معبّراً عن وعي مزدوج بمحدوديّة الاهتمام بالقضية النسائية في الحياة السياسية وضمن أولوياتها. فمن جهة، ظلت القضية في الغالب شأناً خاصاً بالنساء تسعى من أجل تحقيقه المناضلات دون غيرهن، ومن جهة ثانية، واستمراراً للمرحلة السابقة، لم تتبلور جهود جدّية سعت إلى إدماج النهوض بأوضاع النساء ضمن عمليت التنمية الشاملة للمجتمع بمختلف أبعادها حيث أن النساء يشكّلن نصف المجتمع.

وبناء على ما تقدّم، وبعد استعراض مكوّنات المشهد العام للحركات النسائية العربية انطلاقاً من الثمانينيات إلى اليوم، فإنه بالإمكان تبيان الدواعي التي تكمن وراء تخصيص جزء خاص من هذا التقرير للتيار النسائي الجديد، وهي التالية:

لدى العودة للإطار النظري الذي تمت بلورته في مقدّمة هذا التقرير، يتبيّن أن العامل الحاسم في التمييز بين الحركات النسائية، ليس ما يتوفر لها من إمكانات مادية أو بشرية أو من قدرات عملية على التعبئة وإنما العنصر المحدّد لنوعيتها هي الممارسات النظرية (أي الرؤى والخطاب والاستراتيجيات والمطالب) التي تبقى المحكّ الرئيسي لتقييم طبيعتها.

أما الهدف من تحديد طبيعة هذه الحركات، فهو الكشف عما بلغته من قدرات معرفية وعملية تؤهلها لتجاوز التصوّرات والرؤى السائدة، والتي تشكل حتى ذلك التاريخ الإطار المرجعي لمقاربة قضايا النساء.

واعتماداً على هذا التحديد النظري، فإنه لا يمكن اعتبار الفصيل النسائي الإسلامي الأصولي ولا التيار الإصلاحي التمكيني قوة دفع وتغيير نحو تحقيق المساواة الكاملة والمواطنة الفعلية وذلك للأسباب التالية:

فمن خلال تفحص رؤية التيار النسائي الإسلامي الأصولي وممارسته الاجتماعية، يتضح أن ظهوره قد شكّل ردّة بالنسبة لما حققته الحركات النسائية العربية منذ بداية النهضة، وإنه بالرغم من اتساع قواعده النسائية وإمكانياته المادية الوفيرة: فهو لا يحمل، حلولاً للمعضلات التي تعاني منها النساء، والتي تفضي إلى التمييز الجنسي والإقصاء الاجتماعي، بل على العكس من ذلك، فهو يسعى إلى نسف الحقوق والمكتسبات التي حقّقتها النساء على درب المساواة وتكريس المواطنة، بالإضافة إلى أنه لا يمكن اعتبار ناشطات هذا التيار يشكّلن حركة نسائية قائمة الذات، نظراً لارتباطهن العضوي والوثيق بالتنظيمات السياسية الإسلامية الأصولية.

أما بخصوص التيار الإصلاحي التمكيني، فقد تناول هذا التقرير خصائصه الأساسية من خلال تحليل مختلف مراحل تشكّله التاريخية، وتبيان الأدوار المهمة التي اضطلع بها في النهوض بأوضاع المرأة العربية. إلا أن اقتصار نشاطاته وأعماله على تحسين الأوضاع القائمة، وتلبية الحاجيات العملية والآنية للنساء، لا يخوّله التحوّل إلى عامل تغيير جذري للآليات الأبوية الكامنة وراء اللامساواة بين الجنسين والإقصاء. وهو من شأنه أن يحدّ حكماً من قدرات الجمعيات المكوّنة لهذا التيار على التدخّل الاجتماعي الجريء والحر.

وهكذا، فإن تخصيص جزء خاص لعناصر التيار النسائي الجديد يعود إلى ما يتسم به هذا التيار من رؤية جذرية قادرة على تغيير الأوضاع تجعل منه فاعلاً اجتماعياً مؤثراً.

الجزء الثاني

الحركات النسائية العربية الجديدة بين الطموح والتحديات

أولاً. الحركات النسائية العربية الجديدة والطموح إلى التغيير

يتناول هذا الفصل بالتحليل التيار النسائي الجديد الذي يشكّل إحدى السمات البارزة في المشهد النسائي الحالي. وسيرتكز هذا التحليل على إظهار مرجعياته الفكرية وتجلياته المجتمعية والسمات المميزة له. مما سيتيح الإجابة على السؤال المركزي الذي طرحته مقدمة هذا التقرير، ألا وهو إلى أي مدى شكل هذا التيار حركة اجتماعية بالمفهوم الذي تم تحديده سابقاً، ومن ثم استجلاء إمكانية التغيير في المجتمعات العربية واستشراف ملامحه المستقبلية.

لقد برز التيار النسائي الجديد في المشهد النسائي العام كمعطى جديد أثار ردود فعل متناقضة تراوحت بين الشجب والتأييد، لما حمله من مقولات نظرية جديدة ونجم عنه من سلوكيات اجتماعية مستحدثة. وقد طور هذا التيار طروحات فكرية حول اضطهاد النساء والآليات التي تنجم عنها، فاقترح استراتيجيات مقاومة، واعتمد صيغاً تنظيمية وأنماطاً نضالية لتغيير موازين القوى الجنسية والتصدي للإقصاء والتهميش اللذين تتعرض لهما النساء.

أما أهمية التيار النسائي الجديد فتقوم على اعتماده مقاربة مفهوم النوع الاجتماعي وهي مقاربة تنموية شاملة لاتقصي أياً من مكوّنات المجتمع، وتأخذ بالاعتبار جميع المعطيات المحلية، من ثقافية واجتماعية. لذلك تنوّع مسار الناشطات العربيات وفقاً للتنوع الذي تحفل به البيئة العربية. فزخر التيار النسائي الجديد بالتنوّع والتعدّد في الطروحات والاستراتيجيات في مختلف المناطق، بل وأحياناً داخل القطر الواحد.

ألف. التراكمات الفكرية والنظرية المؤسسة للرؤية والخطاب

استندت الحركات النسائية في أشكالها ونضالاتها الأولى إلى رصيد فكري وزاد معرفي ونظري ذكوري في معظمه، في حين تبنت الحركات النسائية الجديدة مقولات فكرية وطروحات نظرية بلورتها أعلام نسائية من المشرق والمغرب.

وقد ظهرت هذه الأدبيات والكتابات نتيجة تكامل الفكر والممارسة، كما نجمت عن عملية تراكمية وجدلية لنضالات النساء الميدانية من أجل نصرة حقوق النساء من ناحية، وسعياً وراء محاولات نظرية لبناء منظومة فكرية وبلورة رؤى وطروحات تكشف القناع عن النظام الأبوي العربي في تجلياته الخصوصية المحلية والإقليمية من ناحية ثانية.

وظهر عدد من الكاتبات والباحثات العربيات في مختلف المناطق العربية اللواتي سعين إلى بلورة أطر فكرية لحركة نسائية جديدة من خلال مخاطبة الخصوصية المحلية واعتماد مفهوم النوع الاجتماعي. وبادر عدد من الباحثين والباحثات إلى إنتاج مجموعات بحث في الأوساط الجامعية حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. وارتفع عدد الدراسات الاجتماعية والأطروحات التي استعادت أفكار النهضة حول العلاقة الوثيقة التي تربط تطور المجتمع بتطور "وضع المرأة" ومكانتها في المجتمع، انطلاقاً من تحليل ونقد مستفيضين للأسس الأبوية للمجتمع ولمكوّنات الثقافة المحلية.

وقد ساعد على ذلك، تأسيس مراكز للبحوث والدراسات حول المرأة في عدة دول عربية إضافة إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية في بداية التسعينيات، مع إصدار التقرير الأول للتنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي اعتمد مقاربة ترتكز على الإنسان لتجعل منه محور التنمية، كما وضع بناء قدرات النساء وتوسيع خياراتهن ونيلهن حقوقهن في صلب العملية التنموية. وفي الوقت ذاته، تنامت الأدوات التحليلية والأطر النظرية المتعلقة "بمقاربة النوع الاجتماعي" لدى الأوساط الأكاديمية النسوية، مما ساعد على تطوير البحوث والكتابات حول المرأة وترويجها.

باء. تجليات الحركات النسائية الجديدة

وبغية التعمق بمكوّنات الحركة النسائية الجديدة، سيتم تناول أهم تجلياتها على أرض الواقع والرؤى التي طورتها، والأساليب النضالية التي ابتكرتها، إضافة إلى الأهداف التي استنفرت طاقاتها من أجل تحقيقها في دول المشرق والمغرب والخليج.

١. الحركة النسائية الجديدة في المشرق العربي

ففي مصر تمثلت هذه الحركة الجديدة في إنشاء مجموعة من المنظمات النسائية المطلبية والدفاعية التي تحمل توجهاً علمانياً وطابعاً مستقلاً مثل "المرأة الجديدة" ومركز دراسات المرأة "معا" في القاهرة، و"جمعية النهوض وتنمية المرأة"[١٢٠]، و"رابطة المرأة العربية"[١٢١]، و"مؤسسة نور للبحوث ودراسات المرأة العربية"، و"مركز قضايا المرأة المصرية"[١٢٢]، و"المركز المصري لحقوق المرأة"[١٢٣] و"جمعية المرأة والمجتمع"[١٢٤] و"مجموعة بنت الأرض" في المنصورة.

وقد تميزت أعضاء هذه المنظمات بانتماءاتهن السابقة إلى الحركة الطلابية في السبعينيات ومنظمات حقوق الإنسان والتيارات اليسارية ، وتمتّعن بمستوى تعليم عالٍ وقدرة فكرية ولغوية مكنتهن من التنسيق مع المنظمات النسائية العربية والغربية وتبادل التجارب والخبرات معها والقيام بأنشطة مشتركة، خاصة لدى انعقاد المؤتمرات الدولية، وهو ما كان له بالغ الأثر على رؤية هذه المنظمات وجداول أعمالها[١٢٥].

أما نشاطاتها فقد تمحورت على الحاجات الإستراتيجية للنساء التي من شأنها تغيير أوضاعهن بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال أنشطة مطلبية ومناصرة (advocacy) تهدف إلى ذلك. فشملت تنظيم حملات لتغيير القوانين والتنديد بالعنف الأسري وبختان الإناث وغيرها من الممارسات التي تنال من شأن النساء، إضافة إلى القيام بالبحوث والدراسات وتنظيم الندوات وورشات العمل. وقد لعبت هذه الجماعات النسائية التي تمركزت في مجملها في المناطق الحضرية وتحديداً في القاهرة، دوراً فاعلاً في إحداث نقلة نوعية في العمل النسائي كما نجحت في استقطاب عدد هام من المثقفات للانضمام إلى الحركة، خاصة خلال التحضير للمؤتمرات الدولية التي تعاقبت طوال عقد التسعينيات. وفي المقابل، بقي تواصل الحركة النسائية المصرية الجديدة بنساء الطبقات الشعبية ضعيفاً وتأثيرها محدوداً للغاية خارج أوساط المثقفات. وقد استجابت الحكومة المصرية لتلك الحملات عندما أقرّت حظر ختان الإناث في تموز/يوليو ١٩٩٧ وذلك في كل المرافق الحكومية المصرية وبواسطة كل العاملين والعاملات الصحيين التابعين لوزارة الصحة.

أما في مجال قانون الأحوال الشخصية فحاولت إصلاح الوضع عام ٢٠٠٠ من خلال إصدار قانون الخلع الذي يمكن للمرأة من خلاله الحصول على الطلاق.

أما **في الأردن**، فقد كان للبنية القبلية شديدة المحافظة للمجتمع الأردني بالغ الأثر في نشأة الحركة النسائية وتطورها، كما تمت الإشارة إليه البداية. ونتيجة لذلك، تأخر ظهور الحركة النسائية ما يقارب عقداً من الزمن مقارنة بجارتيْها اللبنانية والسورية.

فحتى منتصف السبعينيات، لم يشهد العالم النسائي العلني سوى صيغة العمل الاجتماعي الرعائي. إلا أن إعلان الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة[١٢٦] والمباشرة في التحضير للمؤتمر الأول الذي عقد في المكسيك في السنة نفسها، أدخل نوعاً من الانفراج السياسي الذي سمح بإعادة تأسيس بعض المنظمات النسائية وظهور منظمات جديدة بمبادرة من مجموعة نساء ينتميْنَ للنخبة المثقفة. فتعددت هذه المنظمات في شكل اتحادات نسائية حاملة طابعاً مطلبياً وسياسياً

---

(١٢٠) http://www.hrinfo.net/egypt/nwf/pr031026

(١٢١) http://www.hrinfo.net/diary/mar2004.shtml

(١٢٢) http://www.cewla.org/

(١٢٣) http://hrinfo.net/egypt/ecwr/

(١٢٤) http://www.hrinfo.net/egypt/nwf/pr031026

(١٢٥) نادية عبد الوهاب العفيفي وأمال عبد الهادي: "الحركة النسائية في مصر". مقالة ضمن كتاب "الحركة النسائية العربية". (مجموعة أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية: تونس، فلسطين، مصر، السودان). مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٩٣.

(١٢٦) http://un.org/arabic/events/pap44.html

في الوقت نفسه. وتم إعادة تشكيل "اتحاد المرأة الأردنية"[١٢٧] برئاسة الرائدة النسائية المحامية "إميلي بشارات"، بعد أن سبق وتعرض للحل ، تحت اسم "جمعية الاتحاد النسائي في الأردن". وقد استطاع هذا الاتحاد في الفترة الممتدة بين ١٩٧٥-١٩٨١ السير قُدُماً على صعيد العمل النسائي، إذ كان الجمعية النسائية غير الحكومية الوحيدة الممثلة للمرأة الأردنية والمعبرة عن همومها ومطالبها[١٢٨]. واستطاع الاتحاد إثبات وجوده وتعميم أنشطته في معظم الولايات والمحافظات. كما افتتح عدداً كبيراً من المراكز النسائية في المخيمات والقرى والمناطق الشعبية حيث تنوعت خدماته الاجتماعية والقانونية والمهنية. وقد تبوأ الاتحاد مكانة مرموقة ضمن الحركة النسائية العربية والدولية.

وقد شكل الانتماء السياسي لقيادة الاتحاد ومناضلاته مشكلة انعكست سلباً على بنيته وخطابه وبرامجه، حيث تم نقل الخلافات والإنشقاقات السياسية التي ميزت الأحزاب السياسية في تلك الفترة، إلى صفوف الاتحاد، مما أدى إلى صراعات حادة محتدمة نجم عنها تجميد نشاط الاتحاد لمدة سبع سنوات متتالية، امتدت من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩.

وكان لابد من انتظار بداية التسعينيات التي شهدت نشاطاً نسائياً مكثفاً على الصعيد الدولي وانفراجاً سياسياً على المستوى المحلي، كي يستعيد الاتحاد زخم نشاطه السابق. إذ أسس عندها مرحلة جديدة تمثلت أكثر ما تمثلت في إعادة تنظيم صفوفه وتطوير نظامه الداخلي ولوائحه وتوسيع قاعدة عضويته، بالإضافة إلى تطوير خطابه وبرامج عمله بما يتناسب مع متطلبات المرحلة ويلائم البرامج النسائية الدولية. وحقق الاتحاد إنجازات مهمة كإنشاء مأوى للنساء ضحايا العنف الأسري وخط هاتفي للإرشاد القانوني والاجتماعي ورعاية أطفال الأسر المفككة، فضلا عن نشاطات أخرى عديدة.

واستمر تأسيس الاتحادات والجمعيات واللجان المهنية النسائية طوال فترة الثمانينيات في ظل الانفراج السياسي النسبي الذي شهدته الساحة الأردنية، ترافقها مراحل مد وجزر كثيرة وتواجها صعوبات متعددة ومتنوعة.

ومن أبرز هذه التجمعات، مجموعة اللجان والرابطات التابعة للأحزاب السياسية. وقد لعبت دوراً كبيراً إبان غياب المنظمة النسائية العلنية بعد حل الاتحاد النسائي، في مجالات التثقيف السياسي وتعميم الوعي بحقوق النساء. كما تمحورت أنشطتها السياسية حول القضية الفلسطينية وحصار العراق بصورة رئيسية، إضافة إلى إدارة بعض البرامج الخاصة بالتأهيل المهني.

وسعياً لتنسيق أنشطتها، لجأت هذه المنظمات إلى تشكيل هيئة نسائية حملت اسم "اللجنة النسائية الوطنية" ضمت إضافة إلى ممثلات عن الأحزاب السياسية مجموعة من ناشطات الحركة النسائية المستقلة.

ومع بداية التسعينيات، أخذ أثر هذه اللجان والرابطات بالتراجع، حتى اضمحل تماماً، نتيجة الأزمة الخانقة التي شهدها العمل السياسي الحزبي الأردني والتي تمثلت في ضعف مواجهة الأزمات

---

(١٢٧) http://www.arabwomenconnect.org/hdocs/mainform.asp?p=experts/readOrgan&key=245&lang=ar

(١٢٨) سهير سلطي التل، "مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن" المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٨٨.

السياسية الدولية والإقليمية، بدءاً بسقوط الاتحاد السوفياتي، مروراً بتوقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وانتهاء بحرب الخليج الثالثة واحتلال العراق، وتزامن كل تلك الأحداث مع تنامي تيار الإسلام الأصولي.

وفي الوقت ذاته، تراجع نزوع الحركات النسائية إلى التسييس. فبدأت القيادات النسائية بالاستقلال والانسحاب تدريجياً من الأحزاب السياسية للالتفاف حول قضايا متخصصة تمس مباشرة واقع المرأة الأردنية ومطالبها الملحة، كالمساواة القانونية ومنها تعديل قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، ومكافحة العنف الممارس ضد النساء، والتنديد بالجرائم ضد المرأة والصمت المحيط بها من قبل السلطة ووسائل الإعلام (ما يتعارف عليه بـ"جرائم الشرف") وغيرها من القضايا. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى معدّل سنوي يبلغ ٢٠ امرأة يقتلْنَ بسبب جرائم الشرف وهو من المعدّلات المرتفعة في العالم. ومما لا شك فيه أن الاهتمام الدولي ساهم بتمكين المرأة. كما عملت المؤتمرات الدولية المتتالية خلال حقبة التسعينيات على تكريس هذا التوجه، مما أفرز بداية تبلور حركة اجتماعية تضم مجموعة من المنظمات النسائية المطلبية التي، وإن تعددت برامجها وتنوعت اتجاهاتها، تلتقي كلها حول هدف استراتيجي واحد ألا وهو النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة الكاملة واللامشروطة بين الجنسين. فهي تعتمد على منهاج عمل بيجين والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة كونهما المرجعين الثابتين لها ولأنشطتها.

فلسطين، لقد شدد الفصل السابق من هذا التقرير على أن تاريخ الحركات النسائية في فلسطين لا ينفصل عن واقع الاحتلال الإسرائيلي حيث وضعت مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله، وطرحت قضية المرأة ونضالها من أجل المساواة والتحرر كرافد للسياسة ومهمة من مهامه دون أن تكون مستقلة عنه.

بيد أنه لا يمكن في الوقت نفسه غض الطرف عن نمو الوعي التدريجي للحركة النسائية بخصوصيتها، ابتداء من أواخر السبعينيات، حيث تعاظم إدراكها لقضاياها ومصالحها الاستراتيجية خصوصا عندماً وجدت نفسها أسيرة كتلة من المعوقات البنيوية والثقافية التي تعيق حركتها وحرية اختيارها وتحد من فاعليتها.

ففي ظل التغييرات الجذرية للمجتمع الفلسطيني التي عصفت به مرّة ثانية عقب احتلال الضفة الغربية قطاع غزة في الستينيات بعد تدميره لبنيته الاقتصادية وإلحاق اقتصاده بالسوق الإسرائيلية، وما ترتب عن ذلك من انخراط قسري للنساء في سوق العمل المأجور، ومن تمييز واستغلال لهن، كان من الطبيعي أن تتبلور قيادات ومؤسسات من نوع جديد، قادرة على تعبئة وتنظيم فئات عريضة من الشباب والعمال والنساء والطلبة لمواجهة التحديات. وقد جاء تشكيل هذه الأطر على أسس فكرية جديدة تعتمد الديمقراطية والعلاقة الجدلية بين التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية من ناحية، والمساواة بين الجنسين من ناحية أخرى (إيلين كتاب ١٩٩٦).

وقد أدى ذلك إلى مبادرة عدد من النساء الفلسطينيات اللواتي ينتميْنَ إلى الأحزاب بتأسيس بعض الهيئات والأطر النسائيةشملت فيما بعد التنظيمات والأحزاب السياسية العاملة في منظمة

التحرير الفلسطينية (ليزا تراكي ١٩٩٠). فجاء تشكيل "الأطر النسوية" لتنظيم نشاط النساء السياسي وللتعبير عن شكل من أشكال الصراع بين الجيل القديم للحركة النسائية والجيل الجديد منها، الذي لم يجد فرصته في الأطر التنظيمية المألوفة لنشاط المرأة السياسي (إصلاح جاد ٢٠٠٠)[١٢٩].

وفي سنة ١٩٧٨، بادر عدد من نساء ينتميْنَ إلى مختلف التيارات السياسية الرئيسية إلى تشكيل "لجنة العمل النسائي"[١٣٠]، التي عاد وانقطع عملها لفترة طويلة، إذ باشر كل حزب أو تنظيم سياسي بتشكيل إطاره وبرنامجه النسوي الخاصين به. فتم تأسيس ثلاث لجان نسائية أخرى شديدة الارتباط بأحزاب سياسية وهي لجنة المرأة العاملة سنة ١٩٨٠ولجنة المرأة الفلسطينية سنة ١٩٨١ ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي سنة ١٩٨٢[١٣١]. وقد مثل نشاط هذه اللجان ومنطلقاتها الفكرية منعطفاً هاماً مقارنة بما قدمته الجمعيات النسائية الخيرية. حيث سعت هذه اللجان إلى تعميم الوعي النسائي والديمقراطي لدى نساء الريف والمخيمات. إلا أنها لم تنجح في تشكيل جبهة نسائية واسعة وموحدة، بسبب الفئوية والعصبوية السياسية التي كانت تخضع لها. كما أنها لم تستطع ترجمة هذا الوعي إلى استراتيجية عمل واضحة ومقنعة.

ومع تراجع الانتفاضة الجماهيرية الأولى في أواخر الثمانينيات وبداية عمليات التفاوض والديبلوماسية (مرحلة أوسلو)، تجلت أزمة الأحزاب السياسية عامة والحركة النسائية خاصة. فأصبحت علاقة الأطر الجماهيرية، بما فيها الحركة النسائية مع الأحزاب السياسية، مجرد علاقة بيروقراطية تمثلت في التراجع عن تقديم خدمات واسعة كانت النساء يستفدْن منها.

كما شهدت هذه المرحلة بروز ثقافة محافظة ترفض انخراط المرأة في الثورة الوطنية والحياة العامة نتيجة تنامي الحركات الأصولية وانتشار إيديولوجياتها السلفية.

ومع تطبيق اتفاق أوسلو وانطلاق مرحلة الحكم الذاتي، برزت أولى المنظمات النسائية التنموية والمطلبية المستقلة عن الأحزاب السياسية وأخذت على عاتقها طرح القضايا الخاصة بالمرأة الفلسطينية ومعالجتها. ومن ناحية أخرى سعت إلى تفعيل الجدل والنقاش حول الديمقراطية والمساهمة الشعبية. وحرصت هذه المؤسسات على أن تكون لها برامج عمل وأولويات خاصة بها، إضافة إلى أن مصادر تمويلها كانت مستقلة عن بقية المنظمات والأحزاب السياسية. وقد ركزت جهودها بالدرجة الأولى على المطالبة بسن قوانين مدنية والاعتراف بالحقوق المتساوية للجنسين في جميع المجالات والمشاركة في السلطة السياسية ومواقع اتخاذ القرار وتغيير صورة النساء في وسائل الإعلام. وكانت جميع هذه القضايا مهمشة من قبل الحركة النسائية والأحزاب السياسية في السابق، أي قبل توقيع اتفاق أوسلو. مما أتاح الفرصة لنخبة من النساء الفلسطينيات ليبلورْنَ جدول أعمال نسوي خاص بهن، يأخذ بعين الاعتبار نوعاً من التوازن بين قضايا النساء وقضايا التحرر الوطني[١٣٢].

---

(١٢٩) أيلين كتاب ونداء أبو عواد، "الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية"، الإسكوا، ٢٠٠٣.

(١٣٠) http://www.rchrs.org/journal5/503.html

(١٣١) غازي الصوراني، "دور المرأة الفلسطينية، تاريخه الحديث والمعاصر"، انظر: http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/21/page7.html

(١٣٢) ابراهيم مكاوي، "جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية في الداخل"، مجلة كنعان، العدد ١٠٩، نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

ومن جهة أخرى، عملت هذه المنظمات جاهدة لمد جسور التعاون والتواصل مع الباحثات والأكاديميات في محاولة منها لتحليل واقع النساء الفلسطينيات المعاش وفهمه، بهدف صياغة رؤية نسائية جديدة تسمح بتجديد السبل الكفيلة بتغييره وتتيح تلبية الحاجات الاستراتيجية للنساء.

وفي أواخر عام ١٩٩٢، تم تشكيل "طاقم شؤون المرأة"[١٣٣] وهي إحدى اللجان الفنية المتخصصة التي تبلورت امتدادا لمؤسسات الحكم الذاتي. تشكل هذا الطاقم من بعض ممثلات الأطر النسائية المؤيدة لعملية السلام ومن نساء مستقلات. وقد تمثل عمل هذه النخبة من النساء في تحديد أولويات الحركة النسائية بطريقة تتماشى والمستجدات السياسية وتنسجم مع مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة.

وقد ساهمت المؤسسات المانحة الأجنبية في دعم عمل "طاقم شؤون المرأة" وتمويل برامجه في مجالي تعميم الوعي وبناء القدرات القائميْن على رصد النوع الاجتماعي ومفهومه.

كما تم في الفترة نفسها تأسيس مراكز متخصصة في البحوث النسائية والاستشارات القانونية على غرار مركز الدراسات النسوية في القدس[١٣٤]، ومركز المرأة للإرشاد القانوني (١٩٩١)[١٣٥] ولجنة دراسات المرأة بمركز بيسان للبحوث والإنماء في رام الله عام ١٩٩٠[١٣٦] ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت[١٣٧]. وأصبحت هذه المراكز منطلقاً للدراسات والنشاطات البحثية ومنبراً لتناول القضايا النسائية والاجتماعية وطرحها بكل جرأة وبمختلف أبعادها ومن كل زواياها كالعنف المسلط على النساء داخل الأسرة وظاهرة التسرب المدرسي بين الفتيات ودور النساء في الاقتصاد غير الرسمي، وحق النساء في الميراث. هذا إضافة إلى ما تقدمه هذه المراكز من برامج تدريبية وأنشطة ثقافية لتمكين النساء وتطوير قدراتهن، مثل ورش العمل حول الكتابة والإبداع والمهارات البحثية وإنتاج أفلام فيديو وتنظيم "مهرجان فيلم المرأة" في القدس وغيرها من الأنشطة.

وقد رأى عدد من الباحثين في تأسيس هذه المراكز البحثية وفي توجهات أطرها وبرامجها، نقطة الانطلاق الحقيقية لحركة فكرية نسائية جديدة مستقلة تقوم على رؤية خاصة وتتبنى إيديولوجية نسائية جديدة بعيدة عن العصبوية الفئوية وسيطرة الأحزاب السياسية. وهي لا تستهدف تحرير النساء الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي فبحسب، بل تسعى أيضا إلى مقاومة جميع أشكال القهر والتمييز ضد النساء وكشف النظام والقيم الأبوية السائدة. وبالتالي، فقد ساهمت هذه المؤسسات في بلورة الحس النسوي في صفوف النساء أيا إسهام، كما كان لها دور في وضع القضايا النسائية في سلم أولويات الحركة النسائية وبرامجها.

ففي الوقت الذي ركزت فيه اللجان النسائية التي تشكلت عند بدء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الأنشطة السياسية من تنظيم النساء ودعم دورهن في العمل

---

(١٣٣) http://www.pal-wac.org

(١٣٤) http://www.wamced.org

(١٣٥) http://wclac.org

(١٣٦) http://www.bisan.org

(١٣٧) http://www.birzeit.edu/news/news-d?news_id=127272

السياسي واستقطابهن ضمن الحركة الوطنية، إضافة إلى البرامج التنموية والخدمات الاجتماعية التي تستهدفهن. سعت المراكز البحثية في عملها إلى المحافظة على الطابع الحر والمستقل لرؤاها وأنشطتها فنأت عن كل التنظيمات والأطر السياسية متجنبة الدخول في صراعات الفصائل والخلافات الفئوية. كما تفادت الاعتماد في تمويلها على الأحزاب السياسية المحلية إيماناً منها بأن هذا التمويل سيؤدي حتماً إلى السيطرة على برامج هذه المراكز واستراتيجيتها.

ويبقى الجدل قائماً حول أوجه الاختلاف والتكامل بين جميع هذه الأطر والمؤسسات النسائية بهدف بلورة وبناء حركة نسائية فلسطينية جديدة فاعلة وقادرة على الانصهار في الحركة التحررية، دون تنازل عن حقوق المرأة الفلسطينية المشروعة وتوقها إلى المساواة والمواطنة الكاملة.

أما **في لبنان**: فتبدأ المرحلة الثانية التي عرفت تغييراً جذرياً في الرؤية والخطاب النسائي مع وضع الحرب الأهلية أوزارها وبدء مرحلة السلم الأهلي، ذلك أن الثمانينيات التي شهدت تطورات عميقة وتحولات استراتيجية كبيرة في المستوى العالمي، لم يستفد منها اللبنانيون الذين كانوا يعيشون تحت وطأة حرب أهلية دامية واحتلال إسرائيلي مدمر.

وعلى غرار عديد من الدول العربية الأخرى، كانت فترة السبعينيات قد تميزت بنشأة عدد من الجمعيات النسائية التي استمدت وجودها وحركتها من فعالية الأحزاب السياسية والحركات الطلابية والنقابية. وهكذا ظهر إلى الوجود "التجمع النسائي الديمقراطي"[١٣٨] سنة ١٩٧٦ مرافقاً للانشقاق الذي حصل داخل الحركة الشيوعية اللبنانية. كما ربطت علاقة عضوية كلا من "الاتحاد النسائي التقدمي" (وتأسس عام ١٩٨٠) و"الحزب التقدمي الاشتراكي"[١٣٩] من جهة و"جمعية النهضة النسائية" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي"[١٤٠] من جهة أخرى. وسيكون لهذه الجمعيات إضافة إلى المنظمات الأخرى كلجنة حقوق المرأة اللبنانية[١٤١]، دور فعال في تطوير الحركة النسائية ورفع مستوى النساء ثقافيا واجتماعيا.

وتجدر الإشارة إلى أن سياق الحركة النسائية اللبنانية في الفترة اللاحقة قد ارتبط بالواقع الموضوعي الذي فرضته الحرب اللبنانية وما حملته من اضطرابات ومآسٍ غيرت وجهة عمل هذه المنظمات وأولوياتها، حيث أثرت تأثيرا بالغا على دورها وفاعليتها من منظور "نسوي" بحت، خاصة بعد اجتياح إسرائيل للبنان عاميْ ١٩٧٨ و١٩٨٢.

وكان لا بد للحركة النسائية أن تساهم في دعم البقاء والمساعدة في تخفيف آلام آلاف الأسر والمنكوبين من خلال العودة إلى الوظائف والخدمات الاجتماعية والرعائية التي تقدمها، بعد كانت قد بدأت تتخلى عنها لتخوض معركة الدفاع عن حقوق النساء وتعزيز دورهن في التنمية، وفي مراكز صنع القرار. ولم يقتصر تأثير الحرب الأهلية على ذلك، بل أن الانقسامات الطائفية أدت إلى تعطيل

---

(١٣٨) http://www.womengateway.com/arwg/Quadhya+Almaraa/tamyeez/jensiah.html

(١٣٩) http://www.psp.org.lb/ar/index.html

(١٤٠) http://www.ssnp.net/main/

(١٤١) http://www.awfarab.org/page/lb/2005/work1.html

عمل "المجلس النسائي اللبناني"[١٤٢] كقوة معنوية اتحادية قامت أساساً على مبدأيْ التضامن والوحدة اللذين أرست دعائمهما معركة الاستقلال الوطني. فهكذا راوحت رؤية الحركة النسائية اللبنانية مكانها، ولم تتأثر كثيراً بالدعوات التي أطلقتها المؤتمرات العالمية الأولى للنساء كمؤتمر مكسيكو (١٩٧٥) وكوبنهاغن (١٩٨٠) ونيروبي (١٩٨٥). إذ كان على الحركة النسائية اللبنانية أن تنتظر حلول السلام وبداية التحضير لمؤتمر بيجين حتى تستعيد المبادرة والتفكير في جدول عملها وأشكال تنظيمها ومرجعياتها.

واستطاعت التحضيرات التي رافقت هذا المؤتمر أن تضع قضايا النساء وخاصة قضايا المشاركة والتمكين في دائرة الضوء، وهيأت المناخ المناسب لإعادة نظر جذرية في رؤية المرأة لذاتها وفي موقعها داخل المجتمع. كما ساهمت في تطوير أشكال التحالف التي بدأت تتبلور داخل الحركة النسائية.
وقد يكون مفيداً الإشارة هنا إلى عودة المجلس النسائي إلى العمل الموحد، بعد أن كان قد تعرض للشلل والتشرذم خلال فترة الحرب الأهلية. كما أن إعلان المجلس النسائي مبادرة تشكيل لجنة موسعة تضم إلى جانب الهيئات النسائية، قطاعات واسعة من المجتمع المدني عرفت بـ "اللجنة الأهلية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بيجين"، ساهم في نقل قضايا النساء من داخل الدوائر المغلقة التي كانت تشكلها الجمعيات، إلى الفضاء العام الذي جمع منظمات المجتمع المدني (أحزاب ونقابات ونوادٍ) إضافة إلى الخبراء والباحثين. وقد انعكست هذه الخطوة إيجاباً على المناخ العام المحيط بقضايا النساء، وتجاوبت السلطة السياسية لمطالب الحركة النسائية المدعومة من منظمات الأمم المتحدة وجمعيات دولية أخرى، مدشنة بذلك مرحلة جديدة في تاريخ هذه الحركة. فشكل كل من الاعتراف بأهلية المرأة للشهادة في المحكمة وأهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة وحقها في عقود التأمين على الحياة، إضافة إلى مصادقة الحكومة على اتفاقية "سيداو" سنة ١٩٩٦ (مع كل التحفظات التي تضمنتها هذه المصادقة) وإنشاء الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، خطوات تشير إلى زخم غير معهود في الحياة الاجتماعية اللبنانية ونفس جديد في الحركة النسائية. إلا أن الأهم في هذا المجال، هي التغييرات الأساسية التي طالت رؤية الحركة النسائية وخطابها اللذين أسسا لوعي غير مسبوق بقضايا النوع الاجتماعي تتجلى ملامحه في الاستراتيجية الوطنية التي صاغتها "اللجنة الوطنية لشؤون المرأة"[١٤٣] التي تم تشكيلها كآلية تطبيقية لإعلان بيجين والتي جمعت عدداً هاماً من المنظمات النسائية غير الحكومية. إذ تجاوزت هذه الاستراتيجية الرؤية والمرجعية التاريخية للحركة النسائية اللبنانية، التي جعلت من مفهوم "التقدم والرقي بالمرأة" ركناً أساسياً في عملية التغيير الاجتماعي. ولأول مرة في تاريخ هذه الحركة، تصبح المساواة التامة بنداً رئيسياً في خطابها إلى جانب المطالبة بتغيير القوانين (قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وبعض مواد قانون العقوبات) في حين تصدّر إلغاء التمييز ضد المرأة أولوياتها.

---

(١٤٢) http://www.awfarab.org/page/lb/2004/lib.html

(١٤٣) http://www.nclw.org.lb/index.cfm

أما **في الجمهورية العربية السورية**، فبالرغم من إلحاق الاتحاد العام النسائي[١٤٤] بجهاز الدولة، إلا إنه لم يحُل دون ظهور مجموعات ضاغطة من داخله، وذلك وفقاً لتركيبة القيادات المتعاقبة، وتطور قضية المرأة على المستوى العالمي.

وقد لعبت مؤتمرات الأمم المتحدة دوراً إيجابياً في تطوير خطاب الاتحاد العام النسائي، حيث تم إدماج موضوعات جديدة مثل مقاومة العنف ضد النساء وإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة. كما عمدت السلطات العمومية -تحت تأثير توصيات مؤتمر بيجين- إلى رفع نسبة إشراك النساء في مواقع صنع القرار (مجلس الوزراء والبرلمان مجالس الإدارة المحلية).

وفي سنة ١٩٨٦، حدث انشقاق في صلب "رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة"[١٤٥] التي حافظت على خطابها السياسي اليساري التقليدي، مما دفع الجناح الذي انشق إلى العمل على تطوير حركة نسائية جديدة مستقلة تتبنى خطاباً جديداً نجح في تجاوز الاصطفاف الحزبي، وتمكن عبر نشاطاته من استقطاب عدد هام من المهتمات والمهتمين بقضية النساء وأطلق على نفسه اسم "رابطة النساء السوريات". وبموازاة هذه التحولات، برزت على الساحة شخصيات نسائية مستقلة تنشط بمثابرة وكفاءة ومن ضمنها المحامية حنان نجمة وجورجيت عطية والمحامية رغد موسى ومية الرحبي وغيرهن.

وبفضل هذه النشاطات، خرجت قضية النساء إلى دائرة الضوء من جديد وباتت تستقطب الاهتمام، كما تعددت الإصدارات حول قضايا النساء، إضافة إلى تكريس المنتديات والملتقيات جزءاً من اهتمامها لقضايا النساء. وتشكلت تدريجياً أرضية عمل مشتركة جمعت بين كل من رابطة النساء السوريات والشخصيات النسائية المستقلة وأنوية الجمعيات النسائية كجمعية المبادرة الاجتماعية. وقد تكون إحدى نتائج هذا الزخم، التعديل الطفيف الذي طال قوانين الأحوال الشخصية بعد انتظار طويل.

ولعل أهم مكسب تحقق للمرأة، هو الحق في تولي مناصب القضاء بنفس الشروط الذي يخضع لها الرجل، وشملت هذه الوظائف مناصب القضاء والمدعين العامين ووكلاء النيابة. كما تم تعيين عدد من النساء في هذه الوظائف. كما تم تحديد عدد الزوجات بحيث لا يُسمح بالزواج بثانية إلا برضا الزوجة الأولى أو بإذن من المحكمة.

أما **في العراق**: فقد كان من الصعب أن تظهر أية بادرة لحركة نسائية جديدة أو حركة اجتماعية في ظل الحصار والحروب المتتالية التي عاشها الشعب العراقي، والتي كانت سبباً وذريعة لتشويه مسار التنمية وإرباك الأولويات الوطنية وإعاقة المسيرة النسائية.

فلقد دفعت المرأة العراقية ثمناً باهظاً لسياسة حزب البعث لمدة عقود، والتي ترافقت مع ثلاث حروب، بمعدل حرب كل عقد تقريباً[١٤٦].

---

(١٤٤) http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=397

(١٤٥) http://www.nadeena.com/modules/news/article.php?storyid=94

(١٤٦) عام ١٩٨٠ نشبت حرب مع إيران، وعام ١٩٩٠ شن النظام العراقي حرباً ضد الكويت أدت إلى فرض حصار اقتصادي دولي على العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً، وأخيراً عام ٢٠٠٣ الحرب الأميركية البريطانية ضد العراق.

وقد تسبب ذلك في توقف عملية التنمية كلياً، وفي تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية، مما أعاد العراق في عدد كبير من مجالات الحياة إلى ما قبل عصر الثورة الصناعية. وإذا كان الشعب العراقي بكل شرائحه قد عانى من أهوال هذه السياسة، فإن النساء كن، دون شك، أكثر الضحايا معاناة. وقد بدأت مأساتهن مع تدهور أوضاعهن بشكل سريع مع بداية الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. فالتقدم الذي كانت حققته النساء في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والأحوال الشخصية والحريات على مدى ستين عاما، منذ مطلع عشرينيات القرن الماضي إلى غاية الثمانينيات قد جعلهن في موقع متقدم، إن لم يكن رياديا مقارنة بشقيقاتهن العربيات. إلا أنه عرف تراجعاً تدريجياً منذ ذلك التاريخ وتعرض للتدهور ثم الانهيار.فكانت النتيجة أن أقفلت الحرب باب التنمية ومعها كل إمكانية لتشكل المجتمع المدني وتطوره، بما في ذلك قضية النهوض بالنساء.

كما ساهم الحصار وصعوبات الانتقال من العراق وإليه، إضافة إلى عزلة النظام الدولية في الغياب شبه الكلي للنساء العراقيات المستقلات عن سلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في فترة التسعينيات. فلم تستفد العراقيات من فعالية الحراك النسائي العالمي ولم يستطعنَ الانفتاح على التجارب العربية الأخرى والاطلاع على الرؤى الجديدة التي بدأت تتبلور حول قضايا أساسية للنساء.

وفي كل الحالات، فالحركة المجتمعية التغييرية لأوضاع النساء العراقيات لا تستطيع أن تنمو وأن تتطور إلا في ظل سيادة البلد واستقراره واستقلاله وفي نطاق من الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية.

كما أن إعادة بناء العراق عملية متكاملة تقوم على أربعة مرتكزات أساسية: استرجاع السيادة الوطنية وإرساء نظام ديمقراطي، إعادة بناء الاقتصاد، وتبني المساواة الكاملة بين الرجال والنساء على مختلف المستويات وفي كل الميادين.

٢. الحركة النسائية الجديدة في المغرب العربي

شكلت الثمانينيات فترة حاسمة في تحول الحركة النسائية وبلوغها مرحلة النضج، حيث ظهرت البوادر الأولى المؤسسة لحركة نسائية مستقلة تنظيمياً وأيديولوجياً عن بقية التنظيمات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

ففي تونس: كان للأزمة الاجتماعية والسياسية الحادة التي عرفتها البلاد، لا سيما على إثر توتر العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والسلطة، نتائج هامة ساهمت في خلق أرضية اجتماعية واسعة لمعارضة الخيارات الرسمية.

وقد طالت هذه التطورات المجال النسائي الذي كان يعتبر حكراً للسلطة وتحديداً للرئيس بورقيبة.

بوصفه "محرراً للمرأة التونسية" وأول من بادر بإخراجها من ظلمات القهر والتمييز.

وشهد النصف الثاني من السبعينيات بداية التحركات الأولى التي أدت إلى تأسيس منظمات نسائية جديدة، حيث بدأ التفكير في القضايا الخاصة بالنساء من خلال إنشاء النادي الثقافي المعروف باسم "نادي الطاهر الحداد"[١٤٧] سنة ١٩٧٨ بمبادرة من مجموعة من الطالبات ذات التوجه اليساري. فبالرغم من المكاسب التي حققتها المرأة التونسية خاصة على مستوى التشريعات والقوانين، فقد ظلت هناك فجوة بين هذه القوانين والواقع اليومي التي تعيشه النساء. وقد ازدادت تلك الفجوة حدة بسبب الأزمة العامة للنظام على صعيد القيادة السياسية والإدارة الاقتصادية ومرض الرئيس بورقيبة، إضافة إلى تنامي الحركة الأصولية التي بدأت تحتج على الحرية الممنوحة للنساء وتندد بالتوجهات العلمانية للنظام والحركات النسائية على حد سواء. وقد تضمنت النقاشات التي دارت في "نادي دراسات قضايا المرأة" مجموعة من المحاور أهمها أصول الأبوية وقصور مجلة الأحوال الشخصية والعنف المسلط على النساء والقضايا الجنسية والعلاقة بالسلطة، وغيرها من المواضيع[١٤٨].

وقد ساهمت مجلة "نساء" التي أصدرتها مناضلات النادي، في إطلاق هذا الخطاب الجديد وترويجه وسط النخبة التونسية. وتميزت هذه المجلة بجرأة غير معهودة في طرح المواضيع النسائية برؤية نقدية لمجموعة من الثوابت والممارسات المجحفة بحقوق النساء.

وتلت هذه البادرة مجموعة من الخطوات الأخرى تسعى إلى تنظيم صفوف الحركة النسائية نخص بالذكر منها:

(أ) إنشاء جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية[١٤٩] سنة ١٩٨٧ بمبادرة من مجموعة من النساء الأكاديميات يتحدرن إما من أحزاب يسارية أو نقابات أو منظمات طلابية بهدف دعم البحوث وتشجيعها من منظور نسوي؛

(ب) تأسيس جمعية النساء الديمقراطيات[١٥٠] سنة ١٩٨٩، التي ضمت كل الراغبات في النضال الميداني والنشاط المنظم من أجل إسماع صوت النساء وإلغاء كل أشكال التمييز ضدها. وكانت تجربتا "نادي الطاهر الحداد" ومجلة "نساء" قد بينتا محدودية العمل النسائي غير المنظم ومعوقاته وأثبتتا ضرورة اللجوء إلى إطار قانوني يعزز العمل النسائي المستقل ويتيح تعبئة الرأي العام حول القضايا المصيرية للنساء. كما كانت التسمية نتيجة إيمان أعضائها الراسخ بأن الاستقلالية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وإنهما غير قابلين للفصل من ناحية أخرى. وقد تعاملت الجمعية مع هذين الأمرين بشكل متوازٍ منذ نشأتها[١٥١]. أما أولويات عملها فقد تمحورت حول مجموعة من القضايا الجوهرية والمتصلة أساساً بـ:

---

(١٤٧) http://albadil.org/articlephp3?id_article=170

(١٤٨) إلهام مرزوقي، "حركة النساء التونسيات في القرن العشرين"، إنتاج دار نشر سيراس، تونس، ١٩٩٣ (باللغة الفرنسية).

(١٤٩) http://www.awfarab.org/page/t/2004/aa1.html

(١٥٠) http://tunisie.com/femmes/associations.html

(١٥١) "الحركة النسائية في تونس"، مقالة ضمن كتاب "الحركة النسائية العربية"، (مجموعة أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية: تونس، فلسطين، مصر، السودان)، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٦، ٢٧، ٢٨.

١. السير بالمجتمع قدماً نحو الديمقراطية وتكريس حرية التعبير والتنظيم وحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق غير المشروطة للنساء؛

٢. العلمانية والدعوة الصريحة إلى فصل الدين عن الدولة. وقد اعتمدت الجمعية "العلمانية" كمبدأ من مبادئها فضمنته في ميثاقها؛

٣. مناهضة الخطاب الإسلامي السلفي والتصدي للحركة الأصولية؛

٤. الاعتراف بالمواطنة الكاملة للنساء وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدهن برفع جميع التحفظات على اتفاقية "سيداو".

وفي المغرب: شهدت القضية النسائية ازدهاراً في الثمانينيات وأوائل التسعينيات مع تتالي تأسيس الجمعيات النسائية و كان أولها "الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب" (حزب التقدم والاشتراكية) سنة ١٩٨٥، ثم "اتّحاد العمل النسائي" (منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) سنة ١٩٨٥، "فمنظمة المرأة الاستقلالية" في شباط/فبراير ١٩٨٧[١٥٢].

وعند نهاية الثمانينات، عرفت الكتابة النسائية زخماً حقيقياً تجلى في تنوع الأدبيات التي عالجت قضايا النساء. وقد شكلت أطروحة الدولة التي تقدم بها عبد الرزاق مولاي رشيد حول وضعية النساء في المغرب عام ١٩٨٥ نقطة انطلاق حقيقية فاتحاً بذلك الطريق أمام البحث الجامعي (خاصة البحوث القانونية حول وضع النساء). وتجدر الإشارة إلى أن الكتابة النسائية الجديدة حتى فترة ما بعد الاستقلال والتي تمت بالأساس بالفرنسية، عرفت تحولاً أساسياً خلال السنوات العشر الأخيرة وذلك مع تنامي الكتابة باللغة العربية. وهذا التحول سيكون له الأثر الكبير على انفتاح التفكير النسائي المغربي على الشرق الأوسط والعكس صحيح. دون أن ننسى الآثار التي ستترتب في المدى المتوسط على الأجيال الصاعدة التي تلقت تعليماً معرباً.

كما ازدهرت الصحف والمجلات النسائية مثل جريدة "٨ مارس"[١٥٣] و"أنوال" و"كلمة". وفي سنة ١٩٩٥، دعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، جمعيات من كل من تونس والجزائر والمغرب وقررت تأسيس "مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة"[١٥٤] بهدف التنسيق والإعداد للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين ١٩٩٥) وأعدت المجموعة قانوناً ينظم العلاقات الأسرية قائماً على مبدأ المساواة ويحمل عنوان "مائة إجراء ومقتضيات". كما نشرت المجموعة ذاتها مؤخراً (أيار/مايو ٢٠٠٣) "دليل من أجل المساواة في الأسرة المغاربية"[١٥٥] بناء على برهنة تعتمد على أربعة مكوّنات: علم الاجتماع والقانون وحقوق الإنسان والفقه.

وتمحورت المطالب المرفوعة من قبل هذه المنظمات في عمومها حول تعديل قانون الأحوال

---

(١٥٢) خديجة الميساوي، "مطالب المنظمات النسائية لتعديل قانون الأحوال الشخصية ومسار السعي لتحقيقها: عرض ونقد"، المناضل/ـة، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، انظر: http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3??id_article=40

(١٥٣) http://albadil.org/articlephp3?id_article=170

(١٥٤) خديجة الميساوي، "مطالب المنظمات النسائية لتعديل قانون الأحوال الشخصية ومسار السعي لتحقيقها: عرض ونقد"، المناضل/ـة، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، انظر: http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article=40

(١٥٥) http://www.awfarab.org/page/mor/2004/m5.html

الشخصية ودعم المشاركة السياسية للمرأة وتحديد نسبة مئوية (كوتا) لتمثيلها في مراكز صنع القرار والهيئات الاستشارية والمؤسسات المنتخبة. كما نادت من ناحية أخرى بإنشاء وزارة خاصة تعنى بشؤون المرأة ووضع ميثاق وطني يلزم جميع الأطراف باحترام حقوقها.

ومن أهم المبادرات التي قامت بها هذه الجمعيات "حملة المليون توقيع"[١٥٦] التي ناشدت فيها البرلمانيين والأحزاب السياسية والنقابات والرأي العام المغربي بدعم مطالبها من أجل تعديل قانون الأحوال الشخصية بما ينصف النساء ويحمي حقوقهن، بما يشمل ذلك من إلغاء تعدد الزوجات ووضع الطلاق بيد القضاء وحق المرأة في حضانة الأبناء والبنات والاحتفاظ بمسكن الزوجية في حالة الطلاق، وإرساء مبدأ الشراكة بين المرأة والرجل في تسيير شؤون الأسرة، إضافة إلى رفع الولاية على زواج البنت وتحديد سن الرشد بـ ٢١ سنة.

وقد مثلت "حملة المليون توقيع" حدثاً تاريخياً في مسيرة الحركة النسائية المغربية حيث تتالت التجمعات التعبوية المختلطة في المدن الكبرى وتم توزيع العرائض وإصدار النداءات في الصحف والمجلات وتكوين لجان في الأقاليم والأحياء[١٥٧].

في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين، قامت حكومة التناوب، بإيعاز من البنك الدولي بوضع خطة وطنية لإدماج المرأة في التنمية. وبصدورها انقسم المجتمع المغربي إلى قسمين متناقضين:

(أ) الجمعيات النسائية والأحزاب المسماة تقدمية مدافعة عن الخطة من جهة، وقد أسست شبكة وجبهة لدعمها؛

(ب) التيارات الإسلامية الأصولية والفقهاء مدافعين عن النظام البطريركي من جهة أخرى، باسم الدفاع عن الدين.

قد بان هذا الانقسام جلياً في المسيرات المضادة التي نظمها كل من المدافعين عن الخطة، في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ بالرباط، ومعارضيها في الدار البيضاء في اليوم نفسه.

واستمر نضال الجمعيات النسائية بتنظيم المسيرات والتظاهرات أمام المحاكم بعدة مدن في الوقت نفسه. فكان لا بد للملك محمد السادس أن يتدخل لفض النزاع سنة ٢٠٠١، عندما أعلن عن تأسيس لجنة ملكية استشارية على غرار اللجنة السابقة في عهد الحسن الثاني.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن الملك عن تعديل مدونة الأسرة[١٥٨] (أي قانون الأحوال الشخصية)، وبعدها تمت المصادقة عليها من قبل مجلسي النواب والمستشارين.

ولقيت المدونة الجديدة ترحاباً واسعاً وإجماعاً وطنياً لاسيما في صفوف الجمعيات النسائية التي اعتبرتها خطوة تاريخية على طريق المساواة بين الجنسين كما وجدت فيها استجابة لمطالبها المشروعة ونضالها المستمر منذ أكثر من عشرين سنة.

وأيدت بعض الأحزاب والجماعات الإسلامية أمثال "العدل والإحسان" و"العدالة والتنمية"[١٥٩] تعديل

---

(١٥٦) خديجة الميساوي، "مطالب المنظمات النسائية لتعديل قانون الأحوال الشخصية ومسار السعي لتحقيقها: عرض ونقد"، المناضل/ـة، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، انظر http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article=40

(١٥٧) المصدر السابق.

(١٥٨) http://www.awfarab.org/page/mor/2004/morf.html

(١٥٩) http://www.panapress.com/newsara.asp?code=ara1026&dte=05/01/2003

"مدونة الأحوال الشخصية"[١٦٠] باعتبار أن ما جاءت به ليس سوى قراءة جديدة للمذهب المالكي، معتمدة في ذلك المرجعية الدينية، على عكس "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" التي اعتمدت مرجعية غربية ومفروضة من قبل البنك الدولي.

في الجزائر، على إثر التمرد الشعبي ضد هيمنة الحزب الواحد وسيطرة جبهة التحرير الوطني سنة ١٩٨٨، بادرت مجموعة من النساء المنخرطات في أحزاب اليسار من الاتجاه التروتسكي، وغيرهن والنقابات بتأسيس جمعيات نسائيةمستقلة. وقد ساعد ذلك إصدار قانون خاص بتنظيم الجمعيات سنة ١٩٨٩. ومن الجمعيات النسائية الجديدة الرائدة نذكر على سبيل المثال "الجمعية من أجل المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون" و"الجمعية من أجل تحرر النساء" و"جمعية النساء من أجل المساواة والمواطنة" و"الجمعية من أجل الترقية والدفاع عن حقوق النساء".
وقد أدخلت هذه الجمعيات نشاطاً غير مسبوق على الحركة النسائية الجزائرية، أدت إلى المظاهرات العارمة في مختلف أنحاء البلاد للمطالبة بإلغاء أو تعديل مجلة الأسرة في اتجاه المساواة بين الجنسين من ناحية، وللتصدي للمد السلفي والجمعيات الأصولية التي كادت أن تستولي على الحكم، والتي جعلت من المرأة محور نضالاتها وخط الدفاع الأول والأخير عن "الهوية العربية الإسلامية".

٣. الحركة النسائية الجديدة في الخليج العربي

أما في دول الخليج العربي، فقد شهدت الحركة النسائية خلال مرحلة التسعينيات زخماً كبيراً على المستويين الوطني والإقليمي. حيث قامت الجمعيات النسائية بدور كبير في تطوير العمل الأهلي النسائي وفي التشبيك والتنسيق بين مختلف مكونات الحركة النسائية الخليجية، لاسيما من خلال تأسيس لجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية بعد مؤتمر بيجين، التي أتاحت فرصة للقيادات النسائية الخليجية للتلاقي والتواصل وتبادل التجارب والتنسيق. كما أن نشاط الحركة النسائية في تلك المرحلة، وخاصة ابتداء من العام ١٩٩٢، قد اتسم بنضال شرائح عريضة من المجتمع المدني، من أجل إحلال الديمقراطية والحد من الفساد والتسلط والمشاركة السياسية للنساء.

ففي البحرين: شاركت آلاف من النساء البحرينيات سنة ١٩٩٤ في التوقيع على عريضة أرسلت إلى الأمير للمطالبة بالإسراع في الإصلاحات السياسية ومحاربة الفساد وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإرجاع المبعدين إلى الوطن وإعادة المفصولين إلى أعمالهم. كما تضمنت هذه العريضة التي أطلق عليها "العريضة الشعبية" فقرة تنادي بإنصاف المرأة وضرورة مشاركتها السياسية.

---

(١٦٠) http://www.awfarab.org/page/mor/2004/m4.html

فضلاً عن تعزيز دورها في التنمية بصورة مساوية للرجل. وقد أضيفت الفقرة المتعلقة بالمرأة بعد جدال طويل، إذ تعرضت لرفض رجال الدين المتشدّدين الذين كانوا ضمن مجموعة الموقعين على العريضة. وتعتبر هذه الواقعة علامة فارقة في نضال المرأة البحرينية لنيل حقوقها كاملة كما إنها تشكل محطة بارزة في تطور الحركة النسائية في البحرين ونضجها، خاصة بعد أن لاقت هذه العريضة تجاوباً كبيراً وتعاطفاً من قبل جماعات نسائية وبرلمانية وحقوقية خارج حدود البحرين، كونها شملت مطالب تخص المرأة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، بادرت مجموعة من النساء المهنيات والقيادات النسائية بإرسال عريضة ثانية إلى الأمير يطالبن فيها بإرساء المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في الحياة البرلمانية إضافة إلى مجموعة من المطالب السياسية الأخرى. ولكن رد فعل الحكومة هذه المرة كان صارماً، إذ خيّرت السلطات النساء الموقعات على العريضة، وخاصة الموظفات الحكوميات منهن وبلغ عددهن ٩٢ امرأة، بين كتابة رسالة اعتذار عما قمن به من أعمال وبين طردهن من الوظيفة. فاضطرت غالبية الموقعات إلى كتابة رسالة اعتذار، باستثناء ثلاث سيدات تم فصلهن عن العمل أو تعرضن للتوقيف لأجل غير مسمى.

إلا أن تبوّء الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد السلطة في شهر آذار/مارس عام ١٩٩٩ وباشر بإجراء الإصلاحات السياسية للبحرين وتوّجها عام ٢٠٠٢ بمنحه النساء حق الترشيح والانتخاب وذلك في الانتخابات الوطنية (السلطات المحلية والتشريعية) على إثر تعديله الدستور. وتزامنت عملية تكريس المساواة في الحقوق السياسية مع إرادة واعية بترقية النساء في مواقع صنع القرار داخل الحكومة. وعلى الرغم من ترشّح العديد من النساء البحرينيات لكل من المجالس المحلية والانتخابات التشريعية، إلا أنه لم تفز أيّ منهن في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٢. بيد أنه تم تعيين ست نساء لمجلس الشورى. وفي عام ٢٠٠٥ تم تعيين أوّل وزيرتين في البحرين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ترأست امرأة مجلس الشورى، أليس سمعان، وهي المرة الأولى في العالم العربي التي تترأس فيها امرأة دورة برلمانية.

وفي الكويت: وفي أعقاب حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١، أخذت أصوات النساء تتعالى مطالبة بحقوقهن المدنية والسياسية وأحقيتهن في المساواة بعد أن تم تهميشهن في فترة الثمانينيات. إذ أن المحاولتين اللتين قام بها أعضاء في مجلس الأمة الكويتي (الأولى سنة ١٩٧٢ والثانية سنة ١٩٨٢) لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات والاعتراف للمرأة الكويتية بحقوقها الانتخابية، باءتا بالفشل.

وفي سنة ١٩٩٢، تظاهرت أكثر من مائة امرأة من جميع الفئات والأعمار احتجاجا على حرمان المرأة من حقها في الانتخاب والترشيح، واستندن في ذلك إلى بنود الدستور التي أقرت مبدأ الاقتراع العام الذي لا يعترف بالتفرقة بين الجنسين في مجال الحقوق الانتخابية، وإلى المواثيق الدولية التي وقعت عليها الدولة والتزمت بها، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة ١٩٧٩. كما استندن إلى الدور المشرف الذي لعبته النساء إبان الاحتلال ومشاركتهن في المقاومة وتعرض العديد منهن إلى الموت والتعذيب في معسكرات الاعتقال العراقية.

وكانت المحاولة الثالثة حين احبط مجلس الأمة في سنة ١٩٩٩ مرسوماً أميرياً يمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب، إذ تحالف الأصوليون والقبليون على معارضة هذا المرسوم مستندين إلى فتوى شرعية تعتبر عضوية مجلس الأمة نوعاً من "الولاية العامة" التي لا يجوز لامرأة توليها وفقاً لبعض الفقهاء. وتواصل نضال الكويتيات من أجل حقوقهن حتى تم إقرار هذا الحق وتعديل قانون الانتخاب في أيار ٢٠٠٥. ويتوقع أن تتمكّن النساء الكويتيات من ممارسة هذا الحق في الانتخابات المقبلة أي عام ٢٠٠٧. إلا أنه تم عام ٢٠٠٥ تعيين وزيرة للتخطيط للشؤون الإدارية.

كما شهدت الفترة نفسها تطورات نوعية في العمل الأهلي النسائي، تمثلت في التحرك المنظم للنساء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين للمطالبة بحق أزواجهن في الحصول على الإقامة الدائمة وحق العمل.

وقد تبنت "الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية" هذه القضية مما أضاف قيودا على أنشطتها واستقلالها التنظيمي.

أما **في بقية دول الخليج**، وخاصة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان، فلا توجد في المرحلة الحالية مظاهر حركة نسائية مطلبية ومنظمة يمكن ذكرها. وتشير البيانات عموما إلى ضعف القطاع الأهلي النسائي ومحدودية مشاركته وتأثيره على الساحة المحلية، إضافة إلى اقتصاره على الأنشطة الخيرية التطوعية وتركيزه على الخدمات الاجتماعية كالفقر والبطالة والطفولة والصحة وغيرها من الخدمات. ومع ذلك ابتدأت المرأة تشارك في صنع القرار من خلال تعيين ٤ وزيرات في عمان ووزيرة في قطر ووزيرة في الإمارات العربية المتحدة. وقد كانت بداية العمل الأهلي النسائي في هذه الدول، متأخرة نسبيا مقارنة بغيرها من دول الخليج الأخرى، بسبب تأخر العملية التحديثية التنموية من ناحية، وبسبب الافتقار إلى جمعيات غير حكومية من ناحية أخرى. وقد تكون الوفرة الاقتصادية التي ينعم بها سكان المنطقة قد ساهمت في عدم الاهتمام بالعمل السياسي والأهلي الذي حرك مجتمعات خليجية أخرى أقل وفرة وغنى، كالبحرين.

أما **في المملكة العربية السعودية**، وعلى الرغم من الرقابة الصارمة التي يخضع لها القطاع الأهلي من قبل أجهزة الدولة، فقد شهد هذا القطاع منذ بداية التسعينيات نقلة نوعية على مختلف المستويات والأصعدة، خاصة فيما يتعلق بتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني وتعاظم مكانته كوسيلة ضغط لإحداث التغييرات الاجتماعية. هذا إضافة إلى تحولات داخلية مست بالأساس توجهاته باتجاه المقاربة التنموية الحديثة وما دفع القطاع الأهلي إلى إعادة ترتيب أولوياته طبقاً لمقتضيات الساعة وأشكال التنظيم.

وقد كان للانفتاح على التجارب الخارجية العربية منها والغربية، والتي سمحت بها الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة، إضافة إلى ما تم اكتسابه من خبرات متنوعة في مجالات العمل الاجتماعي على المستوى المحلي، الأثر البالغ في إحداث هذا التغيير الذي أعطى دفعة للعمل الأهلي عموما، والنسائي على وجه الخصوص. ولقد تزامن هذا التغيير في البنى والتوجهات مع ازدياد كبير

في عدد المنظمات والجمعيات الأهلية. وكانت الجمعيات النسائية من أوائل الجمعيات التي تم تسجيلها رسميا. وتزايدت أعداد الجمعيات النسائية بشكل متواصل خاصة في عقد الثمانينيات حيث تأسست عشر جمعيات نسائية أخرى. واكتسب العمل الأهلي أهمية أكبر بعد صدور الخطة الخماسية السابعة التي نصت على ضرورة تفعيل دور المرأة في القطاع الأهلي بهدف تنمية قدراتها والنهوض بدورها في التنمية، وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

إلا أن هذا الاهتمام الجديد بالمنظور التنموي من قبل الجمعيات الأهلية النسائية لم يقابله ولم تواكبه تحولات جذرية في الرؤية والخطاب والفعل تجاه القضايا الأساسية والاستراتيجية والمعاناة اليومية للمرأة السعودية، نتيجة حرمانها من أدنى الحقوق.

فالحقوق التي حرمت منها -وما تزال- النساء السعوديات لم تتأ بعد من خلال حركات احتجاجية عريضة، وهي تشمل حقوقاً بديهية كالتمتع بحقوقها السياسية والمدنية وحقها في السفر دون رقيب وقيادة السيارة. لا بل إنها غابت عن بعض برامج الجمعيات والمنظمات الأهلية النسائية. مما يدفعنا إلى القول إن الطريق ما زال طويلاً وشاقاً أمام هذه الجمعيات النسائية، على أمل أن تتحول إلى حركة "نسائية جديدة" في تفكيرها وأدائها. ولا بد أن تقطع شوطاً بعيداً قبل أن يكون لها دور رئيسي في نقل هموم المرأة السعودية ومطالبها وقبل أن تصبح قادرة على التأثير بفعالية على مجرى التغيرات والأحداث في المجتمع الخليجي عموماً، وفي المجتمع السعودي تحديدا.

وقد تكون عملية الإصلاح التي تناقش حاليا في المملكة العربية السعودية ومشاركة المرأة في الحوار القائم حول هذا الموضوع، إضافة إلى التوجه إلى إنشاء لجنة وطنية حول المرأة، بداية انفراج للمرأة السعودية ودليلا على نية لإعادة الاعتبار لها والاعتراف بحقوقها ومطالبها. وإن كان جل هذه الخطوات مرتبطاً بالمواثيق والمعاهدات الدولية.

إلا أنه لا بد الإشارة إلى المشاركة الفاعلة للنساء السعوديات مؤخراً في المنتديات الاقتصادية للأعمال، كما استطاعت نادية باخرجي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن تصبح المهندسة السعودية الأولى التي تم انتخابها عضواً في الهيئة الإدارية لمجلس المهندسين السعوديين، وتضم عشرة أعضاء.

جيم. السمات المميزة للحركة النسائية الجديدة

دون أن نتجاهل تنوع التنظيمات الأهلية المكونة للحركات النسائية الجديدة في العالم العربي، ومن دون أن نغفل دور التاريخ في بلورة شخصية هذه الحركات ومسارها، ودون أن نفصلها عن محيطها العام، يمكننا، في ضوء ما تقدم، استنباط الخصائص الأساسية المشتركة لهذه الحركات ورسم بعض السمات المميزة لفكرها وأدائها. وتتمثل هذه الخصائص والسمات، بإيجاز، في النقاط التالية:

١ . الرغبة في التغيير والإستقلالية والرؤية الإستراتيجية والطابع التنموي

ويتجلى ذلك في الارتباط الوثيق بين هذه الحركة -على الأقل في مراحلها الأولى- والحركات الاجتماعية الاحتجاجية والتيارات القومية الليبرالية واليسارية بشكل خاص.

إذ أن عدد لا يستهان به من رائدات الحركة النسائية الجديدة وقياداتها، إضافة إلى العديد من مناضلاتها في مصر ولبنان والمغرب والجزائر وتونس والسودان انحدرن من مختلف مكونات الحركة الاحتجاجية الطلابية والعمالية التي شهدتها هذه البلدان في الستينيات وأوائل السبعينيات، وترعرعن في المدرسة القومية الليبرالية وفي الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية. فناضلن في ذروة فاعلية هذه الأطر وأوج حماسها من أجل إحلال الديمقراطية والمشاركة السياسية العادلة واحترام حقوق الإنسان.

صحيح أن هذه المجموعات النسائية قد أصيبت، كما تمت الإشارة إليه سابقا، بخيبة أمل مريرة في ما بعد، نتيجة المنطق التبسيطي الاختزالي لقضية المرأة السائد آنذاك داخل الأحزاب والتيارات السياسية، وعدم إدماجه مفهوم النوع الاجتماعي بما يشمله من تغيير في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وكونه يلبي حاجات النساء الاستراتيجية. إلا أن هذه الحركات ما زالت تسعى في خطابها وبرامجها وأنشطتها، إلى تحقيق الديمقراطية وضمان الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية.

وقد بان ذلك جلياً منذ البداية في التسميات التي اختارتها هذه المنظمات عند تأسيسها، حيث تطغى عليها الإشارة إلى الديمقراطية والتقدمية (كجمعية النساء الديمقراطيات، ورابطة المرأة التقدمية والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ومنظمة المرأة الاستقلالية غيرها من التسميات) وكل ذلك يشير إلى أن العناصر التي قامت عليها عملية تأسيس بعض هذه المنظمات، كانت مرتبطة في فترات سابقة بأنشطة واتجاهات القوى السياسية.

كما تناولت هذه الجمعيات، في إطار عملها، موضوعات ذات أرضية حقوقية وسياسية مثل حرية الفكر والاعتقاد وحقوق المواطنة ومكافحة كافة أشكال التعذيب والانتهاكات والعنف وغيرها. وشاركت ناشطاتها في المظاهرات والاعتصامات المنددة بالسياسة العدوانية للولايات المتحدة وإسرائيل والمناصرة للشعبين الفلسطيني والعراقي والمسيرات المناهضة للحرب وغيرها من القضايا الساخنة على الساحة العربية.

وإجمالاً، يمكننا القول أنه على امتداد العقود الأخيرة حاولت هذه الجمعيات بلورة خطاب من نوع جديد، يربط بين كفاح المرأة من أجل المواطنة والمساواة، وكفاح بقية قوى المجتمع من أجل الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، ضمن رؤية شاملة ومتضامنة.

٢. الاستقلالية

تتمثل في السعي المتواصل للحفاظ على هامش من الاستقلالية إزاء الدولة والأحزاب السياسية. ولا نعني بذلك نزعة انفصالية وتقوقعاً على الذات ضمن "غيتو" نسائي، مثلما يحصل أحياناً عند بعض المنظمات النسائية، بل نعني بالاستقلال الصلاحية في تحديد المشكلات الخاصة والفعلية والاستراتيجية للنساء، دون أية وصاية. ومن ثم ربطها بمشكلات المجتمع الكبرى، ومحاولة حلها وفقا لمصلحة النساء، وليس بوهم مصلحة أي طرف ثان على حسابهن.

وقد ذكرنا سابقاً جذور الحركة النسائية الجديدة وارتباطها بالأحزاب السياسية في بدايتها، وأوجه الاختلاف بينهما، التي أدت إلى الانفصال التدريجي للأولى عن الثانية، في سياق التشكل المستقل للمنظمات الأهلية النسائية.

ويلاحظ تحفّظ هذه المجموعات النسائية الجديدة على سياسات "الترقية والنهوض بالمرأة" التي جاءت بها الحكومات والأحزاب السياسية لاعتقادها إن هذه السياسيات لم تعد تفي بالحاجة من ناحية، رغم ما أدخلته من تغييرات على أوضاع المرأة، ولا تنبع من رؤية شاملة لمفهوم النوع الاجتماعيتضع حدّاً للتمييز ضد النساء وتحقّق المساواة الكاملة بين الجنسين من ناحية أخرى.

ولكل هذه الاعتبارات، جاءت الحركات النسائية الجديدة لتعلن تباين رؤيتها مع رؤية السلطة السياسية والمنظمات النسائية التابعة لها، ولتسجل رغبتها في المحافظة على استقلالها الذاتي.

٣. الرؤية الاستراتيجية

تتعلق بالبعد الاستراتيجي لرؤية وخطاب الحركات النسائية الجديدة. إذ أن البارز في تحديد هوية هذه الحركات وشعورها بالحد الفاصل بينها وبين بقية الأطر النسائية، هو الموقع الذي بدأت تحتله "الاحتياجات الاستراتيجية للنساء" في سلم أولويات هذه الحركات وبرامجها. حيث ابتدأ الكلام تباعاً عن قانون الأحوال الشخصية والمساواة في الإرث وحق المرأة في المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام وحقوقها الإنجابية وتساوي الفرص ومسألة العنف المسلط على النساء وجرائم الشرف وغيرها من المسائل التي كان مجرد إثارتها أمراً محظوراً أو مسكوتاً عنها حتى الأمس القريب، والتي أصبحت من المفردات الضرورية في خطاب الجمعيات النسائية الجديدة، وحتى في خطاب بعض المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية القريبة منها.

ويمكن القول أن الخطاب تحول من خطاب قائم على حق النساء في التعليم والعمل والصحة، إلى

خطاب قائم على حقهن أو بالأحرى أحقيتهن في المواطنة الكاملة والمساواة، أي من خطاب الاحتياجات العملية للنساء كما تقول كارولين موزر Caroline Moser [١٦١] إلى خطاب الاحتياجات الاستراتيجية التي تتعلق بالمكانة والحقوق والدور.

ويتمتع التمييز بين هذين المستويين بأهمية كبرى وأثر بالغ على وضع النساء وتغيير مكانتهن في المجتمع. فالاحتياجات العملية، وفقاً لكارولين موزر تستجيب للمصالح الآنية للنساء، تلك التي لا تتعارض غالباً مع النظام السائد والسياق المجتمعي، كتوفير التعليم والرعاية الصحية والأنشطة المدرة للدخل الإضافي للأسرة وغيرها من الأنشطة.

إلا أن هذه الاحتياجات العملية على أهميتها، لا تؤدي بالضرورة إلى إعادة النظر في توزيع الأدوار على أساس الجنس داخل المجتمع، ولا إلى إلغاء القوانين المجحفة بحق النساء، ولا حتى إلى تعزيز مشاركتهن في السلطة السياسية المحلية والوطنية. لا بل إنها في كثير من الحالات تكرس الأدوار التقليدية للجنسين داخل المجتمع.

أما الاحتياجات الاستراتيجية فهي تلك التي تساعد على إصلاح الخلل القائم بين النساء والرجال في المجتمع، وتسعى إلى تقليص الهوة بينهما في اتجاه المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وهي بذلك تهدف إلى تمكين المرأة ودعم قدرتها واستقلاليتها لتحقيق ذاتها وخياراتها ومشاركتها الكاملة في العملية التنموية.

وغني عن القول إن الاحتياجات العملية للنساء شكلت ولا تزال تشكل الركن الأساسي في رؤية الحركات النسائية العربية وخطابها، وهي بشكل آخر امتداد لرؤى ومطالب قاسم أمين ورفاعة الطهطاوي والطاهر الحداد في أوائل القرن الماضي، في زمن اتسم بتحولات تكنولوجية واقتصادية ومجتمعية مذهلة.

٤. خطاب ما زال عصياً

تتجسد السمة الأخيرة للحركات النسائية الجديدة في طابعها النخبوي، حيث إنها حكر على مجموعات ضيقة من النساء المثقفات اللواتي غالبا ما ينتمين إلى الطبقة الوسطى وشرائحها العليا المتمركزة في المدن وتحديداً في العواصم العربية.

---

(١٦١) انظر الوحدة الأولى في المادة الإلكترونية حول التعلم عن النوع الاجتماعي واستقاء المعلومات عنه "الإطار المفاهيمي للتحليل والتخطيط القائمين على النوع الاجتماعي". انظر موقع منظمة العمل الدولية، الفريق الاستشاري متعدد الاختصاصات في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. http://ilo.or/public/english/region/asro/mdtmanila/training/unit1/exgneeds.html

وقد تزامنت نشأة هذه الحركات في أوائل الثمانينيات، كما سبق وأشرنا، مع ظهور جيل جديد من النساء حاملات الشهادات العليا والمتخرجات من الجامعات الأجنبية والعربية.

وفي سياق تقييم قدرة المنظمات النسائية على التعبئة القاعدية في مواجهة عدم المساواة بين الجنسين، تجدر الإشارة إلى أن معظم أعضاء وقيادات هذه المنظمات هن من النساء الجامعيات اللواتي يتمتعن بالوعي السياسي وممن ساعدتهن كفاءاتهن الفكرية وتمكنهن من اللغات الأجنبية على التواصل والتفاعل مع المنظمات الأهلية النسائية الدولية ومع الوكالات الخارجية المانحة للتمويل والمساعدة الفنية. ونتيجة لذلك، تأثرت جداول أعمال هذه المنظمات بالبرامج والرؤى النسائية العالمية. ولكنها لم تستطع أن تجمع حولها سوى شريحة صغيرة من شرائح المجتمع المدني، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الحركة النسائية العربية الجديدة في معظمها حركة فكرية نخبوية بالأساس وليست حركة جماهيرية. إذ بقي اتصال هذه المنظمات بنساء الطبقات الشعبية لاسيما الدنيا منها محدوداً، ولم يتجاوز غالباً مستوى التضامن معها. مع أن معظم هذه الجمعيات تلتزم مبادئ العدالة الاجتماعية وتتعاطف بالتالي بشدة مع مشاكل نساء الطبقات الشعبية، إلا أنها لم تنجح في إشراك هؤلاء النسوة أو استقطابهن ضمن صفوفها كعناصر فاعلة في عمليات التغيير الاجتماعي.

وعموماً وفي ظل الظروف التي تمت الإشارة إليها سابقا والعوائق التي عانت وما زالت تعاني منها المنظمات النسائية المستقلة، لم يكن باستطاعة هذه المنظمات التحوّل إلى قوة جماهيرية قادرة على تعبئة فئات عريضة من المجتمع، نساءً ورجالاً، حول مطالبها.

وعليه، فكان من باب الواقعية أن تركز هذه المنظمات عملها على تعميم الوعي والعمل المطلبي والضغط المحلي والإقليمي، لتمرير خطابها ودعوتها إلى المساواة. وتهدف العملية المطلبية بالدرجة الأولى إلى الإقناع والضغط على صانعي القرار والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية، لتغيير مواقفهم من جملة من القضايا وكسب مساندتهم للمطالب النسائية.

وفي هذا الإطار شكّل إصدار الصحف والمجلات النسائية وحملات توقيع العرائض وتوزيع المناشير، إضافة إلى تنظيم المسيرات والاعتصامات ورفع الشعارات في الأماكن العمومية - متى كان ذلك ممكناً - أهم الطرق والوسائل لتعبئة الرأي العام والتعريف بمطالب النساء.

ولم تكتف هذه المنظمات بالتنديد والرفض بل تحولت في بعض الأحيان إلى قوة تقدم الاقتراحات حيث كثفت اللقاءات بالبرلمانيين والمسؤولين السياسيين لاقتراح البدائل والتغييرات على أوضاع النساء.

وفي كل الحالات وبالرجوع إلى شعبية أو نخبوية الحركة النسائية الجديدة، فلا بد من الإشارة إلى أن النخبوية هي إحدى تجليات الحركات الاجتماعية، وحيث يضيق المجال أمام الحركات الشعبية في المنطقة العربية، فإن هناك ضرورة لفهم جدلية العلاقة التي تربط هاتين الحركتين ولإبراز دور النخبة في بلورة الاستراتيجيات الرامية إلى التغيير وفي تحريك القوى الجماهيرية.

هذه إذن بعض السمات الأساسية التي تميز الحركات النسائية العربية الجديدة. وهي إن كانت سمات عامة ومشتركة بين مختلف فصائل هذه الحركات، فلا يعني بالضرورة أنها تتوفر بنفس القدر وتأخذ نفس البعد في كل فصيل من فصائلها. بل إن هذه الأبعاد تبرز وتتجلى بوضوح عند البعض منها، وتخبو وتختفي عند البعض الآخر. فمنها على سبيل المثال من يشدد على الطابع العلماني والكوني ويضعه في سلم مبادئه ومقدمة اهتماماته، ومنها من يتمسك بالمبدأ وبالجوهر دون المجاهرة به ودون أن يرى حرجاً في العودة إلى التراث الديني والثقافي والاستناد إليه لإعطاء مزيد من المشروعية لمطالبه.

كما أن سمة الاستقلالية، وإن كانت قاسماً مشتركاً، فإنها قد تصل عند البعض إلى الانغلاق على الذات ليقتصر تفاعله مع الأطراف الأخرى على بعض المكوّنات الحقوقية والمطلبية المحددة للمجتمع المدني، في أحسن الأحوال. في حين أنه هناك فصائل نسائية مستقلة لا ترى مانعاً من التعامل، لا بل إنها تتحالف مع القوى التي تتفاعل أو تدعم مطالبها، سواء كانت نسائية أم حزبية أو حكومية.

دال. الحركات النسائية الجديدة باعتبارها حركات اجتماعية

بعد أن تم استعراض ملامح الحركات النسائية الجديدة في العالم العربي وخصائصها، وتحليل أهم محطات تطورها، يمكن الآن الإجابة على السؤال المركزي الذي تم طرحه في مقدمة هذا التقرير وهو: هل يمكن أن نتكلم اليوم عن حركة نسائية عربية جديدة بالرجوع إلى المفاهيم والمعايير التي تم تحديدها للتعريف بالحركات النسائية الجديدة باعتبارها حركات اجتماعية؛ وبالتالي إذا كان من باب الدقة بمكان، إطلاق وصف "النسائي الجديد" على الجهود التي بذلتها النساء العربيات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، لا سيما منذ بداية الثمانينيات؟

وإذا تعذر في الواقع تقديم إجابة قاطعة على هذا السؤال، وصعب الجزم في موضوع على درجة كبيرة من التعقيد، سلباً أم إيجاباً، فلا بد لنا من الإقرار في ضوء ما تقدم من تحليلات، أن مطلع الثمانينيات قد شهد بروز نواة لحركات نسائية فريدة ومتميزة في العالم العربي من حيث الرؤية والخطاب والأهداف والاستراتيجيات، إلا أنها ما زالت جنينية. كما يجوز القول إن العناصر الأساسية المكونة لحركة اجتماعية بمعنى الفاعل الاجتماعي والعنصر المؤثر بدأت تتشكّل على الرغم من العثرات، وإن كان ذلك غير قابل للتعميم، وبقي محصوراً في مجتمعات عربية دون أخرى. إذ تستوقفنا

مجموعة الحركات والاحتجاجات النسائية التي عرفتها الدول العربية والأشكال المتعددة والمتنوعة التي اتخذها النضال النسائي خلال العقود الأخيرة. بدءاً بالانتفاضات الجماهيرية الدورية للنساء الجزائريات من أجل إلغاء أو تعديل قانون الأسرة. مروراً بالمظاهرات النسائية العارمة التي شهدها المغرب للمطالبة بتغيير مدونة الأحوال الشخصية. ومصر من أجل قانون الخلع والجنسية. وصولاً إلى الاعتصامات والمظاهرات والعرائض التي قامت بها كل من النساء البحرينيات والكويتيات والسعوديات من أجل نيل حقوقهن المدنية والسير قدماً بالمجتمع نحو الديمقراطية. وهي كلها تحركات ودروس من الروعة بمكان. دفعت النساء العربيات إلى مواجهة الأحداث وأخذ زمام أمورهن. وجعلتهن في واجهة المشهد السياسي والاجتماعي وصدارة الحركات الاجتماعية. كما تستوقفنا على نحو مماثل محاولات النساء السعوديات المنتظمة للمطالبة بحقهن في المشاركة السياسية وتبوء مواقع مسؤولية إضافة إلى مطالب اجتماعية أخرى. وما مشاركة ٢٧ سيدة أعمال سعوديات في مؤتمر جدة الاقتصادي ومساهمتهن في الحوار الوطني الداعي إلى الإصلاح الاجتماعي وتحسين أوضاع النساء وتحديث المناهج التعليمية "لضمان بث روح التسامح والاعتدال وتطوير القدرات الإدراكية" في المملكة إلا إيذاناً بديناميكية نسائية جديدة في السعودية وامتداداً للموجة النسائية المطلبية في أقصى الخليج.

وإجمالاً. أصبح بإمكان النساء والمنظمات النسائية رفع أصواتهن. إذ أصبح لهن صوت مسموع على الصعيدين الوطني والدولي. وبفضل التزام هذه المجموعات ونضالها. نجحت تلك الجمعيات بطبع بصماتها على المشهد الوطني العام. وفي الوقت نفسه دفعت الدولة لتبني لغة المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين. كما تعددت قنوات التبادل والاتصال بين المدافعات عن حقوق النساء داخل المجتمع المدني والمدافعات عنها داخل الإدارة العامة.

ولا بد من الاعتراف من أن هذه الحركات النسائية لا تزال في مجملها جنينية تتسم بالتشتت والعفوية ومطبوعة بردّ الفعل الموسمي. مما يعيق الارتقاء بها إلى فعل يؤسس لحركة مستدامة. ولم تستطع بعد إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب وبلوغ التحول التحديثي المنشود في أوضاع المرأة. ومما لاشك فيه أن بعض المؤشرات والمعايير الأساسية المكوّنة لحركة اجتماعية قد بدأت تتوفر لديها. وان بقيت بعض الشروط والمعايير الأخرى المحددة لهذه الحركة غائبة وغير محققة.ولكن لا بد أن تنمو مستقبلاً ولا سيما ان معظمها نشأ كردّة فعل على المعاهدات الدولية التي تقدّم حلولاً لمعاناة المرأة المصرية.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير. ولو بعجالة. بالمبادئ الأساسية الثلاثة التي تم اعتمادها في بداية هذا التقرير للتعريف بالحركة الاجتماعية وهي مبدأ الهوية ومبدأ الخصومة ومبدأ الرؤية والغاية الاجتماعية. والتي قد تساعد على رصد هذا التحول وتحليله.

وتعتبر الهوية من الشروط الأولى والأساسية لتوفر حركة اجتماعية داخل المجتمع. وتفترض هذه الهوية وجود أهداف خاصة ومجموعة مطلبية ومصالح عابرة لحدود الطبقات الاجتماعية والأطر السياسية. تسعى الحركة للدفاع عنها وتحقيقها. وتنم هذه الأهداف عن وعي كامل بالذات وتعكس رغبة في إحداث تغيير أو تعديل داخل البناء المجتمعي تراه الحركة مناسباً لها ويخدم مصالحها.

والحركات النسائية العربية، التي ظلت لفترة طويلة من الزمن تابعة للأحزاب والحركات السياسية، بدأت تدريجياً تضع حداً فاصلاً بينها وبين هذه التنظيمات، فشرعت في بناء خطابها الذاتي المعبر عن همومها وكينونتها، باعتبارها كياناً خاصاً ومستقلاً. وقد بدأت هذه الرؤية بالتشكل في خضم التحولات العميقة التي طرأت على البنى الاجتماعية العربية بدءاً من السبعينيات، وانطلاقاً من نقد منهجي موجه إلى ما يمكن اعتباره الحركات السياسية القديمة أو التقليدية التي فشلت في تحقيق بعضاً من وعودها.

وتقوم هذه الرؤية الجديدة للحركة النسائية الجديدة على دعائم ثلاث:: أولى هذه الدعائم هي تبني المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة كمفهوم أساسي ومحوري لعملها. في حين تكمن الثانية في تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع ميادين الحياة. أما الثالثة فتشمل إعداد بيئة تمكينية تساهم في بناء قدرات الرجل والمرأة، وتسمح بتفجير الطاقات الإنتاجية والإبداعية الكامنة للجنسين لصالح المجتمع بأكمله.

ويثير مبدأ الهوية العلاقة الجدلية القائمة بين الفكر والممارسة والأطر النظرية والتجربة النضالية للحركات النسائية الجديدة. وفي هذا الإطار تكتسب الكتابات النسائية التي عرفت نمواً مطرداً خلال العقود الأخيرة، كامل أهميتها في مسار بناء الرؤية النسائية على المستوى النظري وتحديد الأطر التحليلية والاحتياجات العملية والإستراتيجية لهذه الحركات. حيث انطلقت تلك الكتابات من قاعدة نظرية كونية لتربطها بواقع النضال اليومي الذي يفرضه الانخراط في محيط محلي محدد[١٦٢].

أما مبدأ الخصومة الذي يعتبر من أهم مؤشرات الحركة الاجتماعية، فهو يشير إلى العلاقات التي تربط هذه الحركات بمحيطها العام والخاص. ويلعب هذا المبدأ دوراً في صياغة استراتيجيات للتغيير وتحديد موقع تلك الحركات إزاء الأطراف الاجتماعية الأخرى استناداً إلى تحليل دقيق للواقع وتحديد للخصوم والعراقيل البنيوية والقيمية التي تقف عرضة في طريق تحقيق التغيير المنشود.

---

(١٦٢) هشام شرابي، "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

وفي هذا الصدد لا نجد صعوبة في استنتاج أن الحركات النسائية العربية الجديدة عملت في الآونة الأخيرة على تحديد الآليات التي كرّست تاريخياً دونيتها وتهميشها. كما أدركت تلك الآليات التي تساعد على إعادة إنتاج هذا التهميش وتكريس دونيتها والتمييز ضدها في الوقت الحاضر. وإن لم يبلغ هذا العمل بعد صيغته النهائية كما انه لم يستند دائماً إلى الأطر التحليلية والمناهج العلمية المطلوبة.

ويتجلى هذا العمل بداية، في تركيز المنظمات النسائية الجديدة على النظام البطريركي والسلطة الأبوية والثقافة الذكورية السائدة والقائمة على التمييز بين الجنسين، كمصدر أساسي لاضطهادها داخل الأسرة والمجتمع. وقد شكل هذا الموضوع محور عدد من اللقاءات والندوات والورش التدريبية التي قامت بتنظيمها هذه المنظمات.

كما يتجلّى ذلك في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والخطط البرامج التي حدّدتها مختلف المنظمات النسائية والهادفة إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، لتتقاطع مع الأولويات المفاهيمية والنظرية التي حملتها رياح العولمة، والاستعدادات للمؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة.

إن الحاجة إلى التغيير التي تصبو إليها كل حركة اجتماعية، تعني بالضرورة توفير مجموعة من القيم والمرجعيات الإيديولوجية أو الدينية أو الإثنية التي يمكن أن تستند عليها هذه الحركة في نضالها من أجل تحقيق أهدافها ومطالبها وهو ما يحيلنا إلى مبدأ الرؤية الذي يعتبر ركناً أساسياً ومقررا في التعريف بالحركات الاجتماعية.

كما أعلنت الحركات النسائية العربية الجديدة التي تنادي بإحداث تغيير جذري في أوضاع النساء، عن تبنيها الكامل للمواثيق الدولية وخاصة منها اتفاقية القضاء على جميع الأشكال التمييز ضد المرأة، واتخذتها أرضية لاستراتيجياتها ونشاطاتها. كما ندّدت بالتحفّظات التي سجلتها جميع الدول العربية عند توقيعها على هذه الاتفاقية، والتي طالت مطالب مهمة النساء العربيات ومجحفة في حقها، إذ مست جوهر نضالهن من أجل المساواة، وهي المواد والبنود المتعلقة بالأحوال الشخصية وبالحريات الفردية للنساء.

كما أن الجدال القائم في صفوف هذه الحركات حول مجموعة من الأطروحات والمناظرات القيمية والمرجعية كالخصوصية والعالمية (الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة) والأصالة والمعاصرة والاجتهاد والعلمانية، وغيرها من المسائل التي اختلفت وانقسمت حولها الجمعيات النسائية في عديد من الدول العربية، لدليل آخر على سعي هذه الحركات الدؤوب إلى تحديد مرجعيات ومنظومة قيم تسمح بصياغة رؤى واستراتيجيات يمكن أن تدعم هويتها وتساعدها على الخروج من الأزمة الفكرية التي تعاني منها أغلبية هذه الحركات.

يمكن القول إذاً، في ضوء ما تقدم واستناداً إلى الطرح النظري حول الحركات الاجتماعية، إن هناك حركة نسائية جديدة ساعية إلى الفعل في المنطقة العربية قيد التشكل، وإن لم تكن متطابقة بالكامل مع المواصفات المستعارة من سياقات تختلف عن سياقات المجتمعات العربية للتعريف بالحركات النسائية. وهذا يعني حتما أن ملامح هذه الحركات لم تكتمل بعد مما يجعلها أقرب إلى مجموعة من الأنشطة المتناغمة التي تتراكم على أمل بلورة حركة نسائية في المستقبل.

هاء. الحركات النسائية الجديدة: الطاقات التغييرية والمحدودية العملية

بالرغم من التقدم الذي أحرزته هذه الحركات على مستوى الفكر والممارسة، فإن مجموعة من القيود والعراقيل الموضوعية، الذاتية والاجتماعية، النوعية والهيكلية ما زالت تشكل حواجز تمنع تحولها إلى قوة دافعة باتجاه المساواة والديمقراطية. حيث تعاني المنظمات النسائية الجديدة من المشاكل والمعضلات ذاتها التي تعاني منها بقية منظمات المجتمع المدني والجمعيات المطلبية الأخرى، فيما يتعلق بالعلاقة مع الأطراف الأخرى في المجتمع إضافة إلى منظمات التمويل والمنهج الفوقي في الإدارة وأبوية البنى التنظيمية وضعف الممارسة الديمقراطية والتنافس بين القيادات وشخصنة النجاحات والفشل وغيرها من المشاكل.

كما تعاني هذه الحركات من كوابح خصوصية، تكمن في ضعف تأصيل الخطاب والفكر النسائي الجديد، وتكييف الأفكار والمرجعيات الوافدة والمستوردة مع المحيط المحلي المحدد. فتشمل تلك المعوقات غياب رؤية شاملة تجمع بين الانطلاقة الذاتية للحركات النسائية الجديدة والالتصاق بالمجتمع. ويعود هذا الضعف إلى عدة عوامل، منها القصور في الجهد التحليلي النظري الذي يسمح بتذويب الأبوية من الداخل ويساهم في تحسين أداء هذه الحركات.

صحيح أن الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء شكّلت مرجعية مقبولة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة العامة، إلا أنها بالتأكيد غير كافية لمعالجة الجوانب الخصوصية لأوضاع النساء في المجتمعات العربية التي من المفترض أن تقع على عاتق منظمات الحركات النسائية الجديدة أولاً. كما أن المتابع لخطاب هذه الحركات لا يزال يلاحظ تردداً وخجلاً في الإعلان عن التبني الكامل للرؤية التي ترسمها هذه الاتفاقية من قبل بعض المنظمات النسائية. في حين هناك عدد من الاتجاهات النسائية الجديدة التي توجه لها انتقادات وجيهة ومنطقية، خصوصاً في ما يتعلق بمدى إلزاميتها للدول الموقعة عليها، وتغييبها لبعض المسائل الأساسية الأخرى، كالعنف ضد النساء.

كما تتسم استراتيجيات هذه الحركات في رأي تلك الاتجاهات المذكورة، بعمومية الأهداف المعلنة، بل وبازدواجيتها أحياناً، حيث منها ما يحمل طابعاً استراتيجيا، ومنها يكتسي طابعاً رعائياً.
كما يلاحظ اضطراب في البناء المنطقي للأهداف والأولويات، وعلاقة هذه الأهداف بالإجراءات، وآليات العمل بتحقيقها.

أما البرامج والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات فلا ترتبط دائما بالأهداف المحددة، بقدر ما ترتبط بخطط آنية وتظاهرات موسمية، غالباً ما تتحكم فيها عوامل أخرى، كمواعيد المناسبات الدولية وبرامج مؤسسات التمويل وغيرها من العوامل الخارجية. ونادراً ما نجدها تمتلك بشكل واضح استراتيجيات وبرامج تصب في صلب المهام المنوطة بعهدتها كحركة تغيير اجتماعية، باستثناء ما يقوم به البعض من هذه المنظمات.

ولا بد من الإشارة إلى التبعية تجاه المانحين وارتباط هذه البرامج والأنشطة بأولويات مؤسسات التمويل الوطنية والأجنبية منها بشكل خاص، مما يؤثر على خيارات واستراتيجيات العمل الجمعي. وليس المقصود هنا الانتقاص من أهمية مؤسسات التمويل ودورها في دعم وتطوير أداء الحركات النسائية وبرامجها، بل المقصود هو التطبيق والنقل الأعمى للبرامج والأولويات الخاصة بهذه المؤسسات، بغض النظر عن ملاءمة هذه البرامج وجدواها على المستوى الوطني والمحلي، وأبسط مثال على ذلك كثافة الأنشطة المتعلقة بالندوات الفكرية والمؤتمرات وورش العمل التي تتناول المواضيع إياها مكررة نفس الأطروحات والأوراق التي يعاد نشرها وإنتاجها عشرات المرات.

وأخيراً وليس آخراً، تعتبر القيود المتعلقة بالبنى التنظيمية لجزء كبير من المنظمات النسائية وبسلوكياتها والمتمثلة في غياب الديمقراطية داخل هذه المنظمات والبيروقراطية والنزعة إلى النجومية وشخصنة الأحداث واحتكار السلطة والانفراد بالإدارة التي تشترك في مجملها مع بقية منظمات المجتمع المدني، مسألة حاسمة في تطوير فعل الحركات النسائية الجديدة العربية والارتقاء بأدائها.

وعلى مستوى ثانٍ، يساهم التمويل الخارجي أحيانا في رفع حدة المنافسة بين القيادات النسائية والناشطات داخل المنظمة الواحدة، إضافة إلى المنافسة بين المنظمات، لما تتيحه من موارد وعائدات مادية ومعنوية، كالتنقل والسفر إلى الخارج والظهور الإعلامي والسياسي على الساحة الوطنية والدولية، وغيرها من الفوائد الأخرى. ويؤثر ذلك سلباً على تطور هذه المنتديات الأهلية كما تنعكس على التواصل فيما بينها.
فلئن نجحت هذه المنظمات في الانتقال بالرؤية والخطاب بما يخدم التغيير، واستطاعت تجديد مطالبها لتصبح أكثر قدرة على التأثير في مجريات الحياة العامة، إلا أنها لم تستطع جعل بنيتها وسلوكياتها التنظيمية ديمقراطية. كما انها لم تقدم بدائل للثقافة الذكورية والبنى الأبوية السائدة في معظم تنظيمات المجتمع المدني والحياة الأهلية.

ثانياً. الحركات النسائية الجديدة: الرهانات والتحديات

ألف. الرهانات

لقد حاول هذا التقرير استعراض أبرز تجليات الحركات النسائية في الدول العربية، وتحديد أهم المحطات التاريخية التي مرت بها ووضعها تحت المجهر، سواء تلك التي شهدت ميلاد هذه الحركات أم التي ساهمت في إنضاجها وتصليب عودها أو تلك التي كانت سبباً في تراجعها وضعفها. ولئن كان من الصعب تلمس الخيط الرابط بين مختلف هذه الحركات والكفيل بتمكيننا من تعميم بعض الاستنتاجات، إلا أن عوامل الاختلاف في خصوصيات ظروف نشأة هذه الحركات، ووسائل تطورها وحجم تأثيرها في الواقع، لم تحل دون التوصل إلى الإقرار بأن رهان البقاء والدوام والارتقاء بالأداء بالنسبة لهذه الحركات يندرج ضمن أهم الرهانات التي تواجهها المجتمعات العربية اليوم. إذ تتيح تلك الرهانات لهذه الحركات النسائية الجديدة القيام بالأدوار المنوطة بعهدتها، بوصفها فاعلاً اجتماعياً يسعى إلى تحقيق المساواة بينهن وبين الرجال في الحقوق والواجبات.

ولئن كانت مهمة هذا التغيير تقع على عاتق أكثر من طرف (مختلف مكونات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية والسلطات العامة)، يعود الدور الأساسي والرئيسي للحركات النسائية الجديدة الجنينية والتي لم ترقَ بعد إلى مستوى الحركات باعتبارها المعنية الأولى بهذه التغييرات، وتبدو اليوم مهمتها حتمية وممكنة. فهي حتمية باعتبار أن تغيير وضع المرأة هو الهدف الذي تسعى الحركات إلى تحقيقه، وهي ممكنة في ظل مناخ عالمي إيجابي يسلّط الأضواء على وضع النساء ويدفع لتغيير مكانتهنّ في المجتمعات.

إن إزالة التفاوت السائد بين النساء والرجال في جميع الميادين وإرساء دعائم المساواة الكاملة في الفرص بينهم، وتهيئة بيئة تمكينية تساهم في بناء قدرات الجنسين لتتفجر طاقاتهم المنتجة والمبدعة الكامنة، هي المحاور الأساسية التي تسعى الحركات النسائية إلى استقطاب النساء حولها والنضال من أجل بلوغها. أما النجاحات التي تحققها على هذا الدرب، فهي الكفيلة بالارتقاء بها إلى مصاف الحركات الاجتماعية.

باء. التحديات

غير أن هذا التحول ليس بالأمر السهل، كونه يضع أمامها جملة من التحديات يتعين على الحركات النسائية الجديدة الاستعداد لها والتغلب عليها. يتعلق بعض هذه التحديات بالظروف العامة التي تنشط هذه الحركات ضمن سياقها، في حين يرتبط البعض الآخر بأوضاعها الذاتية.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الأوضاع العامة التي تعمل في سياقها الحركات النسائية العربية، هي الأشد تعقيداً والأكثر استعصاء مقارنة بغيرها من الحركات النسائية الجديدة.

إذ تعمل الحركات النسائية العربية ضمن سياقات موضوعية متشكلة من عوامل عديدة متناقضة أشد ما يكون التناقض، لكنها تتضافر فيما بينها لتكون حصيلتها النهائية كبح تطور الحركات ومنع تفجر طاقاتها المبدعة. فهي تواجه من ناحية، حالة من اللامبالاة من قبل عموم النساء ناجمة عن تفشي الأمية في صفوفهن وانهماكهن في تلبية احتياجاتهن الحياتية في مواجهة تبعات أزمة اقتصادية متفاقمة إضافة إلى هشاشة مواقعهن في عملية الإنتاج (أنظر **الجدول ٦**: معدلات الأمية لدى النساء في البلدان العربية). كما تجابه من ناحية أخرى مناخاً سياسياً يضيق فيه مجال تحركات مكونات المجتمع المدني وأنشطته، إذ تكبح الحريات الفردية والعامة، ما تدفعهن في نهاية الأمر إلى الإحباط والانزواء والعزوف عن الاهتمام بالشأن العام.

الرسم ٢ معدلات الأمية في المنطقة العربية

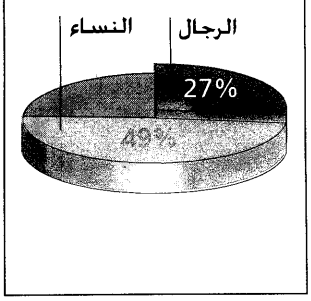

المصدر: بيانات الإسكوا

ولعل ما يزيد أوضاع الحركة النسائية صعوبة، أنها تعمل ضمن قوى سياسية واجتماعية متناقضة جداً في توجهاتها الفكرية وأهدافها السياسية وأساليب عملها التنظيمية، وخاصة فيما يتعلق منها بقضية النساء. فالحركات

الجدول ٥ معدل الأمية للبالغين في البلدان العربية لعام ٢٠٠٣ (١٥ سنة فما فوق)

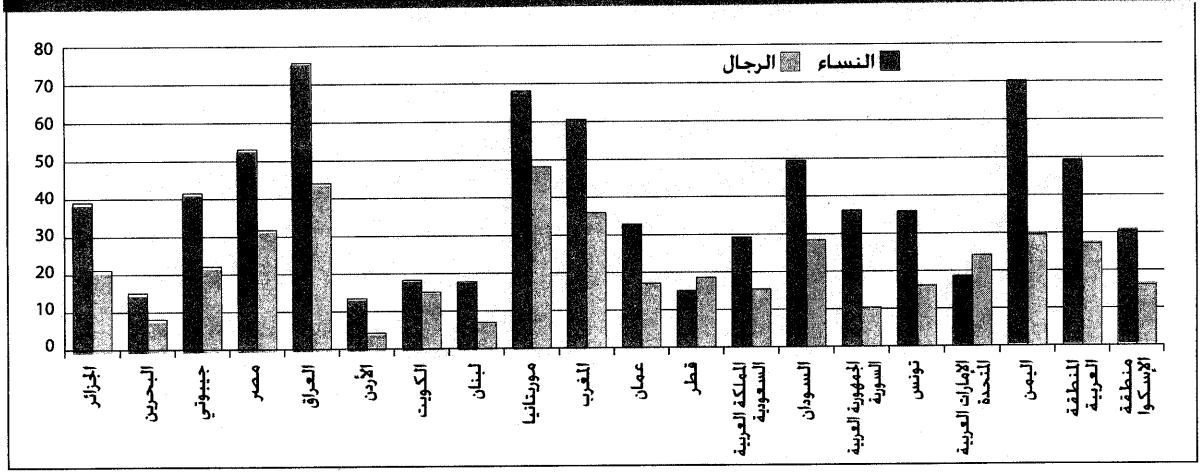

المصدر: بيانات الإسكوا (إعتماداً على الجدول ٦)

النسائية العربية تعمل ضمن ظروف سياسية إقليمية صعبة حيث يرزح الاحتلال على أراضٍ عربية (فلسطين والعراق) وفي ظل ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب وبموازاة قوى سلفية أصولية تتميز باتساع انتشارها وقوة تأثيرهاإذ تستلهم قوتها من تهديدات الغرب لبعض الدول الإسلامية. وهي تتخذ مواقف معادية لقضايا المرأة وتقترح حلولاً تنسف مكتسباتها القليلة.

إن الازدواجية الدستورية والقانونية التي تفصل بين حقوق المرأة في المجال العام وحقوقها في المجال الخاص، وكذلك الازدواجية بين التشريعات المدنية وتلك المستمدة من التعاليم الدينية المسيحية ومن الشريعة الإسلامية بتفسيرات خاطئة مضادة لمصلحة المرأة، من شأنها توطيد الوضع الخاضع والمقهور للمرأة داخل الأسرة وتوليد الإحساس الدائم لديها بعدم الأمان، مما يجعل امكانية استقلالها الإجتماعي والإقتصادي وقدرتها على المشاركة في الحياة العامة محدودة جداً، وهو ما يجعل سعي الحركات النسوية لتعبئة النساء واستقطابهن ضمن صفوفها عملية صعبة. (أنظر **الإطار ٢**: العقبات التي تواجه تمكين النساء في الدول العربية).

الجدول ٦ معدلات الأمية لدى النساء في البلدان العربية (١٥ سنة فما فوق)

البلد	النساء	الرجال	الفجوة بين الجنسين
الجزائر	٣٩,١	٢١,٢	١٨,١
البحرين	١٥,١	٨,١	٦,٩
جزر القمر	-	-	-
جيبوتي	٤١,٦	٢٢,١	١٩,٦
مصر	٥٣,١	٣١,٧	٢١,٤
العراق	٧٥,٦	٤٤,١	٣١,٥
الأردن	١٣,٤	٤,٢	٩,٢
الكويت	١٨,٣	١٥,١	٣,٣
لبنان	١٧,٨	٦,٩	١٠,٩
موريتانيا	٦٨,١	٤٨,٢	١٩,٩
المغرب	٦٠,٦	٣٥,٩	٢٤,٧
فلسطين	-	-	-
عمان	٣٢,٨	١٧,١	١٥,٨
قطر	١٥,١	١٨,٦	- ٣,٦
المملكة العربية السعودية	٢٩,٢	١٥,٤	١٣,٨
الصومال	-	-	-
السودان	٤٩,٥	٢٨,٤	٢١,١
الجمهورية العربية السورية	٣٦,١	١٠,٣	٢٧,٩
تونس	٣٥,٧	١٦,١	٢٥,٨
الإمارات العربية المتحدة	١٨,٥	٢٤,١	- ٥,٥
اليمن	٦٩,٩	٢٩,٥	٤٠,٤
المنطقة العربية	٤٩,١	٢٧,١	٤٠,٤
منطقة الاسكوا	٣٠,٤	١٦,١	١٤,٣

المصدر: بيانات الإسكوا

الإطار ٢ العقبات التي تواجه تمكين النساء في الدول العربية

- عدم إعطاء قضايا المرأة الأولوية.
- شح الموارد البشرية و المادية المخصصة لتنفيذ برامج المرأة ومهام الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.
- ضعف التنسيق والمتابعة والتقييم في تنفيذ خطط وبرامج تمكين المرأة.
- عدم توفر البيانات والإحصائيات المصنفة حسب الجنس.
- عدم توفر برامج التوعية والتدريب الكافية في مجالات المرأة والنوع الاجتماعي.
- الفجوة بين نص القانون وتطبيقه على الصعيد الوطني.
- التمييز ضد المرأة في العمل والأجر والترقية والتدريب المهني وعلى الأخص في القطاع الخاص.
- عدم وضع آلية لتطبيق اتفاقية السيداو والتقاعس في تطبيقها مع الإبقاء على التحفظات عليها.
- عدم إيلاء المرأة الريفية الاهتمام الكافي وتهميشها من جهة الحصول على الموارد والقروض وتملك الأرض والاستخدام الأمثل للوقت والقصور في تدريبها وتمكينها للاعتماد على الذات اقتصادياً.
- تفشي الأمية والفقر والبطالة بين النساء و خاصة النساء في القطاع الزراعي وفي الريف والنساء التى تعيل الاسر : نصف النساء في الدول العربية أميات ، ٦٥ مليون أمي في الوطن العربي.
- إظهار المرأة بصورة سلبية في الإعلام الغربي والعربي.
- سوء تفسير التعاليم الدينية و التمسك بالعادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة مثل جرائم الشرف، وختان الإناث، والعنف في الأسرة، والزواج المبكر، والزواج غير المتكافئ في السن، والزواج من الأقارب.
- العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية و ضغط الإنفاق الحكومي وأثر هذا على البرامج الاجتماعية وتقليص الخدمات المقدمة للطبقات الوسطى و الفقيرة.
- عدم استقرار المنطقة بسبب النزاعات والحروب والاحتلال والحصار الاقتصادى والتدخل الخارجي في شؤون الدول مما يؤثر سلباً على النمو ورفاه الشعوب وخاصة المرأة.

المصدر: بيانات الإسكوا

كما أن سيادة الازدواجية الثقافية حيال رؤية أدوار المرأة وضعف الوعي بقضايا النوع الاجتماعي، من شأنه ترسيخ التوزيع التقليدي للعمل على أساس النوع. فعلى الرغم من تعاطي المرأة للعمل المأجور خارج البيت وما يترتب عنه من مساهمة في نفقات معيشة الأسرة، لا تزال الأعباء المنزلية موكولة إلى المرأة وحدها. وهذا كفيل بأن يثقل كاهلها ويؤدي في النهاية إلى استغراقها في المشاكل

الحياتية اليومية، وبالتالي استبعادها من المشاركة في الحياة العامة وفي نشاطات الحركات النسوية. وانطلاقاً من ذلك، تجد دعوات التيارات الأصولية إلى عودة المرأة إلى المنزل صداها بينهن. فتدفع النساء إلى التخلي عن العمل خارج البيت وعن كل مشاركة في الحياة العامة. (أنظر الجدول ٧ حول مشاركة المرأة في سوق العمل والرسم البياني ٣ الملحق به والجدول ٨- حول التوزيع القطاعي لعمل المرأة).

الجدول ٧ مشاركة المرأة في سوق العمل

البلد	النساء	الرجال
الجزائر	٢٨	٧٢
البحرين	٢١	٧٩
جزر القمر	٤٣	٥٧
جيبوتي	-	-
مصر	٣٠	٧٠
العراق	٢٠	٨٠
الأردن	٢٤	٧٦
الكويت	٢٣	٧٧
لبنان	٣٠	٧٠
ليبيا	٢٣	٧٧
موريتانيا	٤٣	٥٧
المغرب	٣٥	٦٥
فلسطين	-	-
عمان	١٧	٨٣
قطر	١٦	٨٤
المملكة العربية السعودية	١٨	٨٢
الصومال	٤٣	٥٧
السودان	٣٠	٧٠
الجمهورية العربية السورية	٢٧	٧٣
تونس	٣٢	٦٨
الإمارات العربية المتحدة	١٣	٨٧
اليمن	٢٨	٧٢
المنطقة العربية	٢٩	٧١
منطقة الاسكوا	٢٦	٧٤

المصدر: بيانات الإسكوا

الرسم ٣ مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية

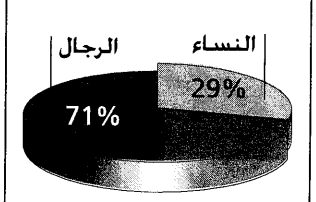

الجدول ٨ توزيع النساء العاملات بحسب القطاع الاقتصادي

الصناعة	الزراعة	الخدمات	القطاع
٪ ١٠	٪ ٢٠	٪ ٧٠	٪ ١٠٠

المصدر: بيانات الإسكوا

إن هذه التحديات بالرغم من جسامتها، لا تشكل العائق الرئيسي أمام تحول الحركة النسائية إلى حركة اجتماعية فاعلة وذلك لأمرين، أولهما أن الحركة النسائية الجنينية تتقاسم الجزء الهام من هذه التحديات مع غيرها من قوى التغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي، وهو ما يساعدها إذا ما أحكمت تعاملها مع هذه القوى على النجاح في رفع هذه التحديات. ويكمن ثانيهما في أن هذه العوائق لا تفعل مفعولها الحقيقي إلا من خلال تضافرها مع نقاط الضعف الذاتية التي تطبع الحركات النسائية على عدة أصعدة، أهمها الرؤية والخطاب والأهداف ووسائل العمل والنضال لتشكّل بدورها تحديات جمة أكثر خطورة. (أنظر الإطار الخاص بإعلان بيروت لتخطي التحديات التي تواجه النساء في العالم العربي).

فعلى مستوى الرؤية الفكرية، صحيح أن الحركة النسائية الجديدة تمكّنت من بلورة رؤية عامة حول الآليات المجتمعية التي تكرس اضطهاد المرأة وتولد اللامساواة بينها وبين الرجل واعتمدت مقاربة مفهوم النوع الاجتماعي حيث أن قضية المرأة تشمل كل مكوّنات المجتمع، متجاوزة بذلك حدود فكر النهضة، إلا أن هذه الرؤية لا تزال نظرية مجرّدة وتفتقر إلى التأطيرضمن السياقات الاجتماعية والحضارية العربية.

وعلى الرغم من الإسهامات النظرية العديدة التي طالت الكشف عن البنية الأبوية التي تفرض اللامساواة في النوع، فإن تحليل هذه البنية عبر مظاهرها الاجتماعية والحضارية داخل المجتمعات العربية لا تزال مشروعاً نظرياً يتطلب الإنجاز. كما أن مقاومة النساء العربيات لهذه البنية الأبوية قبل النهضة وبعدها والكشف عن الاخفاقات والنجاحات، لا تزال موضع بحث مفتوح يستوجب جهداً نظرياً ضرورياً.

إذ أنه بدون رؤية ملموسة وخصوصية، لا يمكن بلورة خطة عملية ناجعة وقادرة على تعبئة الفئات الواسعة من النساء. ويستحيل إنجاز ذلك دون التمييز بين الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والأهداف المرحلية المباشرة، والعمل للربط بينهما من خلال تلبية الاحتياجات والمطالب المباشرة التي تجمع عليها أوسع الفئات النسائية وتقريب الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى التي لا يمكن إدراكها بوضوح إلا من قبل نخب قليلة. لذلك، لا يكفي تحديد الأهداف المراد بلوغها وإنما المهم هو تمييزها بحسب نوعيتها (استراتيجية ومرحلية) وأهميتها (رئيسية وثانوية).

وبالرغم مما ابتكرته الحركة النسائية العربية من صيغ التنظيم ووسائل النضال والتبليغ وما أسسته من تحالفات لتحقيق الأهداف التي رسمتها، فإن تحديات كبيرة لا تزال تواجهها على هذه المستويات.

صحيح أن العمل النسائي نجح في تغطية مجالات متعددة شملت الارتقاء بالمرأة إضافة إلى النشاطات الرعائية الخيرية والتنموية والحقوقية والمطلبية، فإن هذا التنوع لا يشكل في حد ذاته ضرباً من التشتت أو بعثرة للجهود. بل ان المسألة كلها تكمن في إيجاد صيغ تنظيمية توفر حداً أدنى من التنسيق بين مختلف مكونات الحركة النسائية على قاعدة أرضية تراعي الاختلاف في مستويات الوعي والفكر والدفاع عن المصالح الدنيا للنساء وتؤطر تلك النشاطات ضمن رؤية استراتيجية تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. مما يتطلب ابتكار صيغ وأشكال تنظيمية مرنة

وقادرة على استيعاب جوانب الوحدة والاختلاف بين مكونات الحركة النسوية.

ويتطلّب خروج هذه الحركات النسائية الجديدة من بوتقتها النخبوية الضيقة إلى أوسع الفئات النسائية منها تنمية قدراتها في مجال التواصل مع جماهير النساء، وذلك عبر تطوير خطابها ليشمل مشاغل هذه الفئات ويشركهن في إنجازاتها. ويتطلب ذلك الابتعاد عن الصيغ العامة والمجردة، والأساليب المكرّرة، عبر الابتكار والتجديد في مضامين أساليب التبليغ.

ولعل غياب البعد الديمقراطي في العلاقات التنظيمية داخل الجمعيات والاتحادات النسائية وفيما بينها، هو أحد العوامل المتسببة في هذا التشتت والانغلاق على الذات والعزلة عن جماهير النساء. إذ لا يمكن للحركات النسائية الجديدة أن تصبح أداة للتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي، ما لم يتم تعزيز مفهوم الديمقراطية وعياً وممارسة بين صفوفها.

ويبقى السؤال المطروح ولعله التحدي الأكبر، وهو كيف تتجنب الحركات النسائية والنسائية الجديدة خاصة، إعادة إنتاج العلاقات السلطوية التي تقررها البنية الأبوية داخلها، بدون اعتماد ديمقراطية في صنع القرار وإشراك مختلف البنى والأطر في صياغة القرارات والتوجهات، وبدون إشراك جمهور النساء في وضع البرامج والأنشطة التي تستهدفهن وبدون تداول منتظم للمسؤوليات بمختلف مستوياتها، يستحيل بناء حركة نسائية فاعلة. بل إن غياب هذه الشروط هو العامل المتسبب بالانحرافات العديدة التي تشكو منها هذه الأنشطة.

إذ يشجع غياب النهج الديمقراطي على تنامي المظاهر المختلفة للانتهازية من احتكار للزعامة ولهث وراء الشهرة والجري خلف الترقي في المناصب العامة. فيصبح تحقيق المآرب الشخصية والمنافع الفردية، الغاية الأساسية من وراء التواجد في صلب هذه الحركات، وهو ما يضعف الحس النضالي ويقضي على النفس التطوعي الضروريين لبناء حركة مستقلة وفاعلة.

ومما لاشك فيه أن رفع هذه التحديات على مستوى الرؤية والخطاب والأهداف، إضافة إلى أشكال التنظيم والتبليغ يشكل قفزة نوعية بالنسبة لتفعيل الحركات النسائية الجديدة العربية وتحويلها إلى حركات اجتماعية مؤثرة.

كما تطرح علاقات الحركة النسائية الجديدة الجنينية بمكونات المجتمع المدني والحركة الديمقراطية، تحدياً أخر يتطلب تحديده، ألا وهو الإقرار بأن نضال الحركة النسائية الجديدة في سعيها من أجل تحقيق أهدافها العامة (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وغيرها) والخاصة (المساواة بين الجنسين) يستوجب نسج شبكة واسعة من التحالفات مع مختلف القوى الحقوقية والنقابية والسياسية التي تشاطرها الأهداف نفسها وتعاني مثلها من تبعات السياسات الليبرالية والنهج التسلّطي. إلا أن هذه الشبكة الواسعة من التحالفات التي تشكل شرط النجاح باعتبارها إحدى متطلبات الأوضاع العامة السائدة، ما زالت غير متوفرة، وإن وجدت بعضاً من مكوناتها في هذا القطر أو ذلك، فإنها محدودة وظرفية. إن بناء هذه الشبكة الواسعة من التحالفات عملية طويلة وشاقة ولا يمكن تأجيل الشروع فيها بأية حجة. إذ أن استقلالية الحركة النسائية الجديدة عن كل وصاية-وهي مسألة جوهرية ومصيرية- لا تعني البتّة أن يؤدّي ذلك إلى الانزواء على الذات ليمسي هو البديل بما يشكله من هدر للطاقات وتفويت فرص يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأهداف الخاصة والعامة

للحركة. إضافة في المقابل، إلى تصاعد الموجة العاتية من التيارات الأصولية المتشدّدة والمعادية لحقوق النساء والذي يشكل بدوره حافزاً آخر للإسراع في بناء شبكة التحالف بين مكونات المجتمع المدني وفصائل القوى الديمقراطية.

ويطرح تصاعد هذه الموجة تحدياً آخر يتعلق بكيفية التعامل مع النساء اللواتي ينتمين إلى تلك التيارات المتشدّدة ونوعية العلاقة التي يتعيّن إرساؤها معهن لما يحملنَه من تناقضات. . فهي من ناحية متشكلة من نساء يعانين الاضطهاد نفسه الذي تعاني منه النساء العربيات بصورة عامة، وبالتالي فإنه من المفروض أن يعملن إلى جانب الحركات الداعية إلى تمكينهن من حقوقهن. ومن ناحية ثانية، يحملن رؤى وتصورات مناهضة لتطلعات الحركة النسائية الجديدة وداعية للتراجع عن المكاسب القليلة التي حققتها النساء العربيات. وتتطلب هذه الوضعية المعقدة معالجة تقتضي تجنب الحلول التبسيطية، وتقتضي اعتماد مقاربات متنوعة. فبقدر ما يتعين القيام بالنقد الجذري للتصورات الأبوية الذكورية، بقدر ما يتعين اعتماد المقاربات المرنة في التعامل مع هؤلاء النساء.

يشكل رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قادتهن إلى تبني هذه الرؤى المحافظة الخطوة الأولى نحو بلورة مقاربات عملية لفهم احتياجاتهن ومطالبهن لأخذها بعين الاعتبار لدى التعامل معهن. كما أن النقد الجذري الراهن يستوجب التمييز بين الإسلام كدين وإيمان وثقافة وحضارة، وبين الحركات الأصولية التي هي حركات سياسية بالأساس. إذ توجد قراءة مستنيرة للإسلام تتعامل مع واقع المرأة ومتطلبات العصر بروح إصلاحية، كما توجد قراءة سلفية تحول دون تحقيق المساواة.

كما أن التطورات اللاحقة التي طرأت على علاقة الدولة بالحركات النسائية بحكم عوامل محلية وعالمية، قد أدّت إلى مراكمة في الوعي لدى الناشطات في الحركة النسائية الجديدة بالدور المركزي للدولة في العملية التنموية وبصورة خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة على مستوى التشريعات والسياسات والخدمات من ناحية، وما ترتب عن التزاماتها الدولية بالنسبة لتشكيل آليات عديدة للنهوض بالمرأة (كاستحداث إدارات تعنى بالمرأة وتعيين أعداد متزايدة من النساء في وظائف عالية وسن قوانين لحمايتها). وخلقت هذه العوامل مجتمعة فرصاً لمد جسور التعاون والشراكة بين الحركات النسائية الجديدة وأجهزة الدولة في مجالات تتقاطع فيها اهتمامات الطرفين.

ولا شك أن المستفيد من هذه الشراكة هي الدولة من جهة إذ تعزّز بذلك مشروعيتها، والحركات النسوية من جهة أخرى كونها تضاعف عطاءها وتحقّق قسطاً من أهدافها. إلا أن توطيد هذه الشراكة بين الحركات النسوية والدولة يبقى رهين إشاعة مناخ من الحرية وسيادة القانون. (أنظر الإطار ٣: الإنجازات).

الإطار ٣ الإنجازات

أولاً. التشريعات والقوانين

- مراجعة وإصدار قوانين جديدة مثل مدونة الأسرة (المغرب) وإنشاء محكمة للأسرة (مصر)؛
- تحديث قوانين الأحوال الشخصية ومنها قانون الخلع (مصر والأردن) وقانون الجنسية (تونس ومصر والمغرب وفلسطين)؛
- تحديث قوانين العمل لصالح المرأة في بعض الدول؛
- تعديل قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق شبكات الأمان لتضم المرأة؛
- تعديل قانون العقوبات فيما يختص بجرائم الشرف؛
- تطبيق قانون التعليم الإلزامي للمرحلة الأولى للبنات والصبيان؛
- تطبيق نظام الحصص (الكوتا) لتأمين نسبة معينة من المقاعد البرلمانية للنساء ولمدة محددة؛
- إعطاء المرأة حقوقها السياسية في معظم الدول العربية بما في ذلك دول الخليج وآخرها في الكويت أيار ٢٠٠٥.

ثانياً. الانضمام إلى اتفاقية السيداو (أنظر الجدول ١)

ثالثاً. الإستراتيجيات الوطنية وخطط العمل

- وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للنهوض بالمرأة؛
- اعتماد سياسات واجراءات إيجابية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- ادماج قضايا المرأة في المجرى الرئيسي للسياسات والخطط والبرامج والأنشطة.

رابعاً. المشاركة السياسية (أنظر الجدول ٤ والرسم البياني الملحق به)

- اعتماد مبدأ الكوتا للمرأة في بعض برلمانات الدول العربية مثلاً ٣٠ مقعد في المغرب و٦ في الأردن و٢٥ ٪ في العراق، وما بين ١٠ إلى ١٥٪ في اليمن؛
- ارتفاع نسبة تمثيل المرأة من ٣ ٪ الى ٧ ٪ من المقاعد في البرلمانات العربية (أيار/مايو ٢٠٠٥)؛
- دخول المرأة الى الحكومة كوزيرة لأول مرة في بعض الدول: ست وزيرات في العراق، وأربع وزيرات في سلطنة عمان، وزيرتين في البحرين، ووزيرة في الكويت والحكومة اللبنانية قطر واليمن والإمارات العربية المتحدة؛ وفي مجلس الأعيان والشورى والشيوخ ولو بالتعيين (الأردن ومصر والبحرين وليبيا وسلطنة عمان)؛
- دخول المرأة في سلك القضاء لأول مرة في بعض البلدان (مصر) و ارتفاع نسبة النساء في القضاء في بلدان أخرى(٤٠٪ في لبنان).

خامساً. التنمية المؤسسية (أنظر الجدول ٣)

- إنشاء آليات وطنية للمرأة ومنها وزارات للمرأة ومجالس وطنية عليا وهيئات على أعلى مستوى للتنسيق والرصد والمتابعة
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وتشجيع الشراكة والتعاون لصالح تمكين المرأة

سادساً. التعليم والصحة والعمل (أنظر الجداول ٤ و ٥ و ٧)

- تحسن في النسب المئوية حسب مؤشرات التعليم والصحة والعمل

المصدر: بيانات الإسكوا

الجدول ٩ مؤشرات المساواة في التعليم بين الرجال والنساء

البلد	الالتحاق بالتعليم الإبتدائي	الالتحاق بالتعليم الثانوي	الالتحاق بالتعليم الجامعي
الجزائر	٠,٩٧	١,٠٥	-
البحرين	١,٠٠	١,٠٧	١,١٧
جزر القمر	٠,٧٨	-	٠,٧٢
جيبوتي	٠,٧٧	٠,٦٣	٠,٧٢
مصر	٠,٨٥	٠,٩٦	٠,٨٤
العراق	٠,٨٠	٠,٦٦	٠,٥٢
الأردن	٠,٩٥	١,٠٧	٠,٩٧
الكويت	٠,٩٥	١,٠٢	٢,٢٠
لبنان	١,٠٠	١,١٠	١,١٥
ليبيا	-	-	٠,٩٣
موريتانيا	٠,٩٣	٠,٧٨	٠,٢٠
المغرب	٠,٩١	٠,٨٣	٠,٧٨
عمان	١,٠٠	١,٠١	١,١١
فلسطين	٠,٩٩	١,٠٨	٠,٩٠
قطر	٠,٩٢	١,١٠	٢,٧٢
المملكة العربية السعودية	٠,٩٢	٠,٩٥	١,٠٥
السودان	٠,٨٣	-	٠,٨٩
الجمهورية العربية السورية	٠,٩٩	٠،٩٠	٠,٨١
تونس	٠,٩٩	١,٠٥	٠,٩٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,٩٢	١,١٣	-
اليمن	٠,٥٦	٠,٤٠	٠,٣٢

المصدر: بيانات الإسكوا

الرسم ٤ العمر المتوقع عند الولادة وفقاً للجنس

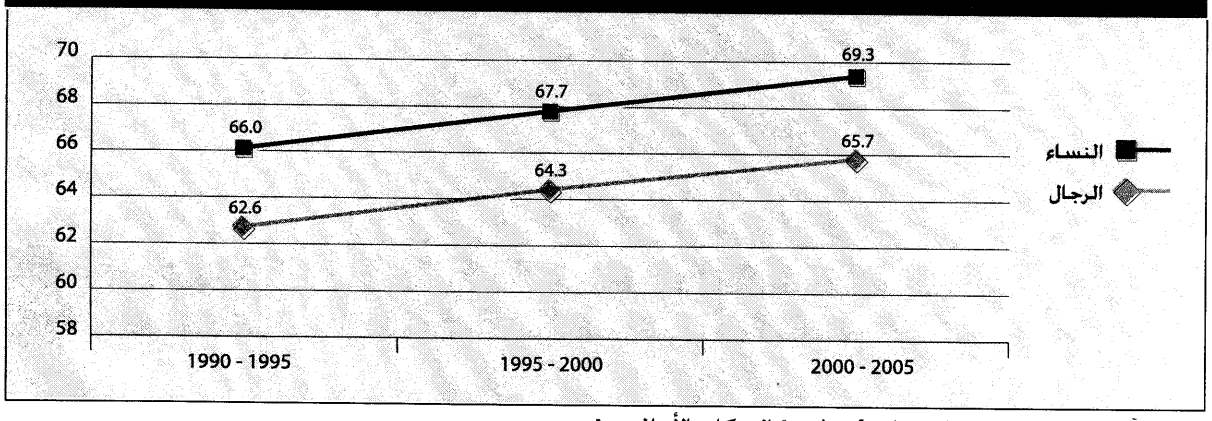

المصدر: آفاق سكان العالم : مراجعة ٢٠٠٤ - شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الجدول ١٠ معدّل الخصوبة

البلد	١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٢٠٠٠ - ٢٠٠٥
الجزائر	٣,٣	٢,٨
البحرين	٢,٦	٢,٣
جزر القمر	٢٢,٠	٥,٠
جيبوتي	٦,١	٥,٨
مصر	٣,٤	٢,٩
العراق	٥,٣	٤,٨
الأردن	٤,٧	٤,٣
الكويت	٢,٩	٢,٧
لبنان	٢,٣	٢,٢
ليبيا	٣,٨	٣,٣
موريتانيا	٦,٠	٦,٠
المغرب	٣,٤	٣,٠
فلسطين	٦,٠	٥,٦
عمان	٥,٩	٥,٥
قطر	٣,٧	٣,٣
المملكة العربية السعودية	٦,٢	٥,٥
الصومال	٧,٣	٧,٣
السودان	٤,٩	٤,٥
الجمهورية العربية السورية	٤,٠	٣,٧
تونس	٢,٣	٢,١
الإمارات العربية المتحدة	٣,٢	٢,٩
اليمن	٧,٦	٧,٦
المنطقة العربية	٤,٦	٤,٢
منطقة الاسكوا	٤,٤	٤,١

المصدر: بيانات الإسكوا

خاتمة

قد استفضنا في ثنايا هذا البحث في متابعة الأنشطة الفكرية والاجتماعية التي استهدفت الأوضاع العامة والخاصة للنساء، منذ أن كانت تلك الأنشطة شخصية فكرية تسعى إلى إعادة النظر في بنى المجتمع التراتبية، إلى أن أمست جزءاً من الحركات الوطنية الهادفة إلى استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة، من خلال تعبئة الطاقات النسائية للمساهمة في التحرير على أمل إدماجها ضمن التصورات الكلية للإصلاحات الاجتماعية المرتقبة. وأصبحت ضمن اهتمامات الحكومات والأحزاب السياسية في مرحلة تشكّل الدولة الوطنية، قبل أن تصبح في بداية ثمانينيات القرن الماضي حركة اجتماعية شاملة تؤطر النساء وتعبئهن لاستدراك عثرات المراحل الماضية ضمن أفق تمكين النساء العربيات في المجتمع العربي من حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع كافة أشكال التمييز التي طالتهنّ عبر حقب تاريخية طويلة.

وتعتبر "الحركات النسائية العربية الجديدة" حركات متميزة في رؤاها وخطاباتها قياساً بنظيراتها "الحركات النسائية العربية". وإذْ سجلنا في ثنايا التشخيص والتحليل والرصد التاريخي بأن الحركات النسائية العربية الجديدة تهدف إلى تفادي العثرات النظرية والتنظيمية والعملية التي كبّلت الأنشطة النسائية السابقة، فإن ذلك لم يمنعْ هذه الحركات من أن تحمل معها عثرات الماضي. لا بل طرحت أمامها تحديات وصعوبات جديدة، تكمن في جدّيتها من ناحية، وفي الرؤية الاستراتيجية والجذرية التي تسعى إلى ترسيخها في واقع مجتمعي ما زال يأبى ذلك، بحكم ظروف إقليمية وتاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية فكرية متنوعة من ناحية أخرى. وقد سعينا إلى تحديد معالمها الأولى في ثنايا الفصلين المذكورين.

بيد أن هذه المراوحة بين النجاح والإخفاق التي تتسبب بها عوامل ذاتية وموضوعية متضافرة، لا تنبئ بانسداد الآفاق، بل تبشر في طياتها بإمكانيات واعدة لتجاوز الصعوبات المرحلية من خلال الإصرار والمثابرة في السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكافة الوسائل الممكنة. لا سيما إذا استطاعت الحركات النسائية العربية الجديدة أن تبلور رؤية وتؤسس خطاباً، يستلهمان القيم الإنسانية الكونية، ونظريات وأفكاراً ومواثيق وتوصيات، ويعملان على استنباتهما من الواقعين الفكري والمجتمعي في العالم العربي، فضلاً عن تجاوز الأنانية التي تناهض النهج الديمقراطي الذي تسعى هذه الحركات الجديدة إلى اعتباره القاعدة الأساس لكل مشروع نهضوي تقدمي في العالم العربي.

ألف. الاستنتاجات

بيد أن الإفاضة المذكورة قد سمحت - من خلال المواكبة التاريخية - بمجموعة من الاستنتاجات يمكن بلورتها كما يلي:

١. ارتبطت بدايات قضية المرأة العربية في العصر الحديث، بحملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٨، حيث انتبه العرب إلى جمود أوضاعهم الاجتماعية والثقافية مقارنة بالتقدم الذي وصلت إليه الحضارة الغربية. وشرعت عندها النخبتان العربيتان، الفكرية والسياسية، في طرح الأسئلة حول هذه الهوّة الفاصلة بين التقدّم والركود. فقدمت سلسلة من الأجوبة المختلفة وفقاً لاختلاف مرجعياتها بهدف وضع اللبنات الجديدة لاستنهاض الأمة نحو مواجهة الزحف الغربي القادم ولإدخال إصلاحات اجتماعية وسياسية في جسم المجتمع العربي تمنعه من الانهيار التام أمام القوة العابرة للشرق. وكان من ضمن هذه الإصلاحات المرتقبة تعزيز المجتمع وإكسابه مناعة إزاء الأمراض التي تنخره، ومن ضمنها وضعية النساء العربيات التي تشكّل نصف المجتمع، والتي دونهن يستحيل التأسيس للنهضة المنشودة، لا سيما أن كثيراً من الأفكار الإصلاحية التي وضعت اعتبرت "الأسرة" منطلقاً للإصلاح باعتبارها النواة الأولى للمجتمع. كما رأت أن أهم مكوّن فيها ألا وهو "المرأة" يعيش وضعية دونية تستدعي مراجعة وإصلاحاً لتعزيز بنيان الأسرة بهدف تمتين أسس المجتمع وإصلاحها. ولا بد من التأكيد على أن هذه المرحلة - مرحلة النهضة- قد طرحت فيها قضية المرأة من قبل الرجل أساساً، بينما بقيت مساهمات النساء محتشمة بفعل عوامل تاريخية عديدة.

٢. ارتبطت قضية المرأة في مراحلها الأولى في العصر الحديث بعصر النهضة وبفكرها، واستمرت متداخلة بكل الأحداث المتتالية التي عرفتها البلدان، وفي مقدمتها حركات التحرير الوطني وقيام الدول الوطنية بعد نيلها استقلالها السياسي. لذلك سعى روّاد الحركة الوطنية على استنهاض همم النساء للمشاركة في العمل الوطني بغية معالجة أوضاعهن بعد الاستقلال، ضمن المشاريع المقترحة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بلورتها الحركة الوطنية واستقطبت المواطنين والمواطنات من أجلها. وقد وجدت النخب النسائية المرتبطة بالقيادات الوطنية، نفسها ملزمة بالانخراط في العمل الوطني بما أكسبها خبرة لم تكن متوفرة من قبل، وأطلقها في المجال العام الذي كان حكراً على الرجال. وينطبق الأمر نفسه على مرحلة استعادة السيادة وقيام الدول الوطنية، حيث اهتمت النخب الحاكمة الجديدة بقضية المرأة وفاء لوعودها السابقة. فسنت مجموعة من التشريعات والقوانين التي كانت إيجابية حينها، وأتاحت للنساء العربيات فرص الانفتاح على الحياة العامة بفضل التعليم والعمل ومحو الأمية، فضلاً عن مراجعات عديدة للأحوال الشخصية وضمان المشاركة في الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً في عدد من البلدان العربية. وقد استطاعت المرأة العربية في خضم هذه الأحداث، أن تثبت كفاءتها في مواكبة الأحداث الوطنية والتدخّل فيها، تماماً كما استطاعت أن تستفيد من الانفتاح السياسي الجديد الذي سمح بتشكيل هيئات المجتمع المدني ومن ضمنها الجمعيات النسائية.

٣. بدأت قضية المرأة في مراحلها الأولى معزولة في دول عربية محدودة، ولكنها ومع استفحال الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تزامنت مع إصلاحات استفادت منها النساء في التعليم والتشغيل والمشاركة السياسية ومراجعة قوانين الأحوال الشخصية، إضافة إلى المواثيق والمعاهدات والمؤتمرات الدولية وتطوّر وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، استحالت قضية المرأة قضية عربية شاملة، مما أهلها لتصبح حركة اجتماعية عمّت كافة البلدان العربية وتبلورت في حركات نسائية مستقلة تناضل في سبيل قضية النساء وذلك بارتباط وثيق بالقضايا العامة للمجتمع العربي.

٤. إن تأكيدنا على عمومية الحركات النسائية في العالم العربي وشموليتها، لا يلغي الاختلافات الكبيرة بين المناطق العربية (المشرق العربي والمغرب العربي والخليج العربي) إضافة إلى التفاوت ضمن دول المنطقة العربية الواحدة في أوج زخم هذه الحركات وتجذرها. ويعود ذلك أساسا إلى تفاوت الدول العربية في الانخراط في عصر الحداثة، ومدى قدرة أنظمتها السياسية وتركيباتها الاجتماعية على إيلاء القضية النسائية الأهمية التي تستحقها.

٥. إن المقاربات الفكرية التي عالجت الموضوع النسائي قد اختلفت في مرجعياتها وآفاقها. فقد استندت في عصر النهضة إلى الفكر الإصلاحي بتياريه الديني والتنويري، فإنها قد تبنّت في المراحل اللاحقة أطراً فكرية تراوحت بين اليمينية واليسارية وما بينهما من تقاطعات، حيث نشط الفكر التقليدي المحافظ وجدّد نفسه لاعتبارات تاريخية اجتماعية وسياسية، وعمل على ترسيخ الأدوار التقليدية للمرأة، مثلما نشط الفكر الحداثي بتيّاراته لتأسيس إما قاعدة فكرية حديثة أو أخرى تجمع بين الأصيل والمعاصر بهدف فك العزلة عن المرأة العربية وتمكينها من كافة حقوقها.

٦. يؤدّي الاستنتاج السابق إلى أن "الحركات النسائية في العالم العربي" تعتبر "حركة اجتماعية" شاملة، كما إنها في الوقت نفسه "حركة فكرية" تؤسس للحركة الاجتماعية، حيث إن حركة المجتمع تكون متأثرة ومتجادلة بحركة الفكر، فلا يمكن حسم القضية الاجتماعية دون حسم الأطر الفكرية التي تقوم عليها. ولربما هذا هو العنصر الحاضر الغائب أبداً في الحركات النسائية في العالم العربي، إذ أنها لا تولي اهتماماً كافياً للنشاطين الفكري والثقافي. وربما -أيضاً- يشكّل ذلك سبباً إضافياً يبرّر مراوحة هذه الحركات مكانها. فالمسألة لا تتعلق بمطالب معزولة عن أسسها الفكرية، وهذا ما توصّلت إليه الحركات الإسلامية الأصولية التي تشدّد على المرجع الفكري أكثر من اهتمامها بالمطالب.

٧. تمثلت الأنشطة النسائية في منظمات متنوّعة الأهداف، فشملت "الجمعيات الخيرية" التي سعت إلى "تحسين" أوضاع النساء ومعالجة النتائج الناجمة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والجمعيات المطلبية التي طرحت القضايا الجوهرية للمرأة، سواء تلك التي تهم الحياة الخاصة

(الأحوال الشخصية) أو العامة (المشاركة في الحياة السياسية) أو المرتبطة بالحقوق الاجتماعية والإنسانية (كالتعليم والصحة والعمل -والتصرّف في الممتلكات الشخصية وغيرها) من جهة أخرى.

٨. لقد تبيّن من خلال التحليل المنبثق من فصول هذا الجزء من التقرير، بأن تحرّر المرأة العربية رهن بالتحرّر الاجتماعي العام، تماماً كما هو مشروط بالمناخ الفكري السائد. لذلك، فإن نضال الحركات النسائية في العالم العربي، لن يحقق أهدافه إذا بقي نشاطاً معزولاً. لذا لا بد له من الانخراط في الحراك الجديد التي تعرفها المجتمعات العربية سياسياً واجتماعياً وفكرياً.

٩. تكمن قوة الحركة الاجتماعية في تصويب أنظمتها الداخلية وفي تشبيك علاقاتها المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وقد خطت الحركات النسائية في العالم العربي -باعتبارها حركة اجتماعية- خطوات بغاية الأهمية في نطاق التشبيك، حيث تأسست اتحادات نسائية وطنية وعربية، وانخرط كثير منها في علاقات دولية متمثلة في المساهمة في المؤتمرات والمنتديات الدولية وكما كرّست التنسيق مع المنظمات العالمية المماثلة.

١٠. لا مجال للتأكيد -من خلال السرد التاريخي المذكور- على أن الحركة الاجتماعية لا يستقيم أداؤها إلا في مناخ ديمقراطي. لذلك، فإن المطالب الديمقراطية تمثل جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من المطالب النسائية حيث تشكّل الضمان الرئيسي لنجاعة هذه الحركات وفاعليتها. كما أنه لا بدّ أن تتحوّل المطالب الديمقراطية إلى ممارسة ديمقراطية، حيث أن عدداً كبيراً من تنظيمات المجتمع المدني العربية، وضمنها الحركات النسائية، تفتقد إلى الديمقراطية الداخلية التي استرسلت كثير من الدراسات في تشخصيها.

١١. تشكّل النساء، أو بعضهنّ على الأقل، عائقاً يحول دون تحقيق أهداف الحركات النسائية في العالم العربي، وهن اللواتي إما تم استقطابهنّ من قبل الحركات الإسلامية الأصولية أو بقين بعيدات عن رياح العصر الحديث، فأبدين معارضة شديدة لتحرّر النساء بحجّة الاستلاب من قبل حضارة الغرب والانحراف عن القيم الإسلامية الأصلية أو مناهضة الأعراف الاجتماعية المرعية. وما عبّرت عنه بعض النساء الكويتيات وعدد من التنظيمات النسائية الأصولية خير دليل على ذلك.

١٢. لا يقبل التاريخ العودة إلى الوراء. فقد ظلت الحركات النسائية الأولى في العالم العربي جنينية في عصر النهضة واستمرّت على امتداد القرن العشرين. وها هي اليوم في الزمن الحاضر وقد حققت إنجازات لا يستهان بها. ولكنها مطالبة في الوقت نفسه بتدقيق رؤاها وخطابها، وتصويب تنظيماتها من أجل مواكبة الحركة التاريخية الدافقة.

١٣. أثبت السرد التاريخي للقضية النسائية في العالم العربي خلال القرن الماضي أن أطرافاً متعدّدة كانت معنيّة مباشرة فيها: المفكرون والسلطات الحاكمة والأحزاب السياسية. إلا أنها كانت بالنسبة لمفكرين موضوع نقاشات فكرية مجردة. في حين أن السلطات الحاكمة تعاطت مع القضية النسائية بمراعاة التوازنات الاجتماعية الداخلية وموازين القوى الخارجية. في حين أن الأحزاب السياسية أدرجتها ضمن مشاريعها الإصلاحية العامة. وفي الحالات الثلاث كانت حكراً إما على "الرجال"، أو بعض الشخصيات التي تتمتع بحضور آسر، ممّا جعل تلك القضية تراوح مكانها ولا تحقق الأهداف المنشودة ودفع النساء العربيات للدفاع عن قضيتهنّ بأنفسهنّ. فباشرن على إثر ذلك، بتأسيس الحركات النسائية الخالصة والمستقلة، دون أن يعني ذلك التقليل من أهمية ما أنجزه كل من المفكرين وبعض الحكام وعدد لا يستهان به من الأحزاب السياسية العربية لدى طرح قضية المرأة أولاً، وبلورة مقترحات قانونية ثانياً وتهيئة الخلفية المناسبة لرفع كافة أشكال التمييز ضد النساء ثالثاً وليس أخيراً.

١٤. إذا كانت التحولات الداخلية التي شهدها العالم العربي خلال القرنين الماضيين قد هيّأت التربة المؤاتية لاستنبات الجذور الأولى للحركات النسائية، ثم عملت على تطويرها فيما بعد، فإن المناخ الدولي بما يحمله من مواثيق وقمم عالمية قد ساعد هذه الحركات على التطوّر داعماً أطروحاتها من خلال مؤتمرات المنظمة الدولية وتقاريرها ومواثيقها.

١٥. يرتبط النشاط النسائي العربي بتلاوينه المختلفة بحركة المجتمع العربي ككل إذ يواجه مفاعيل العولمة الرأسمالية المتوحّشة على جميع الصعد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث تشكّل الحركة النسائية الجديدة الجنينية إحدى ردّات الفعل لها بغية مواجهة وطأة تلك المفاعيل. ولا بد من الإشارة إلى أن تنامي الحركات الأصولية ما هو إلا ردّ فعل على الحروب التي تشنّ على المنطقة.

١٦. شكّلت الحركة النسائية العربية الجديدة الجنينية نقلة نوعية مقارنة بالفكر الإصلاحي الذي تبنته حركات نسائية كثيرة، باعتباره أسيراً لخطاب يكرّس الثقافة الأبوية ويعتمد تلبية الحاجات الآنية للنساء بدلاً من حاجاتهن الاستراتيجية. في حين تبنّت الحركة النسائية الجديدة مفهوم النوع الاجتماعي الذي أعطى أولوية للأدوار الاجتماعية والحاجات الاستراتيجية للنساء. وهي في سعيها إلى إحداث هذه النقلة، تواجهها مشكلات نظرية عديدة تجعلها غير مؤهلة - في الوقت الراهن على الأقل لبلورة منظومة نظرية متكاملة تحدد منطلقاتها وترسم أهدافها وتضبط وسائل عملها، حيث إن مراوحتها بين "الفكر" و"الواقع" يجعلها مترددة في مسايرة أحدهما على حساب الآخر، إذ أن مسايرة التصورات النظرية المستمدة من الفكر الإنساني الشامل يضعها في مفارقة أمام الواقع المتردّي. ومن هنا تنبثق المعضلة المركزية التي يتعين على الحركات النسائية العربية الجديدة التصدي لها.

١٧. لعل من أبرز ما حققته الحركات النسائية العربية الجديدة هو استقلاليتها. إلا أن هذه الاستقلالية تحمل في طياتها ملامح سلبية إذا تحولت إلى انعزالية تتعارض مع طبيعة الحركات الاجتماعية التي يتعين تفاعلها فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. كما قد توحي بشوفينية جديدة تضع كل الاستراتيجيات أمام فوهة بركان.

١٨. بيد أن الاستناد إلى "مثقفات" عربيات قد حمل معه اختلافات في وجهات النظر انعكست على المرجعية الفكرية للحركات النسوية. وفي الوقت الذي دعى فيه البعض إلى العلمانية ، فإن البعض الآخر قد شدّد على ضرورة القراءة المستنيرة للنصوص الأساسية للدين الإسلامي (القرآن والحديث)، وعلى إنتاج قراءة بديلة للتاريخ العربي الإسلامي في أفق استنبات الرؤية والخطاب الجديدين منها. وذلك أدّى إلى تبلور تيارين متكاملين داخل الحركة النسائية نفسها. جعلت الاختلافات متعددة الأطراف المذكورة أعلاه، التنظيمات النسائية العربية الجديدة المشبعة بتعاليم العلمانية، "نخبوية" تفتقر إلى قاعدة شعبية واسعة، بالرغم من أنها تتبنى قضيتها. وفي مقابل ذلك تجد التنظيمات الأصولية امتداداً لها في الأوساط الشعبية، ما يستلزم من التنظيمات النسائية بلورة خطاب جديد يردم هذه الهوة، ويجنبها التوقف والاختفاء من الساحة.

١٩. تكمن الثمار الأولية لإنجازات هذا المخاض التاريخي لقضية النساء في العالم العربي الذي توّج بإنشاء الحركات النسائية الخالصة والمستقلة، فيما يشهده العالم العربي -وإن بتفاوت وفقاً لمناطقه- من حراك نسائي متواصل، تبدو معالمه جليّة في الحياة العامة (من شوارع ومقاهٍ ووسائل نقل وغيرها). كما تظهر في القطاعات الإدارية العمومية والخاصة، كما في المسؤوليات السياسية المحلية والوطنية والبلديات والبرلمانات وفي قيادات كثيرة من الإدارات والمؤسسات (من جامعات وكليات وشركات ووكالات وغيرها). وقد أثبتت المرأة العربية من خلال تبوئها هذه المسؤوليات كفاءة كبيرة في الإدارة واتخاذ القرارات، مما ساهم بالملموس في إقناع فئات عريضة من المجتمع العربي بحق النساء في تحريرهنّ من رواسب الماضي وتمكينهن من المشاركة في الحياة الجديدة. إلا أن هذه الإنجازات ما زالت بحاجة إلى تطوير حتى تشمل مختلف مظاهر الحياة. وهنا يكمن الدور المركزي الذي يجب أن تلعبه الحركات النسائية العربية بالتنسيق مع الهيئات والشخصيات العربية المؤمنة بالقضية.

٢٠. تعتبر "قوانين الأحوال الشخصية" إحدى العقبات الرئيسية التي اعترضت وما تزال تعترض الأطراف المتدخّلة في الشأن النسائي كافة، وضمنها الحركات النسائية العربية، إذ أن هذه القوانين هي قاعدة أي إصلاح مرتقب. وصحيح أن النساء ناضلن بصيغ متعدّدة في سبيل تعديلها مثلما هو الوضع في تونس والمغرب (قانون الأسرة)، إلا أنها ما زالت تراوح مكانها في معظم الدول العربية، خصوصاً وأن دعاة الحفاظ على الوضع القائم يتذرّعون بالقيم الإسلامية ويتحصّنون بالحركات الأصولية الجديدة، مما يستدعي إيلاء هذه القوانين أهمية محورية ضمن نشاط الحركات النسائية في العالم العربي. ويتم ذلك من خلال البحث عن خلفية جديدة تستند إلى قراءة مستنيرة للقواعد

والتوجيهات الإسلامية من جهة، وإلى المواثيق والتوصيات الدولية ذات الصلة من جهة أخرى، مع ضرورة إدراج ذلك في سياق حركة فكرية نشيطة وواضحة باعتبارها الأرضية الضرورية لكل تغيير.

٢١. إن التحديات التي تواجه التنظيمات النسائية العربية بحسبما ذكر، قد جعلت مستوى أنشطتها متفاوتاً في البلدان العربية المختلفة. فإذا استوت في بعض مناطق المشرق والمغرب العربيين منذ حوالي عقدين من الزمن، فإنها قد تأخرت في الأردن مثلاً عقداً كاملاً قياساً بجارتيها: الجمهورية العربية السورية ولبنان. في حين ما زالت دول الخليج العربي برمتها تكافح فيها الحركات النسائية من أجل إقرار بعض من الحقوق التي حققتها المرأة العربية في بلدان أخرى، مثل حق الترشيح والانتخاب وقيادة السيارة وغيرها من الحقوق البديهية.

٢٢. وفي الأحوال كافة ، فإن ما تتمتّع به الحركات النسائية في العالم العربي جدّية، يشفع لها هذا القصور في أكثر من مجال، إلا أن منطق التطوّر التاريخي يحمّلها مسؤولية مواصلة الطريق بعد تجاوز العوائق الداخلية وتشبيك العلاقات وتوضيح الرؤى وتدقيق الخطاب وبلورة أنجع الوسائل.

باء. التوصيات

يتطلب استقراء تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي وما أفضى إليه من استنتاجات، استشراف آفاق المستقبل انطلاقاً من الاستفادة من دروس التاريخ وعبره إضافة إلى المتغيرات التاريخية التي يتعيّن مراعاتها في العمل المستقبلي. صحيح أن الحركات النسائية في العالم العربي قطعت أشواطاً مهمة في إنشاء تنظيماتها وأنشطتها وإنجازاتها وبلورة رؤاها وخطاباتها، إلا أنها في الوقت نفسه، مطالبة بين الفينة والأخرى، بمراجعة تلك المحطات لتسديد الخطى وتصويب الرؤى في المجالات المذكورة، ولا سيما أن تقدّم النساء ورفاههنّ هما جزآن لا ينفصمان عن تقدّم المجتمع برمّته ورفاهه. واليوم أكثر من أي يوم مضى، ونتيجة تراكم التجارب والعمل النضالي، تبدو قضية التمييز بين الجنسين قضية تعني المجتمع بشرائحه كافة؛ من هنا تقع مسؤولة إلغاء أشكال التمييز المذكور على المجتمع بمختلف مكوّناته وذلك ضمن مقاربة تنموية شاملة.

يمكن في هذا النطاق تقديم بعض المقترحات في نطاق التوصيات التالية:

١. تكمن أبرز العقبات التي أعاقت وما زالت تعيق الحركات النسائية في العالم العربي، في الوضعين الفكري والثقافي اللّذين يخيّمان على الحياة العربية. يشكّل كل من الوضعين الفكري والثقافي القاعدة الصلبة التي تنهض عليها الأوضاع الاجتماعية والعلاقات التي تنتظمها. ونتيجة لذلك تجد الحركات الاجتماعية الهادفة إلى التغيير، نفسها في مواجهة هذه الأوضاع، وفي مقدمتها

الحركات النسائية انطلاقاً من كون موضوع النساء ما زال في الأوطان العربية والعقلية العربية مثار جدل قياساً بمعظم القضايا الاجتماعية الأخرى. لذلك، فإن الحركات النسائية مطالبة بأن تولي الوضعين الفكري والثقافي الأهمية اللتين يستحقانها، لأن الوضع النسائي القائم ناجم عنهما. من هنا نستطيع القول بأن تحرير المرأة العربية من قيودها ليس مسألة تقنية، بل هو عملية عميقة ومتشابكة، يكمن فحواها في الفكر والثقافة. إلا أن ذلك لا يعني انتظار حدوث التحوّلين الفكري والثقافي لتأسيس حركة جديدة، وإنما يعني المراوحة بين الحراكين الاجتماعي والثقافي، و يتعيّن تلمس هذا الأخير في المرافق التالية:

(أ) التعليم: لا بد من النضال بالتنسيق مع أطراف اجتماعية فاعلة مختلفة من أجل مراجعة المقرّرات والمناهج الدراسية التي مازالت محكومة بعقلية ذكورية معادية للنوع الاجتماعي ومناهضة لحقوقها؛

(ب) الإعلام: ما زال الإعلام العربي -وخاصة القنوات الفضائية- يرسّخ الأدوار التقليدية للمرأة وينشر شعوراً بخطورة تحرّرها لذلك لا بد من السعي إلى تغيير الصورة النمطية للنساء في الوسائل الإعلامية؛

(ج) مضاعفة الأنشطة الثقافية العامة من محاضرات وندوات ونشرات ودراسات وغيرها بهدف تعميم خطاب ثقافي جديد يمهّد للحركة الاجتماعية ويهيئ سبل تبني شعاراتها.

٢. أهمية التصدّي للطروحات الأصولية إذ لا بد من تجاوز الأطروحات السلفية وإثبات أن الإسلام هو الدين الذي أقرّ بالمساواة الكاملة بين الجنسين على الصعد كافة كما كرّس حريّة المرأة ومنحها حقوقها وفقاً للسياق التاريخي الذي ظهر فيه. .

٣. أهمية دحض المقولات والتفسيرات والتأويلات الخاطئة التي تدّعي أن الإسلام دين قمعي ويتعارض مع الديمقراطية إذ أنه دين يحترم التعدّد والاختلاف والأديان والتاريخ خير إثبات على ذلك. ولا بدّ من التأكيد على أهمية الشورى في الإسلام والدور الذي لعبته النساء على مستوى المشاركة السياسية وصنع القرار في مختلف الحقب التاريخية الإسلامية.

٤. لا بدّ من رفع مستوى التعاطي العام مع مسألة النوع الاجتماعي بحيث يصبح على مستوى تحدّيات العصر من حيث تمكين النساء وصقل قدراتهن في المشاركة في الحياة السياسية ومساهمتهن في صنع القرار.

٥. لا يمكن أن تحقق الحركة الاجتماعية أهدافها إلا بالتفاعل مع المكوّنات الأساسية للمجتمع، خصوصاً إذا كانت الدولة والأحزاب السياسية مهيأتين لتبني بعض مطالب الحركة النسائية. صحيح أن الاستقلالية مطلوبة من حيث المبدأ، ولكنها قابلة للتعديل والمراجعة وفقاً لموازين القوى الاجتماعية، لأن الغاية هي تحقيق المطالب لا الاستقلالية بحد ذاتها. ويجب تفادي ترسيخ

"فصل" النساء عن الرجال والذي تسعى التيارات المحافظة إلى تكريسه في مظاهر الحياة كافة. ولذلك يتعيّن على هذه الحركات أن تنفتح طرداً وعكساً على التنظيمات العامة، وتفتح المجال للرجال الذين يقاسمونها شعاراتها بمشاركة النساء في كافة الأنشطة الاجتماعية عوض الاقتصار على الشأن النسائي الخاص. ولا بد من تكريس هذا الانفتاح من خلال تشبيك العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، باعتبار أن سعيها الجمعي إلى بلورة هدف استراتيجي والكامن في التغيير والتطوير، لن يتحقق إلا بتضافر الجهود وتوحّد الإرادات.

٦. أهمية توحيد الخطاب النسائي لدى مختلف التيارات النسائية بما تشمله من جمعيات ومنظمات نسائية، بحيث يكون هدفها الأول ردم الهوة التي تفصل بين المجموعات النسائية القاعدية الفقيرة والنخب النسائية المثقفة، فتتوحدّ المصالح بناء على مفهوم النوع الاجتماعي، لتسعى كل المجموعات معاً إلى تغيير اهتماماتها وتعديل برامجها واختصاصاتها بغية تلبية الأولويات التي تم توحيدها والتي تكمن في تلبية حاجات النساء الاستراتيجية.

٧. أهمية ربط استعادة المناسبات الدولية المتعلقة بالمرأة (من معاهدات ومواثيق وقمم) بالمعطيات المحلية والتاريخية للكشف عن علاقات الانسجام والتكامل بين المقررات الدولية والمطالب الداخلية والتطورات التاريخية التي شهدها التاريخ العربي الإسلامي نفسه. ويتعين على الحركات النسائية الجديدة أن تراعي قوانين الثقافة، وتتفاعل إيجابياً مع الثقافات المحلية. ولا نعني بذلك التنصل من "الثقافة الكونية" التي تبلورت في المواثيق الدولية المختلفة، وإنما نعني ضرورة الاجتهاد النظري والعملي على استنباتها من الثقافات المحلية، وإنسالها في هذه الثقافات بما لا يؤدي إلى تقويضها، خصوصاً وأن الثقافة العربية الإسلامية التي استطاعت أن تتكيّف أكثر منذ أربعة عشر قرناً مع الثقافات الوافدة، باستطاعتها أن تواكب التطورات الثقافية المعاصرة بما يحقّق قيماً ترسّخ العدالة والمساواة والديمقراطية والحرية وغيرها من الشعارات الثقافية العامة.

المرفق: إعلان بيروت للمرأة العربية*

ما هي أهم التحديات وما هو المطلوب تنفيذه في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية؟

التحديات وإعلان بيروت للمرأة العربية

● حث الحكومات على وضع استراتيجيات وبرامج لتمكين المرأة تواكب أولويات ومتغيّرات السياسات العامة على الصعيد الوطني، بحيث تؤدي خلال العشر سنوات المقبلة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

● العمل على زيادة الميزانيات والموارد البشرية المخصصة للسياسات والبرامج والآليات الوطنية المعنية بالمرأة وربط هذه الميزانيات بالميزانية العامة؛

● تحليل ومعالجة المؤشرات التي تدل على وجود فجوة تفصل بين المساواة في القانون والمساواة في الواقع في مجال التمثيل النيابي، فعلى الرغم من الاعتراف بحق أساسي للمرأة والرجل في المشاركة السياسية، لا يزال التمثيل النيابي للمرأة رمزياً أو معدوماً؛

● الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير ما ينطوي على تمييز منها، والعمل على تفعيل وتطبيق القوانين النافذة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالأحزاب والنظم الانتخابية لتفعيل دور المرأة، وخاصة فرض نسبة من قوائم الترشيح في الأحزاب لصالح المرأة، وتخصيص حصة للمرأة في المؤسسات الرسمية وخاصة التشريعية منها، بهدف ضمان زيادة مشاركتها في العمل السياسي؛

● إنشاء قاعدة معلومات وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس تشمل المشاريع والبرامج التي تعنى بقضايا المرأة في الدول العربية لتسهيل تبادل المعلومات والمقارنة مع وضع المرأة في الدول الأخرى؛

● إنشاء مراصد وأجهزة للإنذار المبكر لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة والفتاة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها؛

* صدر الإعلان عن المؤتمر الإقليمي العربي "عشر سنوات بع بيجين: دعوة الى السلام" في ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ - في الاسكوا

● إزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المجتمع والمرأة في بعض المناطق، وذلك من خلال ربط قضايا المرأة بالقضايا والسياسات العامة واستخدام الخطاب السياسي الإيجابي لصالحها والتشديد على تبيان انعكاسات هذه السياسات على مصالحها؛

● التأكيد على دور المرأة في تعزيز مفاهيم السلام والحوار الذي تصبو إليه الدول العربية، فالمساواة والتنمية لا يتحققان في انعدام السلام، والتأكيد على حاجة المرأة العربية إلى السلام والأمن والاستقرار، إذ إن العقبة الأساسية أمامها تتمثل في الاحتلال والاستيطان والتهديد؛

● تضافر جهود الرجل والمرأة لإحقاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدراج مفهوم الجنسين في السياسات التنموية؛

● إيلاء الاهتمام اللازم لتعليم الفتاة والمرأة وتشجيعهما على دخول مجال العلوم التطبيقية، وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وتكرّس الصورة النمطية السلبية عنها؛

● تأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية والارتقاء بأدائها؛

● حل المشاكل التي تسبب تسرّب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر والبطالة التي ما زالت المرأة تعاني منها؛

● إيلاء المرأة الريفية الاهتمام اللازم بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لمعيشتها، ووضع برامج للتوعية الصحية ومحو الأمية وتأهيل المرأة وتدريبها مهنياً، وتقديم القروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها؛

● الاهتمام بقضايا وحاجات المرأة المسنة والمعوقة وتغيير الصورة المجتمعية عنهما وتشجيع مشاركتهما في النشاط التنموي؛

● وضع برامج توعية لتعريف النساء والرجال والشباب بحقوق المرأة الشرعية والقانونية وبأهمية الدور الذي تؤديه في المجتمع؛

● مواصلة العمل على زيادة الوعي وتغيير الذهنية السائدة لفئات المجتمع المختلفة، ولا سيما الشباب، بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وإحداث تغيير في المفهوم الثقافي بهذا الشأن، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة واضطلاع المنظمات غير الحكومية بدور هام في ذلك؛

● تفعيل شبكة البرلمانيات العرب عن طريق إصدار نشرة لتبادل التجارب وتسهيل التواصل وتحقيق التضامن فيما بينهن وبين البرلمانيات في الدول الأخرى بغرض التوعية بقضايا المرأة العربية وتحقيق التكاتف بشأنها، والعمل على أساس التعاون والتنافس البنّاء سعياً إلى مشاركة أفضل في الحياة السياسية؛

● حث النساء والاتحادات النسائية على تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها طبقاً للقانون والدستور والاتفاقيات ذات الصلة، والجرأة في متابعة قضاياها أمام المحاكم المحلية لوقف الانتهاكات التي تمسّ حقوقها؛

● مطالبة الاتحادات النوعية والمهنية والنقابات العمالية بضرورة إشراك المرأة في أنشطتها وفي تولي المناصب فيها وحث المرأة على ضرورة المشاركة في هذه المؤسسات والمساهمة الإيجابية والفعالة فيها؛

● تعديل القوانين الموجودة وسن قوانين جديدة تنظّم عمل المنظمات غير الحكومية على نحو يضمن لها حرية النشاط ويوفر لها الدعم السياسي اللازم ويساهم في خلق مناخ ثقة بينها وبين الجهات الحكومية المعنية؛

● مواصلة بناء علاقات الثقة والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية على أساس التكامل والتعاون وإبداء الرأي في الاستراتيجيات والخطط وفي مشاريع القوانين والبرامج المتعلقة بالمرأة ورصد ومتابعة تنفيذها، ودعوة هذه المنظمات إلى المشاركة في عضوية الوفود الرسمية إلى المؤتمرات الإقليمية والدولية وفي إعداد التقارير وأوراق العمل لهذه المؤتمرات؛

● مساندة ودعم المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في خدمة المجتمع والمرأة وإزالة القيود الإدارية التي تعوق اضطلاع تلك المنظمات بالدور المطلوب منها لتحقيق نقلة نوعية في أنشطتها بحيث لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الرعوية الاجتماعية، بل يشمل أنشطة الدعوة وبرامج التوعية في المشاريع التنموية؛

● إنشاء شبكات بين المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة لتبادل التجارب والخبرات وللتعريف بقضايا المرأة العربية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ولتفادي الازدواجية في العمل ولتحقيق أكبر فائدة منه؛

● تغيير الصورة السلبية عن المرأة العربية في الإعلام وذلك بوضع برامج إعلامية تشمل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل الاتصال المباشر؛

- تعميم التغطية الإعلامية للتوعية بحقوق المرأة وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تشوه صورة المرأة العربية، على أوسع نطاق بما في ذلك المناطق الريفية والنائية وإعطاء الخطاب الإعلامي الموجه إلى الخارج الاهتمام الكافي لتغيير هذه الصورة؛

- رصد التجارب النسائية الإعلامية الناجحة لإبرازها وتعميمها وعلى وجه الخصوص التجارب النضالية في ضوء تجربة المرأة العربية في الفضائيات وتغطية مناطق النزاع المسلح والحروب، وتخصيص الموارد اللازمة لذلك؛

- انشاء تجمّع للإعلاميات العرب لتيسير التواصل بين الإعلاميات ومع الأطراف الأخرى؛

- إنشاء كليات للإعلام ومراكز لتدريب المرأة في الدول التي لا توجد فيها هذه المؤسسات؛

- مطالبة الحكومات بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية والإدارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة والممارسات المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالمرأة وتنتقص من حقوقها ومساواتها بالرجل وتشوه صورتها؛

- عقد ورشات عمل وندوات في الإسكوا تجمع الإعلاميات والمفكرات ومنظمات المجتمع المدني؛

- قيام الإسكوا بإعداد دليل شامل يتضمن أسماء الشخصيات الفكرية والإعلامية والباحثات بغرض استضافتها في الأوساط الإعلامية؛

- التنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بشأن إعداد تقرير المنظمات غير الحكومية لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين لكي يُضاف إلى تقرير الحكومات؛

- قيام الإسكوا بتنظيم لقاءات مع المجالس النيابية العربية والاتحادات والجمعيات المعنية بالمرأة، وكذلك بتنظيم منتدى عربي دولي يضم النساء الآسيويات للاستفادة من تجاربهن وكيفية وصولهن إلى المراكز العليا، وإعطاء المرأة فرصة لإبداء وجهة نظرها في جلسات الاستماع التي تعقد في المجالس النيابية الأوروبية.

المراجع العربية

ألف. البحوث الأساسية

اعتمد هذا العمل بشكل أساسي على مجموعة الدراسات القطرية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع شبكة من الباحثات والباحثين العرب خلال العام ٢٠٠٣ ضمت الأسماء التالية:

١. فهيمة شرف الدين (لبنان).

٢. شهيدة الباز (مصر).

٣. آيلين كتاب، نداء أبو عواد (فلسطين).

٤. سامية هادي النقر (السودان).

٥. سميرة البياتي (العراق).

٦. أحمد القصير (اليمن).

٧. ربيعة الناصري (المغرب العربي).

٨. سهير سلطي التل (الأردن).

٩. منيرة أحمد فخرو، منيرة الناهض، يحيى الحداد (دول الخليج).

١٠. آمال سليمان العبيدي (الجماهيرية العربية الليبية).

باء. المراجع العربية

١. أبو نحلة، لميس. "نحو مساواة النوع الاجتماعي في المناطق الفلسطينية: ملف علاقات النوع الاجتماعي"، بيرزيت معهد دراسات المرأة، ١٩٩٩.

٢. ابراهيم عيسى، سعاد. "الحركة النسائية بالسودان: ماضيها وحاضرها وآفاق مستقبلها". ورقة غير منشورة.

٣. جاد، إصلاح. "تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة"، مجلة شؤون المرأة، نابلس.

٤. كتاب، إلين. "الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية، المرأة العربية في مواجهة العصر". بيروت: دار المرأة العربية بحوث ونقاشات الندوات الفكرية التي نظمتها مجلة نور.

٥. أندا. "المرأة المغاربية: الواقع والرؤى المستقبلية". تونس: الكريديف، ١٩٩٤، الطبعة الثانية.

٦. بارون، بث. "النهضة النسائية في مصر": ترجمة لميس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

٧. بدري، بلقيس، عطا البطحاني. "واقع وتقييم مشاركات المرأة السودانية في الحياة السياسية والعامة" بحث مقدم إلى المركز العربي لحقوق الإنسان.

٨. التل، سهير. "مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن". المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥.

٩. الثعالبي، عبد العزيز. "روح التحرر في القرآن". دار المغرب العربي الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥.

١٠. الحداد، الطاهر. "امرأتنا في الشريعة والمجتمع". الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٩، الطبعة الخامسة.

١١. حمزة، نبيلة. "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة: حالة الدول العربية". الإسكوا (سلسلة دراسات التنمية البشرية، ١٥) نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٩.

١٢. حوراني، البرت. الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

١٣. الخطيب، حنيفة. "الحركة النسائية في لبنان وارتباطها في العالم العربي (١٨٠٠- ١٩٧٥)" دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤.

١٤. الرميحي، محمد غانم. "البحرين: مشكلات التغير السياسي والاجتماعي". الكويت: د.ن.، ١٩٨٤.

١٥. العفيفي عبد الوهاب، نادية وعبد الهادي، آمال. "الحركة النسائية في مصر" في "الحركة النسائية العربية". مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٩. أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية : تونس، فلسطين، مصر، السودان.

١٦. الغربي، روضة وعمايرية الحفناوي. "المرأة والحداثة". ورقة غير منشورة.

١٧. العروي، عبد الله. "الإيديولوجية العربية المعاصرة"، دار الحقيقة، بيروت. طبعة ٣،١٩٧٩.

١٨. الفالح، متروك. "المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ١-٢٠٠٢.

١٩. فارس ابراهيم، اميلي. الحركة النسائية اللبنانية. بيروت: دار الثقافة.

٢٠. أمين، قاسم. "تحرير المرأة". الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٩٥.

٢١. قنديل، أماني. "المجتمع المدني في العالم العربي"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٢. زكزك، سوسن. "الحركات الاجتماعية في سوريا". مركز البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٣. بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي.

٢٣. الشبيكي، الجازي. "الجهود النسائية التطوعية في مجالات الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية: دراسة في أصولها ودوافعها وإنجازاتها". رسالة ماجستير، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.

٢٤. الشطي، نور الضحى وانيكا، رابو. "تنظيم النساء: الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط" ٢٠٠١.

٢٥. شرابي، هشام. "النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي". دار نلسن، بيروت، ٢٠٠١.

٢٦. شرابي، هشام. "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٢٧. شرف الدين، فهيمة. "كيف نقرأ الحركات النسائية" الإسكوا، ٢٠٠٣.
٢٨. الشيخ داوود، صبيحة. "أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق". بغداد، ١٩٥٨.
٢٩. عبد المحسن خليل، عزة. "الحركات الاجتماعية في العالم العربي" منتدى العالم الثالث، ٢٠٠٣.
٣٠. القصير، أحمد. "الهجرة والبنية القبلية في اليمن" مراكش، ٢٠٠١. ورقة قدمت إلى ملتقى العلوم الاجتماعية في العالم العربي الراهن (مراكش: ١٨-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
٣١. القصير، أحمد. "عواقب حقبة النفط على وضعية المرأة العربية في مجالي التحديث والديموقراطية مع مؤشرات حول وضع المرأة في اليمن". في: مجلة الثقافة عدد حزيران/يونيو ١٩٩٣. ورقة قدمت إلى ندوة المرأة والتحديث والديموقراطية، قسم حقوق الإنسان باليونسكو واللجنة اليمنية للتربية والعلوم والثقافة (صنعاء: ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).
٣٢. كامل البيومي السبكي، آمال. "الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢" الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
٣٣. كوثراني، وجيه. "النساء العربيات في العشرينات: تجمع الباحثات اللبنانيات". بيروت، ٢٠٠٣.
٣٤. ليفن، ز. ا. "الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر" ترجمة عن الروسية بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.
٣٥. مجموعة باحثات. "الحركة النسائية العربية: مداخلات وأبحاث في أربع بلدان"، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة.
٣٦. الإسكوا. "اياد مرئية: تحمل المسؤولية من أجل التنمية الاجتماعية"، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٧. المرأة العربية في مواجهة الحصار. في: مجلة نور عدد ١٧ ربيع ٢٠٠١. دار المرأة العربية للأبحاث والنشر، القاهرة.
٣٨. مرزوق، محسن. "الحركات الاجتماعية في تونس: البحث عن الغائب"، ٢٠٠٣.
٣٩. مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية "مشاركة، عطاء، إنماء" القاهرة، ١٩٨٩، (بحوث ودراسات).
٤٠. إصلاح، جاد. مؤتمر الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية، "الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديموقراطي واستراتيجيات مستقبلية". رام الله، ١٧-١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛ بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
٤١. النجار، باقر. "المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة". المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠.
٤٢. الوادعي، أحمد علي. "المرأة والديموقراطية والحداثة". ورقة قدمت إلى ندوة المرأة والتحديث والديموقراطية، قسم حقوق الإنسان باليونسكو واللجنة اليمنية للتربية والعلوم والثقافة (صنعاء: ١٤-١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

المراجع الأجنبية

1. Barbara, Ryan. Feminism and the women's movement: dynamics of change in social movement ideology and activism. New York: Rutledge, 1992.

2. Bendad, Essia. La femme dans le discours réformiste du faquih al-Hajoui en arabe.

3. Ben Néfissa, Sarah. ONG, Gouvernance et développement dans le monde arabe. Le Caire: UNESCO, 2000.

4. Document de discussion pour la table ronde organisée dans le cadre du programme "most" de l'UNESCO au Caire les 29, 30 et 31 mars 2000.

5. Blumer, Herbert. In Alfred ML. New York "Collective Behavior".

6. Boudon, R. et Bourricaud, F. La notion de mouvement social: dictionnaire de sociologie. Paris: PUF, 1982.

7. Beauvoir (De), Simone. Le deuxième sexe: Introduction. Paris: Gallimard, 1997.

8. Chater, Souad. La femme tunisienne citoyenne ou sujet. Tunis: MTE.

9. Figuie, Gérard et Rita Saba-Sayegh. Femmes du Liban: Antologie. Beyrouth, 1997.

10. Gadant, Monique. Nationalité et citoyenneté : les femmes algériennes et leurs droits.

11. Gharbi, Raoudha, Haddad, Tahar et Ben Mrad, Med. Salah. Deux représentations conflictuelles du statut de la femme dans la société, Tunis. Faculté des lettres et sciences humaines, 1984. En voie d'édition.

12. Kraim, Mustapha. La Tunisie précoloniale. Tunis: STD, 1973.

13. Kraim, Mustapha. Pouvoir colonial et mouvement national : la Tunisie des années 30. Tunis: ALIF, 1990 (Collection Savoir).

14. Marzouki, Ilhem. Le mouvement des femmes en Tunisie au XXème siècle. Tunis CERES, 1993.

15. Mckee, James. Introduction to Sociology. New York: Rienhart and Winston, 1974.

16. Œuvre Collective. Femme et fière de l'être, un siècle d'émancipation féminine 20/21 siècle: 2001. Larousse.

17. Tourraine, Alain. Sociologie de l'action. Peuples méditerranéens, 1998.